

جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

العلاقات السورية الإيرانية خلال ثلاثة العقود الماضية
(1979 _ 2008)

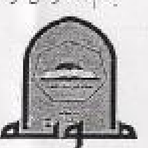
إعداد الطالب
المعتصم بالله احمد الخلايلة

إشراف
الدكتور مخلد عبيد المبيضين

رسالة مقدمة إلى عمادة الدراسات العليـــــــــــا
استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير
في العلاقات الدولية قسم العلوم السيــــاســـــية

جامعة مؤتة، 2009

بسم الله الرحمن الرحيم



MUTAH UNIVERSITY

Deanship of Graduate Studies

جامعة مؤتة

عمادة الدراسات العليا

نموذج رقم (14)

قرار إجازة رسالة جامعية

تقرر إجازة الرسالة المقدمة من الطالب المعتصم بالله احمد الخلايلة الموسومة بـــ:

العلاقات الإيرانية – السورية خلال ثلاثة العقود الماضية (1979–2008)

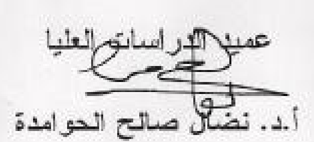
استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في **العلاقات دولية.**

القسم: العلوم السياسية.

	التوقيع	التاريخ	
د. مخلد عبيد المبيضين		2009/05/17	مشرفاً ورئيسا
د. صداح أحمد الحباشنة		2009/05/17	عضواً
د. فايز شراري الزريقات		2009/05/17	عضواً
د. حازم فرحان العدينات		2009/05/17	عضواً



عميد الدراسات العليا



أ.د. نضال صالح الحوامدة

MUTAH-KARAK-JORDAN
Postal Code: 61710
TEL :03/2372380-99
Ext. 5328-5330
FAX:03/ 2375694
e-mail: dgs@mutah.edu.jo sedgs@mutah.edu.jo
http://www.mutah.edu.jo/gradest/derasat.htm

مؤتة – الكرك – الاردن
الرمز البريدي :61710
تلفون :99-03/2372380
فرعي 5330-5328
فاكس 03/2 375694
البريد الالكتروني
الصفحة الالكترونية

الآراء الواردة في الرسالة الجامعية لا تًعبر
بالضرورة عن وجهة نظر جامعة مؤتة

الإهداء

إلى من أوصاني الله بهم، إلى من علماني الكثير، أبي وأمي ومازالا كـــذلك يمدان يداً بيضاء مفتوحة مملوءة حباً وحناناً، فلهما مني موصول الشكر والحـــب والعرفان، فلن أفيكما جميلكما مهما تقدمت منكما بخطواتي.

إلى الغالية على قلبي، مها ....

إلى إخواني الأعزاء على قلبي، والذين نهلوا من معين والدي ....

إلى أصدقائي الذين ملأوا دربي نوراً ....

أقدم هذا الجهد المتواضع.

المعتصم بالله الخلايلة

الشكر والتقدير

بَعْدَ أن استوى هذا البحثُ على سُوقِهِ، أشعرُ أنّ هناك من يطـوِّقُ عُنقـي بأفضالِهِ، فأوقنُ أنّ الواجبَ يفرضُ عليَّ أن أعترفَ لكلِّ ذي فضلٍ بفضلهِ ، وأوّلُ مَنْ أتوجّهُ إليه بشكري وامتناني وتقديري _ بعدَ اللهِ ذي الفضلِ والجودِ والإحسانِ _ هو أستاذي الفاضل الدكتور مخلد مبيضين الذي تفضّلَ بالإشرافِ علـى هـذه الرسالة، وأمدني بملحوظاتِهِ، ولم يبخل لحظة في أن يسدي إليَّ النصحَ والإرشادَ، فكان بذلك نعم الموجه والمشرف الحفي بطلابه، وإني إذ يعجزُ لساني عن شـكرِ أفضالِهِ، أسالُ اللهَ أن يجزلَ له المثوبة، وأن يبلّغَهُ أرفعَ الدرجاتِ إنّه سميعٌ مجيبٌ.

كما أتقدمُ بالشكرِ الجزيلِ إلى الأساتذةِ الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة وهم: الدكتور صداح الحباشنة، والدكتور فايز زريقات، والدكتور حازم العدينات، الذين تفضّلوا عليَّ بقبولِ مناقشةِ هذه الرسالة ، لتقويمِ اعوجاجِها، وسدِّ ثُلُومِها ، وتشذيبِ نُتُوئِها، فجزاهُمُ اللهُ عنِّي خيرَ الجزاءِ.

وأتوجّهُ بالشكرِ موصولاً إلى أساتذتي الكرام في قسمِ العلوم السياسية الذين تعلّمتُ على أيديهم كيفَ يكونُ البحثُ بحثاً ، والعلمُ علماً، فجزاهُمُ اللهُ خيـرَ مـا يجزي به عباده الصالحينَ العاملينَ، وأبقاهم وأدامهم منهلاً يُستقى منـه، ومثـالاً خيّراً للبذلِ والعطاءِ لأجلِ العلمِ وطلابِهِ.

المعتصم بالله الخلايلة

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
الإهداء	أ
الشكر والتقدير	ب
فهرس المحتويات	ج
الملخص باللغة العربية	و
الملخص باللغة الإنجليزية	ز
الفصل الأول: خلفية الدراسة وأهميتها	
1.1: خلفية الدراسة	1
2.1: أهداف الدراسة وأهميتها	3
3.1: مشكلة الدراسة	4
4.1: منهجية الدراسة	4
5.1: أسئلة الدراسة	4
الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة	
1.2: الإطار النظري	6
2.2: الدراسات السابقة	8
الفصل الثالث: التطور التاريخي للعلاقات السورية_ الإيرانية	
1.3: العلاقات السورية_ الإيرانية حتى عام1979	11
1.1.3 الصلة الشيعية_ العلوية	15
2.1.3 شيعة لبنان والعلاقة السورية الإيرانية	15
2.3: العلاقات السورية_ الإيرانية من 1979 حتى عام 2000م	17
1.2.3 الثورة الإسلامية الإيرانية	17

2.2.3 الموقف السوري من الثورة الإسلامية الإيرانية 19
3.2.3 العلاقة السورية_الإيرانية ما بعد الثورة الإيرانية 20
4.2.3 العلاقات الســـورية_ الإيرانية بعد الحرب العراقية_ الإيرانية 25
3.3: العلاقات السورية_الإيرانية (2000_2008) 29
1.3.3 العلاقات السورية_ الإيرانية مع بداية الألفية الثالثة 29
2.3.3 العلاقات الســـورية الإيرانية بعد احتلال العراق عام 2003م 33
3.3.3 العلاقات السورية الإيرانية في عهد الرئيس الإيراني نجاد 36
الفصل الرابع:آفاق ومرتكزات العلاقات السورية الإيرانية
1.4:آفاق العلاقة السورية الإيرانية 42
1.1.4 القضية الكردية 42
2.1.4 العامل الاقتصادي 47
3.1.4 العامل الايدولوجي 55
4.1.4 العامل الأمني 62
2.4:مرتكزات العلاقات السورية_ الإيرانية 68
1.2.4 العداء لإسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية 68
2.2.4 الحفاظ على الأمن الخليجي والعربي 74
3.2.4 التأييد والمساندة للقضية الفلسطينية 78
4.2.4 تأييد القضايا العربية 82
الفصل الخامس:القضايا والمواقف المشتركة والعالقة بين سوريا وايران

1.5: القضايا والمواقف المشتركة 88
1.1.5 اعتبارهما دول إرهابية من قبل الولايات المتحدة 88
2.1.5 المسألة اللبنانية وحزب الله 91
3.1.5 أزمة الخليج الثانية (الغزو العراقي للكويت1990) 98
4.1.5 الغزو الأمريكي للعراق عام 2003م 101
5.1.5 المشروع الشرق أوسطي الكبير 105
2.5: المواقف والقضايا العالقة 108
1.2.5 احتلال إيران للجزر الإماراتية الثلاث 109
2.2.5 البرنامج النووي الإيراني 111
3.2.5 إعلان دمشق (1991) 116
4.2.5 المفاوضات السورية_ الإسرائيلية عام 2008 120
3.5 الخاتمة والاستنتاجات 125
المراجع 130

الملخص

العلاقات السورية الإيرانية خلال الثلاثة عقود الماضية (1979 _ 2008)

المعتصم بالله أحمد الخلايلة

جامعة مؤتة، 2008

هدفت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على أسس ومرتكزات العلاقات السورية الإيرانية خلال الثلاثة عقود الماضية بقصد الوقوف على عوامل التحالف والالتقاء، وعوامل الخلاف والاختلاف بينهما، وكذلك معرفة العوامل والمتغيرات الداخلية والخارجية التي أثرت على تلك العلاقات ومعرفة انعكاساتها على المنطقة العربية.

وباستخدام المنهجين؛ التحليلي والمنهج التاريخي، فقد بينت الدراسة إن العلاقات السورية الإيرانية وثيقة منذ قيام الثورة الإيرانية عام 1979 وذلك بما قامت به سوريا بالوقوف إلى جانب إيران بالحرب العراقية الإيرانية، إضافة إلى ذلك وجود تحالف استراتيجي ما بين الدولتين في موضوعات لبنان وإسرائيل (التسوية السلمية) والقضية الكردية وتوافق كلا الدولتين في بعض المواقف الدولية والإقليمية.

وكذلك فقد بينت الدراسة النقاط الخلافية بين سوريا وإيران خلال المرحلة (1979_ 2008) والتي تمثلت في احتلال إيران للجزر الإماراتية الثلاث والتي أثرت على العلاقات بينهما، وإعلان دمشق عام 1991 والذي همشت فيه سوريا دور إيران في الخليج العربي، وأيضا البرنامج النووي الإيراني والذي أخذت فيه سوريا دوراً محايداً، إضافة إلى المفاوضات السورية الإيرانية عام 2008 والتي أثرت بشكل غير مباشر على العلاقات السورية الإيرانية.

Abstract

Syrian-Irani relationships during the last three decades (1979-2008)

Al-mu'tasem billah Ahmed Al-khlaileh

Mu'tah University 2009

This study aims to shed light on the basis and platforms of the Syrian-Iranian relationships during the last three decades, to identify the factors of convergence and the coalition on one side, and the factor of controversary and disagreement on the other side. Add to this the importance of knowing the internal and external factors and variables that affect these relations and how that was reflected on the Arab world.

By using the analytical approach and the historical approach , this study shows that the Syrian-Iranian relationships are close since the Iranian revolation in 1979 . This is clear in the Syrian position towards the Iraqi-Iranian war. Also the strategic alliance between Syria and Iran on some issues such as Lebanon and Israel (peaceful settlement), and the Kurdish issue and in other international and regional issues.

This study also shows the controversial points between these two countries during (1979-2008), and this appears in the Iran's occupation of U.A.E Islands, where that affected the relationships with Syria. On the other side the issue of Syria declaration 1991 where Syria marginalized the role of Iran in the Arab gulf-also the Iran's nuclear program where Syria took the neutral role add to that Iranian-Syrian negotiations in 2008 which affect the relationships in indirect way.

الفصـــل الأول
خلفية الدراسة ومشكلتها وأهميتها

1.1خلفية الدراسة:

لقد تميزت العلاقات الإيرانية السورية طيلة العقود الثلاثة الماضية بنـــوع من الاستمرارية والتطور، ولم تصل حتى في لحظات الأزمـــات إلـــى مرحلـــة الانقطاع، علماً بأنها انتقلت منذ انتصار الثورة الإيرانية، من تفاهم والتقاء مصالح وتبادل منافع سياسية إلى تحالف استراتيجي التزمت من خلاله سوريا بالوقوف إلى جانب إيران ضد العراق خلال الحرب 1980م – 1988م، تخللها في فترة الرئيس حافظ الأسد وأبنه بشار الأسد بعض التضارب في المصالح والصراع على النفوذ. وفي الواقع، فإن العلاقات السورية الإيرانية تمتاز بجملة من الثوابت الإستراتيجية التي انعكست تجلياتها في كثير من المناحي السياسية، وتجاوزت بمهارة مجموعة طويلة من التحديات والمتطلبات الإقليمية. وهذا ما أثبتته ســـوريا خـــلال الفتـــرة 1990م – 1991م عندما قام العراق باحتلال الكويت والذي اعتبر أخطر اختبـــار للعلاقة الإيرانية السورية، إذ أبدت سوريا دعماً عسكرياً لقوات التحالف الـــدولي ضد العراق.

اتصفت العلاقات بين سورية وإيران بعلاقات إيجابية، حيث وقفت متانتهـــا ضد عدد من العواصف التي استهدفت فك الارتباط والتلاحم، تمهيداً لتصفية قائمة من الحسابات الدولية مع هذا الطرف أو ذاك. وبرغم حساسية البيئة التي تحـــيط بالدولتين إلا أن ثمة مؤشرات كشفت عن احتمال دخول هذه العلاقة مرحلة مـــن التباعد، تفرضها تقديرات تتعلق بخصوصية تقويم بعض التطورات، لذلك كانـــت زيارة الرئيس بشار الأسد لطهران عندما تسلم (محمود أحمدي نجـــاد) الـــسلطة ظاهرها للتهنئة بالرئيس الإيراني الجديد نجاد، ولكن خلفياتها تقف علـــى أعتـــاب تأكيد متانة العلاقات ومنع انزلاقها في أتون أجواء إقليمية مضطربة، قد تؤدي إلى إعادة النظر في بعض المكونات التي قامت عليها طوال السنوات الماضية، فهنالك

أحداث متصارعة وواقع جديد يتشكل حولها، له مفرداتــه الــسياسية وانقــساماته الأمنية التي تؤثر على كثير من الثوابت التقليدية بين الدول .

والواقع أن العلاقات المشتركة بين دمشق وطهران احتفظــت بحيويتهــا، وأبقت على عافيتها وقاومت سلسلة من الضغوط ونجحت في تجاوز حزمة مــن الصعوبات، استناداً إلى ارتباط مصير كل دولة بالأخرى، من زاويـــة أن تفكيــك عوامل القوة ونزع أوراق المناورة لدى واحدة من الدولتين يمهد الطريق للنيل من الثانية بوسائل متعددة؛ فقد وضعتهما الولايات المتحدة في ســلة عدائيــة واحــدة تقريباً، بعد ضمهما إلى قائمة ما يسمى بالدول المارقة، أي الرافضة للتــصورات والسياسات الأمريكية في المنطقة، وبالتالي تولدت حاجة كبيرة للإقصاء وعزيمــة جامحة في التطويق، أملاً في التدجين ورغبة في إعادة تشكيل واقع يتخلــى عــن شعارات وأدبيات مرحلة تعتبرها كثير من الأوساط الأمريكية التي تم تخطيطهــا لذلك ، وما زالا يتعرضان لضغوط مختلفة، رضــخاً أحيانــاً لبعــضها وقاومــا معظمها، لكن في الحصيلة قدم كل منهما تنازلات صعبة، كــان مــن الــصعوبة توقعها في ظروف مغايرة، فسوريا قبلت على مضض بانسحاب قواتها من لبنان، وتكيفت إيران مع معطيات الاحتلال الأمريكي للعراق، وساهم التطوران الدقيقان في وجود مناخ جديد أفضت تداعياته الواضحة إلى تحول في كثير من المفــاهيم، التي من الراجح أنها ترخي بأثقالها على مكامن الصمود في العلاقات بين دمــشق وطهران.

ومع تولي الرئيس بشار الأسد الحكم فــي ســوريا عــام 2000م، بــدأت العلاقات الإيرانية السورية تتحسن بشكل ملحوظ خاصة بعد الاحتلال الأمريكي - البريطاني للعراق الذي اعتبرته سوريا تهديداً لمصالحها وأمنهــا الإقليمــي فــي المنطقة، الأمر الذي جعل هذه العلاقة تحالفاً استراتيجياً لحماية أمنها المهدد سواء من العراق الذي ترابط فيه القوات الأمريكية أو من لبنان الــذي أجبــرت علــى إخراج جيشها منه في آذار 2005م، وتخوفها أن يتحول إلى بلد معادٍ لها بعــد أن كان درعاً لخاصرتها الرخوة، خاصة وأن هناك أطرافاً لبنانية قد أعلنت الحــرب علناً على النظام السوري وقامت على خلفية اتهامها بقتل رئيس الوزراء الــسابق

رفيق الحريري وعدد من الشخصيات اللبنانية الأخـــرى. فكـــان هنـــاك تحـــالف استراتيجي إيراني سوري نتيجة لنقطة الالتقاء الأساسية لهـــذا التحـــالف، وهـــو العراق، لكن الأمور تحولت بعد ذلك نتيجة غياب نقطة الالتقاء الأساسية والوجود الأمريكي في المنطقة بالقرب منها.

وتتزايد العلاقات بين إيران وسوريا تحسناً في الوقت الحالي، وبخاصة من الناحية الدينية بتلاقي الشيعة – العلوية التي كانت سبباً مهماً لهذا الترابط، ووجود حزب الله في لبنان الذي يلاقي الدعم الإيراني – السوري، وعوامل أخرى كثيرة، مما اعتبرها إسرائيل والولايات المتحدة تهديداً لأمنها الاستراتيجي في المنطقة.

2.1 أهداف الدراسة وأهميتها:

تهدف هذه الدراسة إلى البحث في أسس ومرتكزات العلاقـــات الإيرانيـــة السورية خلال ثلاثة عقود مضت، أي منذ قيام الثورة الإسلامية الإيرانية في عام 1979 وحتى نهاية عام 2008م، بقصد الوقوف على عوامل التحالف والالتقـــاء وعوامل الخلاف والاختلاف بينهما. وكذلك تهدف الدراسة إلى معرفة اتجاهـــات وسلوك السياسة الخارجية الإيرانية تجاه سوريا، واتجاهـــات وســـلوك الـــسياسة الخارجية السورية تجاه إيران ومعرفة أهم العوامل الداخلية والخارجية التي أثرت على تلك السياستين، وما مدى انعكاس هذه العلاقات على المنطقة العربيـــة، منـــذ الثورة الإيرانية 1979. تنبع أهمية الدراسة من كونها تبحث في طبيعة التحـــالف الإيراني السوري منذ الثورة الإيرانية، وبالتالي يمكن تقسيم أهمية الدراســـة إلـــى أهمية علمية وأخرى عملية، وذلك على النحو التالي:

أ. الأهمية العلمية:

تتمثل هذه الأهمية برفدها الأدبيات العربية وبإسهام أكاديمي يفسر طبيعـــة العلاقات الإيرانية – السورية وتطورها وأهم الأسس التي قامت عليها، وذلك من خلال تحليل وتفسير هذه العلاقة التي لاقت اهتماما متزايداً خلال الفترة (1979م – 2008م).

ب. الأهمية العملية:

تأتي الأهمية العملية لهذه الدراسة من خلال تناولها لواقع العلاقات الإيرانية السورية، وكونها تشكل اهتماماً كبيراً لمنطقة الشرق الأوسط، وكونها تتناول أهم المصالح والأهداف التي تسعى إليها كلا الدولتين وانعكاساتها على المنطقة العربية، والتي لاقت اهتماماً كبيراً من الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة.

3.1 مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في إشكالية العلاقة ما بين إيران وسوريا خلال ثلاثة العقود الماضية (1979م – 2008م)، وذلك بالبحث في عوامل التحالف والتقارب ومحددات تلك العلاقات وانعكاساتها على المنطقة العربية.

4.1 منهجية الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على المناهج التالية:

أ. **المنهج التاريخي**: وذلك بتتبع الجذور التاريخية للعلاقات الإيرانية – السورية والعودة إلى الأصول التاريخية دون الخوض في سرد الأحداث التاريخية إلا ما أريد به التوضيح.

ب. المنهج التحليلي: وذلك للوصول إلى الفهم الدقيق والواقعي للعلاقات الإيرانية – السورية، وتحليل هذه العلاقات لبيان ماهيتها، والتعرف على الوضعين الإيراني والسوري ومكانتهما في النظام الدولي والإقليمي.

5.1 أسئلة الدراسة:

ستحاول هذه الدراسة الإجابة على السؤال الرئيسي التالي، بالإضافة إلى مجموعة أسئلة فرعية، وذلك على النحو التالي:

ما هي أسس ومرتكزات العلاقات الإيرانية السورية خلال العقود الثلاثة الماضية (منذ قيام الثورة الإسلامية الإيرانية عام 1979وحتى نهايات عام 2008م)، وما هي عوامل التحالف وعوامل الاختلاف بينهما؟

أما الأسئلة الفرعية فهي:

1. ما هي طبيعة العلاقات الإيرانية – السورية؟
2. ما هي النقاط الخلافية بين إيران وسوريا منذ قيام الثورة الإسلامية ؟
3. ما هي نقاط الالتقاء بين إيران وسوريا منذ الثورة الإيرانية؟
4. ما أثر محددات السياسية الخارجية لكلا الدولتين اتجاه بعضها البعض على طبيعة العلاقات الثنائية بينهما؟
5. ما أثر القضايا الدولية والإقليمية على العلاقات الثنائية بينهما خلال فترة الدراسة؟

الفصـــــل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2 الإطار النظري

تسعى هذه الدراسة من خلال الاعتماد على نظرية اتخاذ القـرارات إلـى معرفة أهم العوامل التي أثرت على طبيعة العلاقات السورية – الإيرانيـة خـلال الفترة (1979م – 2008م)، بعد وجود العديد من المؤشرات التي تشير إلـى أن هناك تحسناً قد طرأ على العلاقة بين البلدين منذ قيام الثـورة الإيرانيـة 1979م، وتأتي هذه الدراسة لمعرفة أثر المتغيرات المتعلقة بتوجهـات القيـادة السـورية والإيرانية الجديدة، وتقارب مواقف البلدين بالنسبة المتغيـرات المحيطـة بكـلا الدولتين، وأثر ذلك على تحسين العلاقات الثنائية بينهما.

أ. مقولات النظرية:

تعتبر نظرية اتخاذ القرار من النظريات الرئيسية التـي تحظـى باهتمـام المحللين لحقائق السياسية الدولية، حيث تركز على البحث في الكيفية التي تتفاعل بها الدول مع المؤثرات التي تمر بها، وتنعكس عليها من النظام الدولي الذي تعمل في إطاره، وكذلك البحث في الكيفية التي يعبر بها هذا التفاعل عن نفسه مع الواقع الدولي ومن خلال اتخاذ القرارات الخارجية المحددة التي تبرزها، وتـدافع عـن مصالحها إزاء الأطراف الدولية التي تتعامل معها (مقلد، 1987، ص181).

إن أهمية هذه النظرية تكمن أيضاً في تركيزها على عملية صـنع القـرار السياسي الخارجي كأساس لتفسير السياسة الخارجية، إذ أنها تساعد على تحديـد كيفية صنع السلوك الخارجي للدولة (حقي، 2004، ص 117)، وذلك على اعتبـار أن البيئة النفسية للقائد السياسي تؤثر بشكل كبير علـى عمليـة صـنع السـياسة الخارجية للدولة وبخاصة إذا كان هناك اهتمام لهذا القائد بعمليـة صـناعة تلـك السياسة.

ولعملية اتخاذ القرارات بمفهومها العام عدة عناصر وأبعاد تتمثل فـي الآتـي (مقلد، 1987، ص 149):

1. يشكل اتخاذ القرارات عملية جماعية متكاملة، والانتهاء إلى قرار معين يمثل ذروة التفاعل والتشاور الذي يتم على عدد من المستويات التنظيمية ذات الصلة بهذه العملية المعقدة.
2. إن المجهود الرئيسي الذي يبذله صانعوا القرارات يتركز في تجميع الحقائق المرتبطة بموضوع القرار، ثم تحليلها ومناقشتها وتقييمها.
3. يحاول صانعوا القرارات حصر وتقييم كافة العوامل والمتغيرات ذات الصلة بموضوع القرارات سواء فيما يتعلق بالبيئة الداخلية أو البيئة الخارجية، أو الضغط الناتج عن الحاجة إلى اتخاذ القرار أو الهيكل التنظيمي الرسمي الذي تتم في نطاقه عملية اتخاذ القرارات الخارجية.

ب. كيفية توظيف النظرية في الدراسة:

سيتم توظيف نظرية اتخاذ القرارات الخارجية في هذه الدراسة من خلال تحليل أثر أهم العوامل والمتغيرات على عملية اتخاذ القرار الخارجي لكل من سوريا وإيران وعلى طبيعة العلاقة الثنائية بينهما. فصانع القرار لا يتخذ قراره ضمن بيئة معزولة عن محيطه وإنما يتأثر بمجمل المتغيرات المحيطة بصنع القرار سواء كانت قادمة من البيئة الداخلية للدولة، والتي تشكل محدداً في عملية صنع القرار أم من المتغيرات الخارجية التي تمارس ضغوطاً متعددة ومتغيرة نسبياً. وكذلك، معرفة المتغيرات التي أثرت على طبيعة العلاقات بين البلدين، ومن ثم بيان ما إذا كان نتيجة لتولي قيادة جديدة للحكم في إيران بعد الثورة الإسلامية الإيرانية عام 1979 أم إذا كان نتيجة للمتغيرات التي تبعت هذه المرحلة من الحرب الإيرانية العراقية وحرب الخليج الثانية، واحتلال العراق والقضية الفلسطينية، وتقارب مواقف البلدين منها الأثر الأبرز أو الأكثر وضوحاً في التأثير على طبيعة العلاقات الثنائية بين البلدين.

2.2 الدراسات السابقة:

هناك عدة دراسات تناولت العلاقات السورية الإيرانية قبل هذه الدراسة، بعضها بحث في طبيعة العلاقات السياسية بين البلدين ضمن فترة زمنية معينة، وبعضها تناول طبيعة هذه العلاقة من تنافس وتعاون بين البلدين، وبعضها تناول العلاقات الإيرانية العربية من نواحي عديدة، ومن أهم الدراسات السابقة في هذا المجال:

دراسة العبادي،(2007)، تأثير النفوذ الإيراني على المنطقة العربية: سوريا ولبنان (1979م – 2007م).

تناولت هذه الدراسة تأثير النفوذ الإيراني على المنطقة العربية ومدى تأثير إيران على هذه المنطقة، وذلك من خلال الموقع الجغرافي التي تتسم به إيران والذي يلعب دورا هاماً في المنطقة وطبيعة القوى السياسية في إيران، ومدى تأثير القوة العسكرية الإيرانية والسلاح النووي الذي تمتلكه إيران ومدى طبيعة السياسة الخارجية الإيرانية نحو المنطقة العربية خاصة منطقة الخليج العربي وذلك لقربها الجغرافي منها.

وقد ناقشت هذه الدراسة أيضاً سياسة إيران اتجاه سوريا ولبنان ومدى الاهتمام الإيراني بسوريا وذلك بإبقاء سوريا بالاتجاه المعادي للولايات المتحدة وإسرائيل، وإبقاء الموقف السوري من الدول العربية لتبقى سوريا نافذة لوجود علاقة ترابطية بين إيران والدول العربية، وتحقيق التقارب بينها وبين إيران. وأخيراً تناولت الدراسة موقف حزب الله من إسرائيل والذي يعتبر المهدد الأول لمصالحها في المنطقة العربية.

دراسة **راشد،(2006)، إيران وسوريا: التحالف حول لبنان.**

وقفت هذه الدراسة على العلاقة بين سوريا وإيران وبينت أن سر هذا التحالف هو لبنان؛ وذلك لسببين رئيسيين أولهما قديم نسبياً وهو النفوذ السوري في لبنان، والثاني هو ظهور وتنامي دور المنظمة اللبنانية الشيعية (حزب الله) وذلك في ضوء التحالف السوري الإيراني إلى الاستمرار.

وقد بينت هذه الدراسة بأن هذا التحالف يقوم على قضايا كثيرة، ومن أهمها العامل الأمريكي، فالوجود الأمريكي في المنطقة العربية وخاصة الشرق الأوسط يشكل خطراً على سوريا من جهة وإيران من جهة أخرى، والتحالف السوري الإيراني الذي يقوم على رفض الوجود الأمريكي في المنطقة. وأخيراً فقد أكدت هذه الدراسة أن وضع النظام العربي الهش الذي يعتبر نقطة ضعف لدى سوريا من جهة، وإتاحة هذا الوضع مجالاً واسعاً للحركة أمام إيران من جهة أخرى ، حرم دمشق من أي دعم جماعي عربي وهذا ما يجبرها على اللجوء إلى إيران.

دراسة كشك،(2006)، التحالفات الإقليمية لإيران.

تناولت هذه الدراسة الرؤى الإيرانية لأي تحالف في المنطقة بأنه يقوم على أمور من وجهة نظرها هي لم ترها في أي دولة عربية في المنطقة إلا في سوريا سواء من الناحية السياسية، أو من الناحية الأيدلوجية وذلك لإدراك إيران الأهمية الإستراتيجية البالغة لتعزيز تعاونها مع سوريا.

وكذلك تناولت الدراسة البعد التجاري للعلاقات بين البلدين حيث وقعت سوريا وإيران في فبراير2006م اتفاقيات اقتصادية وتجارية كبيرة في مجالات الغاز والنفط واتفاقيات أخرى في مجال الطرق وربط الكهرباء بين سوريا وإيران عبر العراق.

دراسة آغا،(1997)، سوريا وإيران – تنافس وتعاون.

تناول الباحث في هذه الدراسة علاقة سوريا بإيران في حالات الصراع والتعاون منذ جذور التحالف والتي بدأت منذ الثورة الإيرانية 1979م حتى عام 1997. كما بينت الدراسة موقفي الجمهورية الإسلامية الإيرانية وسوريا إزاء عملية السلام من القضية الفلسطينية، ومدى تأثير كل من البلدين في هذه القضية مع وصف لعلاقات كل من سوريا وإيران مع إسرائيل والتي اتسمت دائماً بالتوتر خاصة من الجهة الإيرانية لأنها شكلت لإسرائيل مصدر تهديد لأمنها القومي في المنطقة.

وقد بينت هذه الدراسة الموقف السوري إزاء الحرب العراقية الإيرانيـــة، والتي قدمتها سوريا للضغط العسكري على العراق وما قامت به أيـــضاً بتحويـــل الحرب من حرب فارسية – عربية إلى حرب بين السنة والشيعة.

دراسة حسين،(1988)، التحالف غير الطبيعي بين سوريا وإيران.

تناولت هذه الدراسة سر التحالف بين سوريا وإيران والـــذي يقـــوم علـــى مصالح سياسية تتغلب كثيراً على الاعتبارات عرقية أو الدينيـــة منـــذ الأحـــداث السياسية التي بدأت مع الحرب العراقية الإيرانية (1980م – 1988م) وما تلاها من أحداث سياسية من غزو العراق للكويت، والغزو الأمريكي للعراق وما نـــتج عنه من سياسات تهدف لتهديد سوريا وإيران.

وقد بينت هذه الدراسة بأن واقع الصداقة الإيرانية السورية التي لم تنقطـــع ولم تسئ في أي لحظة من اللحظات إلا في لبنان، حيث يبقى التنافس الذي يعتبـــر نقطة الخلاف الكبرى بين الدولتين؛ فدمشق تحتاج إلى الحرس الثـــوري وقـــوات حزب الله لتهزم المليشيات والفرق المعادية لها، أما إيران فلا مصلحة لها من إبعاد السوريين عن لبنان بل إن اهتمامهم ينحصر في الطائفة الشيعية الموجـــودة فـــي لبنان.

يلاحظ على هذه الدراسات السابقة بأنها كانت إما جزئية تركز على جانب واحد من العلاقات الإيرانية السورية، أو وقفت على الجانب التاريخي مـــن تلـــك العلاقات، أو تركيزها على فترة الحرب العراقية – الإيرانية (1980م – 1988م) فقط أو كانت مقالات سطحية وليست دراسات أكاديمية.أما هذه الدراسة فتتميز عن غيرها من الدراسات بتوضيح أسس ومرتكزات العلاقات الإيرانية والسورية للفترة 1979م – 2008م، بالحديث عن بدايات التحالف بين البلدين مع ذكر أهم الأحداث التي جمعت بينهما، وتركز هذه الدراسة علـــى الأحـــداث الـــسياسية والعوامـــل الاقتصادية والاجتماعية والتجارية، والعلمية التي حددت تلـــك العلاقـــات، وأهـــم المواقف والقضايا التي كان لها دوراً كبيراً في تعزيز العلاقة بين البلدين.

الفصـــــل الثالث

التطور التاريخي للعلاقات السورية - الإيرانية

1.3: العلاقات السورية - الإيرانية حتى عام 1979م

إن الاهتمام السوري بإيران والاهتمام الإيراني بسوريا يعودان زمنياً إلـــى ما قبل سقوط الشاة، وتعود الروابط الاجتماعية الدينية بين جبل عامل فـــي لبنـــان (الموطن التاريخي للشيعة) وإيران الصفوية (السلالة الفارسية الشيعية)إلى القرن السادس عشر، وثمة شبكه واسعة من الروابط العائلية والتجارية ما تزال تعـــزز الاتصال السياسي بين مختلف الطوائف والتجمعات في المنطقة، إذ أن الخصومات السورية –الإيرانية الأحدث عهداً في الخمسينات والستينات من القـــرن الماضـــي كانت إلى حد كبير نتيجة للقلق الإيراني الإمبراطوري حول الطبيعة الراديكاليـــة للنزعة القومية العربية الشاملة، وتأثيرها المحتمل على زعزعة الاســـتقرار فـــي عموم المنطقة والمناطق الناطقة بالعربية من إيران ذاتها، وبالقدر نفسه فقد كـــان الرأي السائد في أوساط أنظمة حكم الشاة ليس ســـوى عنـــصر مـــن مخطـــط استراتيجي غربي كبير يمثل الوجود الإسرائيلي في المنطقة العربية، وإضـــعافها للوحدة العربية أيضاً (آغا، 1997، ص10).

بدأت العلاقات السورية مع المعارضة الإيرانية تأخذ مكانها الفعلـــي فـــي أواسط الستينات من القرن الماضي حيث نشأت علاقـــة تقـــوم بجوهرهـــا علـــى الوقوف ضد نظام الشاه (محمد رضا بهلوي) ودعم المعارضة التي كانت علـــى اتصال بحكومة دمشق. ومع وصول حافظ الأسد إلى السلطة في سوريا في بداية السبعينات من القرن الماضي، فقد نمت العلاقات مع المعارضة عموماً والخميني خصوصاً والتي عبرت عنها دمشق بمنح عدد من ناشطي المعارضـــة الإيرانيـــة جوازات سفر سورية، ومن بينهم آية الله الخميني وذلك قبل وصوله إلى الحكم (سيل، 2004، ص570).

الشاه وما مثله من نشأة فارسية منبعثة في ظل العداء التاريخي العربـــي – الفارسي، جعل الطموحات العربية في حاله تعارض طبيعي مع كل رموز السياسة

الإيرانية، والتي تبلورت بعدها بتأثير جوهري على العلاقات العربيـــة الإيرانيـــة عموماً، وعلى العلاقات السورية – الإيرانية خصوصاً (حسين،1979،ص21).

لم تتردد سوريا في مد يد العون للمعارضة الأيرانية ســـواءٌ فـــي مرحلـــة مقارعتها لنظام الشاه ولقوى الأجهزة الاستخبارية السرية (السافاك) أو مرحلـــة استلام السلطة إثر إسقاط نظام الشاه، وأبرز ما يؤكد صواب الرؤية السورية وهي مرحلة التناقض الجذري الحاصل بين دور إيران في ظل نظام الشاه، ودورها في ظل الثورة. فالتاريخ السياسي لنظام الشاه مليء بمواقف العداء للعرب وقضاياهم النضالية العادلة، مما يشكل قاسماً مشتركاً بين هذا النظام وبين الكيان الـــصهيوني عنصراً أساسيا من عناصر التحالف السري المعادي للشعوب الذي جمـــع هـــذا النظام مع إسرائيل. ومع انتصار الثورة الإيرانية، حدث انقلاب استراتيجي فـــي مستوى هذه السياسة وقضاياها والدور المحدد لها، وهو موقف إيران من الصراع الصهيوني والقضية الفلسطينية (الرشيد ، 2000، ص48).

وكانت من بين الأسباب التي جعلت الرئيس حافظ الأسد يختـــار أن يـــدعم المعارضة هو كراهيته للشاه واشتراك الشاه في التعاون مع إسرائيل ضد العرب، وتبعية الشاه للولايات المتحدة، وذلك بعدما التقى حافظ الأسد مع الشاه في طهران في كانون الأول عام 1975، على أمل إقناع الشاه بالضغط على واشنطن لتكـــون أكثر إنصافاً في مواقفها اتجاه الصراع العربي –الإسرائيلي، غير أن تلك الزيارة لم تثمر والتي نتج عنها غضب الأسد مما قدمه الشاه مـــن مـــساعدات للولايـــات المتحدة في تخطيطهم ضد الوحدة العربية والإسلامية، ولذلك صمم الأســـد علـــى مساعدة المعارضة الأيرانية والاستفادة من تغيير النظام في إيـــران لمـــصلحته (سيل، 2004، ص574).

وكانت قد بدأت بعدها المساعدات السورية لمعارضة الشاه في إيـــران والتي تمثلت بدايتها بالاتصالات مع موسى الصدر والذي كان في حينها رئيس المجلس الأعلى الشيعي، وهو الزعيم الشيعي البارز وذو أصل إيراني الـــذي استقر في لبنان عام 1959م. وخلال الزيارات التي قام بها موسى الصدر إلى سوريا عام 1972م جعلت حافظ الأسد وموسى الصدر يرتبطان بعلاقة جيدة،

والتي أبرزت من خلالها تحالف الأسد السياسي لإيران في المنطقة (عزيزي، 2001، ص7) .

ومن هذا المنطق بدأت العلاقات السورية الإيرانية تخضع لمسار من التطور المطرد والذي بدأ في ظل إسقاط نظام الشاه الذي كان السبب الأساسي لقيام الثورة، والذي كان له الأثر في وضع العلاقات الإيرانية مع سوريا على مسار من التطور، والتعاون البناء لما فيه خدمه لقضايا العرب ومصالح الطرفين السوري والإيراني، كما كانت تدعي سوريا. وقد كان حافظ الأسد حريصاً كل الحرص على إقامة أمتن وأقوى العلاقات مع إيران وليس إقامة علاقات عادية كما هو الحال بين الدول، وذلك بأن سوريا تنظر إلى إيران على أنها من الدول التي تأتي في المرتبة الأولى في المنطقة لإقامة تحالف معها إذ تحافظ سوريا على مصالحها من ناحية، في مواجهة الوجود الإسرائيلي من ناحية أخرى، والذي يعتبر العدو المشترك لسوريا وإيران وأكبر مهدد للمصالح السورية في المنطقة .

وبعد وفاة عبد الناصر بدأ التقهقر للنزعة القومية العربية، وبرزت بعدها تعزيزات لسلطة النظاميين البعثيين (سوريا والعراق) والتي فتحت علاقات جديدة، وذلك بتحول الموقف السوري من عداء أيدلوجي محض (في ظل نظام الشاه) إلى اتجاه منطقي محسوب يقوم على اعتبارات القوة والتوازن وبالمفهوم الإقليمي الأوسع من ناحية أخرى، وذلك بأن دور إيران في تقييد حرية الحركة العراقية وكثقل موازن ممكن ضد أطراف عربية أخرى بما في ذلك مصر، قد أضاف بعداً إلى الحوافز السورية لإعادة نظرها بموقفها نحو إيران (آغا، 1997، ص11).

كان لحرب أكتوبر عام 1973 جانباً مهماً في تطور العلاقات الإيرانية – العربية من ناحية والعلاقات الإيرانية – السورية من ناحية أخرى، إذا برز تطور في السياسات الإيرانية وموقفها في مناصرة العرب، والتي شملت عرض المساعدات الاقتصادية والطبية للدول العربية المشاركة في الحرب خاصة سوريا، وذلك لإدراك إيران للروابط الناشئة بين العناصر الثورية السورية والجماعات الشيعية الإيرانية المقاتلة في لبنان، فقد سعت إيران لتقوية روابطها مع سوريا

كوسيلة ممكنة للضغط المعاكس ضد معارضتها الداخلية، وفي الوقت نفسه كانت إيران أكثر ثقة بقوتها الاقتصادية والعسكرية والتي قدمتها إلى معظم المحاور العربية، وأرادت من خلالها توسيع دورها وحضورها الإقليمي (عزيزي، 2001، ص8).

أما بالنسبة للعلاقات الاقتصادية والتجارية فلم تكن علاقتها جيدة كما هي عليها الآن؛ إذ أنه لم تذكر أي علاقة اقتصادية سورية إيرانية في عهد الشاه إلا في عام 1975 عندما قام حافظ الأسد بزيارة رسمية إلى طهران في كانون الأول عام 1975 (والتي لم تتكرر حتى أيلول عام 1990) وضعت إطاراً لاتفاقٍ حول شط العرب وهو اتفاق الجزائر، الذي قصدت إيران من خلاله الموازنة النسبية بين انفتاحها على سوريا من ناحية وانفتاحها على العراق من ناحية أخرى، قد نجحت بشكل بارع في موازنتها مع البلدين. ومن ناحية أخرى، وضعت سوريا وإيران خلال هذه الزيارة اتفاقاً اقتصادياً يقوم على روابط تجارية حسنة بين سوريا وإيران، وبين إيران وبعض الإطراف العربية (سيل، 2004، ص576).

ويمكن القول أن التحالف السوري الإيراني في عهد الشاه كان يولد بعض الدوافع الأولية التي استمرت بين الدولتين بالتطور عبر مجال مصالح كل دولة وعدم التأثير على الهدف وطبيعة كل دولة، ومن الملاحظ هنا أن ثمة عوامل تبرز كسمات ومحددات لهذا التحالف في ذلك الوقت، والتي برزت من أهمها التفاهم المشترك بين سوريا والمعارضة في إبعاد الشاه محمد رضا البهلوي عن الحكم والدور الحيوي للشيعة في لبنان بالنسبة لسوريا وإيران على حد سواء.

ولكن على الرغم من انفراج هذه العلاقة السورية –الإيرانية خاصة في منتصف السبعينات من القرن الماضي، لكن ذلك لم يكن له تأثير دائم على العلاقات ألثنائيه أو على التوازن الإقليمي بشكل عام فإن إدراك سوريا لإيران باعتبارها قوة موازنة للعراق – ربما يكون قد تجذر في ذلك الوقت. إن البعد الجيوسياسي للعلاقات السورية العراقية من ناحية، والعلاقات الإيرانية العراقية من ناحية أخرى، وبغض النظر تحت أي حوافز أو وظيفة خاصة بنظام الحكم، يشكل فيما يبدو إحدى أحجار الزاوية للعلاقات السورية – الإيرانية، ولكن ثمة عوامل

كثيرة أخرى تتقاطع وتتداخل مع الجانب الجيوسياسي، وهي عوامل داخلـه فـي عمق النسيج الاجتماعي – السياسي، والطائفي والديني للمنطقـة (آغـا، 1997، ص10) ومنها:

1.1.3 الصلة الشيعية – العلوية:

ينسب العلويون إلى جبل عامل في لبنان والذي يشكل الغالبية العظمى مـن العلويين، وهم طائفة إسلامية شيعية متطرفة، ومثل غيرهم من الطوائف المبتدعة في المشرق كالدروز والإسماعيليين. كان العلويون من بقايا المد الـشيعي الـذي اجتاح العالم الإسلامي قبل ألف عام، فهم جزر تركها ذلـك المـد وراءه عنـدما تراجع. ويشارك العلويون أهل الشيعة الآخرين الاعتقاد بأن علياً كرم الله وجهـه ابن عم محمد صلى الله عليه وسلم وصهره، خليفته الـشرعي غيـر أن الخلفـاء الراشدين الثلاثة الذين جاءوا بعد النبي محمد صلى الله عليه وسـلم سـلبوا هـذه الخلافة من علي وقد بالغ العلويون في تبجيلهم لعلي كرم الله وجهه ، إلى درجـة أن أسبغوا عليه بعض صفات الألوهية، وقد أدت مثل هذه المعتقدات وغيرهـا أن جعلت أهل السنة على مر العصور يرون فيهم خروجاً عن الدين، ومن أجـل أن يحمي العلويون أنفسهم راحوا يتكتمون على دينهم ولجـأوا، مثـل المتطـرفين الشيعة، إلى انتهاج فلسفة التقية التي تقوم على الازدواجية الحذرة التي تبرر إخفاء معتقداتهم الحقيقية (سيل، 2004، ص21-22).

كان حزب البعث مدركاً منذ وصوله إلى السلطة في عام 1970 للقاعـدة الضيقة للنظام، بأن علويي سوريا الذين كانوا يتهمون تاريخياً بالهرطقة من قبـل السنة والشيعة على حد سواء، سعوا للوصول إلى توازن قلق بين الحصول علـى الاعتراف بوضعهم المعلن ذاتياً كفرع من المذهب الشيعي لأثني عـشري وبـين الحفاظ على هويتهم الإِثنية – الثقافية ومعتقداتهم السرية، لذا فإن الدور الـسياسي للعلويين كقاعدة للسلطة الحزبية قد ساعد في إبراز المـشكلة الـشرعية العلويـة وأضاف بعداً للسياسة السورية، ومن هنا كانت أهمية العلاقات مع شـيعة لبنـان (آغا، 1997، ص13).

2.1.3 شيعة لبنان والعلاقة السورية الإيرانية

إن تطور العلاقة السورية إزاء الشيعة في لبنان وإيران كان مفيداً للتطــور المستقل لسياسة الشيعة اللبنانيين، وقد أَكدت التطورات داخل إيران بــأن الــذات السياسي الجديد للشيعة في لبنان منذ أواخر الستينات من القــرن الماضـــي كـــان مصحوباً بوعي حاد من قبل كل من القادة السوريين والشيعة اللبنانيين المحليــين وذلك لمصالحهم المتبادلة وقضيتهم المشتركة (الغازي، 1991، ص3).

أما بالنسبة للشيعة اللبنانيين فإن البحث العلوي عن الشرعية كان يسير في موازاة حاجة الشيعة إلى حليف خارجي يعتمد عليه، ولقد تعززت هذه العلاقة من وقت لآخر بفعل الروابط الشخصية الحميمة بين قادة كلا الطرفين، كمـــا تمثلــت العلاقة بين الرئيس السوري حافظ الأسد والزعيم الــشيعي الإيرانـــي- اللبنـــاني موسى الصدر في أوائل السبعينات من القرن الماضي؛ فموسى الصدر الذي ولــد في قم وتعلم في النجف والأزهر بالقاهرة، قد برز في لبنـــان منــذ عـــام 1959 باعتباره المتحدث الموثوق باسم الطائفة الشيعية اللبنانية، ويمكن النظر إلى فتــوى الصدر باعتبار العلويين اللبنانيين المحليين شيعه في أيلول 1973 على أنها إيماءة شخصية وسياسية على درجه عالية في الوقت ذاته باتجاه القيادة السورية، بالرغم من الشكوك في قيمتها. فهدف الإيماءات تناغمت بشكل بارع مع هــدف الإمـــام الصدر في الحفاظ على روابط قوية مع سوريا كثقل مـــوازن قـــوي للأطـــراف الأخرى في لبنان وكانت هامة أيضا في سياق اهتمام سوريا الخـــاص بالطائفـــة الشيعية اللبنانية الدائمة النمو والتطور (سيل، 2004، ص26).

ويمكن القول إن الاستقرار الشيعي للعلاقـــات الـــسورية –الإيرانيـــة فـــي منتصف السبعينات من القرن الماضي، لم يمنع من نشوء روابط وثيقة بين دمشق وعدد من الشخصيات القيادية المعارضة في إيران، والتي كان لها الدور الأكبـــر في الإطاحة بالشاه ومع ذلك فإن الصلة الشيعية العلوية قد لعبت دوراً هامـــاً فـــي تطور العلاقات السورية الإيرانية. ويمكن في الواقع النظر إليها كإحدى المحركات الرئيسية لنشوء التحالف بين البلدين، ولقد ساعدت هذه الصلة أيضا فـــي تأســـيس

لبنان كنقطة مهمة للتقارب الشيعي العلوي والمصالح الإقليمية والإستراتيجية لكل من سوريا وإيران.

ولكن التطورات التي حصلت في لبنان قد جعلت للشيعة دوراً هاماً في تشكيل سياسة سورية في المنطقة، فالوجود المتنامي لمنظمة التحرير الفلسطينية في لبنان منذ عام 1967 والذي تسارع بفعل طردها من الأردن في عام 1970 قد جعل لبنان يخضع لعملية تحول متزامنة، وهي تحوله بشكل بطيء إلى مسرح كبير للعمليات العسكرية بين إسرائيل والفلسطينيين مع ترقب دائم للعنف المتصاعد الذي كان من الممكن أن يجعل مواجهة سورية –إسرائيلية أمراً ممكناً. ولكن عندما بدأ لبنان بالتفكك فإن الأبعاد المحلية للصراع أصبحت متشابكة بشكل معقد مع الأبعاد الخارجية وأصبحت هموم سوريا فيما يتعلق بالمعاني الضمنية للمواجهة الفلسطينية – الإسرائيلية الشاملة غير قابلة للفصل بشكل فعلي عن قلقها من أن أطرافاً خارجية معاديه، مثل الولايات المتحدة، وكان من الممكن أن تجد قضية مشتركة مع وكلاء محليين لبنانين أو فلسطينيين لغرض التحدي المباشر لسوريا ذاتها أو لإقامة لبنان جديد. فبالتالي فإن قيمة الشيعة اللبنانيين كحليف سياسي وعسكري يعول عليه من قبل سوريا ضمن المعسكر الإسلامي لا يمكن المبالغة في تقديرها، ولاسيما على الشقاق المتنامي بين سوريا والتحالف الفلسطيني (آغا، 1997، ص15).

وهكذا كان للعامل الشيعي والعلوي في العلاقة السورية – الإيرانية الدور الكبير في تنامي العلاقة بينهما في هذه الفترة، وذلك لاعتبار الشيعة أن العلويين جزء من الشيعة ولاسيما لوجود مصالح مشتركه بين العلويين والشيعة في لبنان وإيران .

2.3: العلاقات السورية– الإيرانية من 1979 حتى عام 2000.

1.2.3 الثورة الإسلامية الإيرانية:

تعتبر الثورة الإسلامية الإيرانية من أبرز الحركات الثورية في دول العالم الثالث، إِذ إن الدولة قامت من دون أن تلقي قنبلة ودون أن تعلن حرب عصابات،

لذلك ينبغي النظر إلى أسباب الثورة وأيديلوجيتها التي قامت عليها، ومعرفة قدرة الجماهير غير المسلحة التي استطاعت أن تفرض إرادتها على قائد دكتاتوري يستمد قوته من إحدى أقوى الجيوش في العالم وهي الولايات المتحدة.

احتلت الثورة مكانة خاصة عند الدول والمختصين الأكاديميين والإعلاميين على السواء، وقد تجلى ذلك بمقتضى عدد من الدراسات والكتب والمقالات التي تناولت إيران منذ ذلك الوقت مقارنة بالفترة التاريخية الحالية وقد عبرت الثورة الإسلامية الإيرانية عن نهاية إمبراطورية وبداية جمهورية إسلامية مختلفة تماماً عما كانت عليه من قبل، وقد أرغمت المعارضة شاه إيران الأخير (محمد رضا بهلوي)على مغادرة البلاد وإعلان قيام جمهورية إسلامية إيرانيه بقيادة آية الله الخميني عام 1979 (خليل، 2004، ص70).

لقد كان الدافع الرئيسي لقيام الثورة الإسلامية الإيرانية هو الرغبة الجدية للشعب الإيراني في إقامة حكومة إسلامية وتطبيق الأحكام الإسلامية، فمع أن الشعب الإيراني قد بذل خلال القرن الأخير محاولات كثيرة لإقامة حكومة إسلامية وتحمل في هذا السبيل خسائر كبيره في المال والأرباح ،لكنه لم يستطع تحقيق هذا الأمر، بل إنه كان يشعر بأن المستعمرين وأعداء الإسلام يمكن أن يتمكنوا من خلال التجارب التي يحصلون عليها من هذه المحاولات والبرامج التي يضعونها على اساس هذه التجارب، من القضاء على الثقافة الإسلامية، وبالتالي القضاء على أي نضال عادل، وتقليل احتمال إقامة حكومة إسلامية، والذي كان يرشح هذا التصور في الأذهان هو مؤامرة القضاء على الإسلام التي كان النظام البهلوي مكلفاً بتنفيذها بدقة ووفق حسابات مدروسة، وكان الشاه وحكومته يعملون على تنفيذها بكل طاقاتهم على حساب الشعب الإيراني (مهاجري، 1984، ص28).

أما بالنسبة للأيدلوجية التي قامت عليها الثورة الإسلامية في إيران فإنها لم تأت من فراغ ولم تتكون فقط بفعل العوامل الداخلية الخارجية التي كانت تعيشها إيران نفسها، بل لها منطلقاتها التاريخية وأسسها ومرتكزاتها الدينية منذ وفاة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم بصراعات المسلمين على الخلافة وصولاً إلى الإمام

المهدي المنتظر، وما تلا ذلك من استحداث نظرية ولاية الفقيــه التــي كرســها ومارسها نظرياً وعلمياً الإمام الخميني (شحاده، 1999، ص15).

اعتبرت الثورة الإسلامية الإيرانية والتي قامت في 16 يناير عام 1979بأنها ثورة شعبية جماهيرية، إذ أنها لم تقتصر على طبقة معينة ولا على قومية محدده، فعلى الرغم من تنوع التركيب القومي وتعدد الأقليات في إيران إلا أن ذلك لم يحل دون اندماج ووحدة الجميع في صنعها وإنجاحها خصوصاً، إذا علمنــا أن نظــام الشاه كان يغذي روح العداء والحقد بين القوميات والأقليات المختلفة (العربيــة – الفارسية –التركية) والجميع قد عاشوا في أجواء الأخطاء والظلم الشامل من قبــل الشاه ونظامه الفاسد لذلك كانت الثورة الإسلامية مكسباً مهماً للجميع. ولعل مــن أهم أسباب نجاحها اندماج وتلاحم الشعب فيها، وإدراك القوى العالمية وخصوصاً الولايات المتحدة هذا المعنى، والتي حاولت جاهدة إيقاف مدها الثوري وإجهاضها ولكن من دون جدوى (راشد، 2004، ص54).

2.2.3 الموقف السوري من الثورة الإسلامية الإيرانية :

أدى سقوط الشاه في كانون الثاني عام 1979 إلى تمهيد الطريق لاستقطاب استراتيجي جديد بين سوريا وإيران، وبعض الأطراف الراديكالية في المنطقة مثل ليبيا واليمن الجنوبي. وبالنسبة للسوريين فقد كان توقيت الثورة الإيرانيــة أكثــر ملائمة فقد تفاقم إحساس سوريا بالعزلة وكونها عرضة للخطر الاستراتيجي بشكل متزايد نتيجة لتخلي مصر عن الصراع ضد إسرائيل وتوقيعها على اتفاقية كامب ديفيد عام 1979، كما أن فشل أي تحرك حقيقي باتجاه تقارب سوري- عراقــي وتصاعد التوتر مع العراق بعد محاولة الانقلاب المزعوم "المدعوم من ســوريا " في العراق قد وضع حداً للتفكير بأن أي تجمع عربي جديد من شــأنه أن يقــوم الاختلال القائم في ميزان القوى لصالح إسرائيل، وكانت سوريا قلقة أيــضا مــن مصر إذ أنها أصبحت أحد دول المعسكر المؤيد للغرب مما يؤدي إلى زيادة عزلة سوريا وإضعاف موقفها إزاء إسرائيل (آغا، 1997، ص22).

بدأت إرهاصات الثورة الإسلامية الإيرانية في إيران تظهر وكانت سوريا أول بلد عربي يعلن تأييده للثورة ودعمه لها في كل الوسائل الممكنة؛ لأن نظام الشاه كان أداة موظفه لخدمة التحالف الإمبريالي الصهيوني والمخططات الامبريالية، ولذلك فقد نالت هذه الثورة اهتماماً كبيراً من الموقف السوري والذي لم يكن موقفاً تكتيكياً تمليه اهتمامات محدودة، بل كان أولاً وقبل كل شيء موقفاً استراتيجياً في بداية الأمر ينبع من صميم المصالح القومية العليا للأمة العربية، واتفاقها مع مصالح الثورة الإيرانية (الدسوقي، 1986، ص105).

وبذلك مثل الموقف السوري التأييد الكامل لهذه الثورة وكان لها من وراء هذه الثورة مصالح ذاتية؛ وذلك لأن الشاه كان متحيزاً للدول الغربية والولايات المتحدة مما يثير القلق والرهبة لدى سوريا بأن الوجود الأمريكي في المنطقة قد يؤثر على مصالح سوريا في المنطقة، وذلك لعلاقاتها مع الاتحاد السوفييتي.

لقد فتح الموقف السوري من الثورة الإسلامية الباب أمام فصل جديد من العلاقات السورية الإيرانية والتي صاحبها العديد من الأحداث، والتطورات الخطيرة التي مرت بها منطقة الشرق الأوسط طوال عقد الثمانيات والتسعينات من القرن الماضي، فقد بدأ ما يشبه التحالف بين النظامين في دمشق وطهران وتجلى مشهده في الحرب التي اندلعت بين العراق وإيران، حيث وقف النظام السوري مع إيران مخالفاً بقية الدول العربية الأخرى والتي أيدت بشكل عام العراق وإن كانت بدرجات متفاوتة. وبالتالي بدأ الموقف السوري وتحالفه مع إيران موقفاً غريباً بالنسبة للتحليلات السياسية التي تعتمد على المناهج الغربية في تفسيرها للأحداث، وذلك لأن النظام السوري يعتمد على أيدولوجية قومية بعثية تشابه بعض الشيء النظام العراقي بينما إيران تعلن أنها نظام إسلامي (عبد الناصر، 1997، ص155).

3.2.3 العلاقة السورية– الإيرانية ما بعد الثورة الإيرانية:

بعد تأسيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية بدأت علاقة سورية – إيرانية جديدة تختلف جذرياً عن العهود السابقة بأسسها ومكوناتها، تبعاً للتغيرات الإقليمية

والتحديات التي واجهتها دمشق وطهران، وبالتالي فإن العلاقة قد أخذت حيزاً أكبر مما كانت عليه بسبب لتزايد الضغوط والتوترات على كلا البلدين.

وبعد وصول الخميني إلى الحكم في إيران، بدأت التساؤلات حول طبيعة السياسة التي سينتجها الخميني إزاء الدول الأخرى، وعن صورة السياسة الخارجية الإيرانية إقليميا ودولياً وهل أنها ستتحالف مع الاتحاد السوفييتي وتقطع كل الجسور مع الولايات المتحدة الأمريكية؛ أم أنها سوف تبقي هذه العلاقة ولكن بحذر؟، ثم كيف سيتعامل الرئيس الجديد مع الأحزاب السياسية الإيرانية التي كان عددها في ذلك الوقت بالعشرات وهي متنوعة الاتجاهات والانتماءات؟ والأهم من ذلك طبيعة العلاقة بين قائد الثورة الإمام الخميني والرئيس حافظ الأسد الذي وقف بجانبه أثناء الثورة (مجيد، 1997، ص75).

تبنت إيران في فتره حكم الخميني " الإستراتيجية الثورية " أساساً لسياستها الخارجية، مما فرض عليها عزلة شبه دولية طوال هذه الفترة، وهي عزلة ترافقت مع تحديات إقليمية ونتجت منها في الوقت نفسه وتمثلت في اندلاع الحرب مع العراق ومحاولة إيران المشاركة في الصراع العربي – الإسرائيلي كطرف رئيس من خلال تعاملها الراديكالي مع القضيتين الفلسطينية واللبنانية اللتان تداخلتا مع بعضهما بشكل معقد في أعقاب الغزو الإسرائيلي للبنان عام 1982 الذي خلف وراءه اتفاق 17 أيار /1983 مع السلطة اللبنانية في عهد الرئيس أمين جميل. وفي المقابل كانت سوريا تسعى بقوتها الذاتية وتحالفها الإقليمي لمواجهه الخلل الاستراتيجي الناجم عن هذه الاتفاقية ومتابعة آثارها السلبية من غزو إسرائيل للبنان، ذلك وإن هذه الاتفاقية قد هددت الأمن الوطني لسوريا ودورها القومي في مواجهة إسرائيل (كيوان، 1999، ص78).

في إطار هذه الظروف والتحديات الإقليمية والدولية، مرت العلاقات السورية الإيرانية بفترة توثيق الأسس الأساسية للعلاقات الثنائية التي تخللتها فترات توتر عابرة مقابل فترات انسجام وتطابق في المواقف؛ فإزاء الحرب العراقية الإيرانية، كان الموقف السوري عاملاً رئيساً في منع تحول هذه الحرب إلى مواجهة فارسية-عربية شاملة، وفي المقابل كان الموقف الإيراني الداعم للحقوق العربية

داعماً للرأي السوري القائل إن العراق بحربه مع إيران يدمر "حليفاً ثميناً محتملاً للعرب ولجهود الوساطة التي قامت بها سوريا بين إيران والدول العربية الخليجية" (حسين، 1988، ص316).

فقد بدأت الحرب العراقية – الإيرانية في أيلول /سبتمبر عام 1980 حتى آب أغسطس عام 1988م، وهي التي عرفت باسم حرب الخليج الأولى، والتي كانت وستبقى إحدى محطات التاريخ الكبرى، والحدث الأهم في منطقة الشرق الأوسط وذلك لما لها من نتائج أثرت بشكل كبير على المنطقة ومصالح الولايات المتحـــدة والاتحاد السوفيتي فيها.

وكان العام 1982 نقطة التحول في العلاقات السورية – الإيرانيـــة نتيجـــة لعاملين أولهما:تغير مجريات الحرب العراقية الإيرانية وانتقال العراق من موقـــع الطرف المهاجم إلى موقع الطرف المدافع. وثانيهما: صدور القرار الإسرائيلي في 1982 بضم الجولان وإخضاعها للقانون الإسرائيلي. ونتيجة لـــذلك فقـــد ســـعت دمشق وطهران إلى تمتين علاقتهما بصورة مشاركة وصلت إلى التطـــابق فـــي المواقف بعد الغزو الإسرائيلي للبنان عام 1982 . ووجد هذا التطابق حاضنه لها؛ فإيران كانت مدفوعة في الدرجة الأولى بعدائها العميق وبسعيها للقيام بدور إقليمي مهم من خلال وجودها في لبنان، وهذا الدور أَدى إلى توسيع الحدود الإستراتيجية بين البلدين والوصول إلى قطاعات أوسع ضمن المحيط الإقليمي العربي، ومـــن بين تلك القطاعات بروز الطائفة الشيعية في لبنان وإلى جانبها الفصائل الفلسطينية المناوئة لسياسة القيادة الرسمية لمنظمة التحرير الفلسطينية، أما سوريا فكانت ترى في تعزيز تحالفهما مع القطاعات نفسها ممثلة بالحركة الوطنية اللبنانية بأجنحتهـــا المختلفة العلمانية والقومية والدينية، والفصائل الوطنية الفلسطينية وسيلة لمواجهة نتائج الغزو الإسرائيلي (كيوان، 1999، ص79).

ولكن رغم التطابق في المصالح بين دمشق وطهـــران ونجـــاح القطاعـــات والقوى السياسية اللبنانية والفلسطينية في دحـــر الاحـــتلال الإســـرائيلي، إلا أن العلاقات السورية – الإيرانية واجهت خلال الفتره 1986-1989 أزمة في تحديد أدوار القوى السورية والإيرانية، وخصوصاً ًدور القوة الصاعدة حزب الله، التي

هددت النفوذ التقليدي لحركة أمل الحليف الرئيسي لدمشق (عادل، 1993، ص49).

وكانت السياسات السورية والإيرانية تجاه القضايا الأساسية في المنطقة ايجابية على صعيد العلاقات الإيرانية السورية، اذ وجدت فيها دمشق ثقلاً استراتيجياً يعوض غياب مصر، وينسجم مع توجهات السياسة السورية في الوصول إلى حالة من التوازن الاستراتيجي في مواجهة إسرائيل.

لقد استمرت الحرب ثماني سنوات وتكبد الطرفان العراقي والإيراني الخسائر الفادحة، ولكن غيرت الهدنة التي اقترحتها الأمم المتحدة في 8 أغسطس عام 1988 واقع الحرب وبدأ قرار وقف أطلاق النار عقب شهر من الموافقة الإيرانية علية بالتنفيذ، وأرسلت الأمم المتحدة قوات دولية لحفظ السلام (سعيد، 1983، ص68).

وبنهاية الحرب لم تتغير حدود البلدين تغيراً كبيراً لكن كلاً من العراق وإيران شعرتا بثقل التكاليف البشرية والاقتصادية الهائلة لثمانية أعوام من الحرب، وأزهقت الحرب أرواح نحو مليون شخص من الجانبين، كما خلفت نحو 750 ألف مصاباً، وكانت جثث ضحايا الحرب ما تزال تكتشف حتى عام 2001، وقدرت الخسائر الاقتصادية وخسائر عائدات النفط فيها لكلا البلدين بأكثر من 400 مليار دولار، إِلا أَنه بعد ثلاثة أعوام من انتهاء الحرب وفي عام 1991م وافق العراق على الالتزام باتفاقية الجزائر التي وقعها مع إيران في عام 1979 (مومني، 1988، ص72).

وكانت سوريا قد أعلنت موقفها بوضوح بأنها ضد الحرب، لأنها أولا وأخيرا تضر بقضايا النضال العربي، إذ أنها تخرج إيران كقوة صديقة ومعادية لإسرائيل، وتخرج العراق بإمكانياتها البشرية والمادية من ساحة المواجهة وعلى هذا الموقف وقفت سوريا ضد الحرب واستمرت ملتزمة بقراراتها ضد الحرب (جبر، 1989، ص5).

ورأت سوريا بدلاً من أن يمد العراق يد الدعم لنظام أعلن مساندته لقضية العرب الأولى، واستعادة بناء علاقة أخوية مع جيرانه العرب، بدأها حرباً ظالمة

استمرت ثماني سنوات وأودت بحياة مئات الآلاف من الطـــرفين؛ فمنـــذ البدايـــة أدركت سوريا خطورة ما يجري والثمن الكبير لتلك الحرب فدعت وباستمرار إلى وقفها فقد أدركت سوريا خطورة الحرب وتأثيرها على قضية العرب المركزيـــة القضية الفلسطينية وخطورة جر العرب إلى معارك جانبية ضد من أعلن استعداده لدعم قضيتهم والعيش معها، ووفق مبادئ الأخوة والـــصداقة وأكـــدت مـــصداقية الموقف العربي السوري وسلامته نتائج الحرب نفسها وقبول الطـــرف العراقـــي لاتفاقية الجزائر عام 1975 التي كان قد رفضها وجعل من رفضه لهـــا مقدمـــة للحرب (سعيد، 1983، ص123).

وبسبب هذه المواقف السورية تعرضت لضغوط خارجيـــة عربيـــة قويـــة استهدفت النيل من هذا الموقف، ولكن سوريا تصدت لجميـــع تلـــك المحـــاولات ونجحت في عدم توسيع رقعة الحرب العراقية الإيرانية لتشمل دولاً أخرى عربية، خليجية.

قامت إيران بالموازنة بين تحالفها مع سوريا خاصة بعد اندلاع الحرب مـــع العراق عام 1980م وبين دعم التنظيمات الإسلامية الراديكالية المناهضة للحكـــم السوري، وتغلبت اعتبارات المصلحة السياسية والحسابات الواقعيـــة واختـــارت إيران سوريا مما أساء – بالطبع – لصورتها لدى معظم هذه التنظيمـــات، ولـــم تتوان إيران عن اتهام الأخوان المسلمين فـــي ســـوريا بـــأنهم عمـــلاء للعـــراق وللصهيونية وإِن كانت عناصر الحرس الثوري الإيراني قد اعتبرتها مسؤولة عن اختطاف السفير السوري في طهران لعدة ساعات عام 1986م قبل الإفراج عنه، فإِن التنسيق الإيراني السوري حول الكثير من القـــضايا مثـــل لبنـــان والعـــراق وغيرهما ،أثبت متانة علاقاتهما على الرغم من مرورها بعدة هـــزات بمـــا فيهـــا مشاركة سوريا في عملية التسوية للصراع مع إسرائيل الجارية منذ عـــام 1991 (عبد الناصر ،1997، ص86-87).

وبالتالي، فكان الوقوف السوري بجانب إيران والـــرفض الكامـــل للغـــزو العراقي لإيران؛ وكانت أول مساعي سوريا بإغلاق الحدود السورية العراقية مما أدى إلى زيادة التوتر ما بين العراق وسوريا خاصة، وإن العراق فـــي الحـــرب

كانت تعاني من سوء المعاملة من دول الجوار سواءاً من سوريا التي تحاذيها من الجانب الغربي أو تركيا – التي تقع في شمالها، وبالتالي رفضت سوريا الحـــرب باعتبارها ستضر بمصالح الأمة العربية واتهمت العراق بإعلانها الحرب من دون مبرر شرعي (مومني، 1988، ص121).

إن سرعة تغير الموقف السوري من الحرب العراقية– الإيرانيـــة موقـــف أعلنه حافظ الأسد في الكلمة التي ألقاها أمام مؤتمر القمة الإسلامي الخامس التـــي انعقدت في الكويت في 27 كانون ثاني سنه 1987 قائلاً :"لقد كنا منذ البداية ضد هذه الحرب، وحاولنا وقفها عندما كان وقفها أكثر يسراً، وحاولنا شخصياً تحسين العلاقات بين العراق وإيران، وإن كانت تعاني من الضعف ،ولكن موقفنـــا منـــذ البداية كان موقفاً أدبيا بشجب هذه الحرب انطلاقاً من قناعتنا بأن هـــذه الحـــرب ستخرج من الصراع العربي الإسرائيلي إمكانات العـــراق العربـــي والإمكانـــات الجديدة للثورة الإسلامية، ولكن تغيرت مواقفنا لعدم استجابة القيادة العراقية لإنهاء الحرب" (الحسني، 1992، ص70).

وهكذا بات الرأي السوري القائل بان الحرب قد فرضها صدام حسين بالقوة على الثورة الإسلامية، ووصفها بأنها عدوانية وغير مقبولة، كما اعتبرها جـــزءاً أساسياً من الهجوم الذي شنته إدارة الرئيس الأمريكي السابق رونالد ريغان ضـــد المنطقة العربية بهدف إخضاع العالم العربي للسيطرة الكلية من قبل الامبرياليـــة الأمريكية، متخذاً في ذلك موقفا بأن العراق بدلاً من أن يمد يد الدعم لنظام أعلـــن نصرته لقضية العرب الأولى (القضية الفلسطينية) واستعادته لبناء علاقة أخويـــة مع الجيران العرب، بدأها بحرب ظالمة استمرت ثماني ســـنوات وأودت بحيـــاة مئات الآلاف من الطرفين (علي ،1987، ص10).

وفي نهاية الموقف تأكدت صحة الرؤية السورية بأن الإستراتيجية تجاه هذه الحرب والمصالح السورية في المنطقة لا تتحققان إلا بالوقوف إلى جانب إيران، مما عمق العلاقات بينهما.

4.2.3 العلاقات السورية- الإيرانية بعد الحرب العراقية – الإيرانية :

في أعقاب وفاة آية الله الخميني وتولي هاشمي رفسنجاني السلطة عام 1989حدثت تطورات عدة أثرت في العلاقات السورية الإيرانية ومن أهمها انتهاء الحرب العراقية – الإيرانية، الأمر الذي بدا وكأنه يقوي من قدرة العراق بشكل ملحوظ في وجه سوريا وإيران، وذلك على خلفية الاعتقاد أن العراق بات في موقع جيد جداً لجني أفضل فائدة من التأييد الدولي والعربي على وجه الخصوص للقيام بدور القوة العربية الكبرى المرتقبة على الخليج والمشرق العربي، وهو اعتقاد أفضى إلى غزو العراق للكويت في آب 1990، وما تبع هذا الغزو من متغيرات إقليمية تزامنت مع متغيرات عالمية عكست نفسها على العلاقات السورية –الإيرانية التي دخلت اختباراً جدياً صعباً تجاوزته الدبلوماسية السورية بنجاح من خلال الزيارة التي قام بها الرئيس حافظ الأسد إلى طهران عام 1990، والتي أكد من خلالها على استمرار سوريا في الحفاظ على علاقات وثيقة مع طهران (كيوان، 1999، ص80).

جاءت مجريات حرب الخليج الثانية لتقدم دليلاً راسخاً على متانة العلاقات السورية – الإيرانية كما ظهرت الأهمية الحيوية للعامل العراقي في الحسابات الإستراتيجية السورية والإيرانية، وعلى الرغم من تأليف تجمع ((إعلان دمشق)) الذي ضم أعضاء مجلس التعاون لدول الخليج العربي وسوريا ومصر فقد استمرت سوريا في أداء دور الجسر الذي يحاول وصل الانقطاع في العلاقات الإيرانية – الخليجية والإيرانية العربية (خليل ، 2004، ص34).

وكذلك كان من أهم المتغيرات في المحيط السياسي والإقليمي بعد 1991 حدوث الانفراج بين سوريا والولايات المتحدة الأمريكية، وقاد هذا الانفراج إلى قبول سوريا بالمبادرة الأمريكية لتسوية الصراع العربي الصهيوني ومشاركتها في مؤتمر مدريد للسلام في 30 تشرين الأول /أكتوبر 1991 . وهي موافقة سورية جاءت بعد نحو شهر من زيارة قام بها الرئيس هاشمي رفسنجاني إلى دمشق وأخرى قام بها رئيس هيئة أركان الجيش السوري حكمت الشهابي، إلى طهران على رأس وفد رفيع المستوى لحل أزمة الرهائن الغربية في لبنان نهائياً، والإجابة على التساؤلات الإيرانية حول قضايا أمن الخليج وعملية السلام، وترافقت هذه

الزيارة مع تشديد حكمت الشهابي على أهمية العلاقات السورية الإيرانية وعلــى فهم البلدين للحاجة إلى سلام عادل دائم يضمن حقوق الفلسطينيين ويعيد الأراضي المحتلة كافه (راشد، 2004، ص58).

وعلى الرغم من عدم التطابق في الرؤيتين السورية والإيرانية إزاء عملية السلام، إلا أن طهران أدركت أن دمشق لن تقبل تفريطاً أو اتفاقاً يخالف أو يمس المصالح العربية الأساسية أولاً، والمصالح السورية ثانياً وقد عزز ذلك المواقــف السياسية المشتركة إزاء تطورات عملية السلام ونتائجها التي تمثلت فــي اتفــاق أوسلو 1993 والمعاهدة الأردنية الإسرائيلية 1994، وما تلاها من جمود على كل المسارات في أعقاب وصول زعيم الليكود بنيامين نيتنياهو إلى رئاسة الحكومــة الإسرائيلية صيف 1996 (كيوان، 1999، ص81).

على الصعيد السياسي شهدت العلاقات السورية – الإيرانية تطــوراً كبيــراً نتيجة توافق البلدين إزاء مختلف القضايا الدولية ومما ساعد في ذلك نتيجة التوافق والتنسيق والتشاور في قضايا دولية وإقليمية ووطنية عدة، الأمر الذي يدل علــى التفاعل السياسي بينهما هو كثافة الزيارات المتبادلة بــين قــادة البلــدين ؛ ففــي 1990/9/23 قام حافظ الأسد بزيارة إلى طهران حيث وقع فيها الجانبــان اتفاقــاً على تشكيل هيئة مشتركة للتنسيق والتعاون، وقد أعلن الرئيس رفسنجاني خــلال الزيارة، مساعي إيران لتعزيز العلاقات مع سوريا انطلاقاً من تطــابق وجهــات نظرهما حيال القضايا الدولية والإقليمية (باهض، 1990، ص6).

ومع تسلم الرئيس محمد خاتمي الرئاسة بشكل رسمي عام 1997قام وزيــر الخارجية فاروق الشرع بزيارة إلى طهران في 18/حزيران /1997 حيث كــان المحور الأساسي لهذه الزيارة، إعادة النظر فــي العلاقــة الــسورية الإيرانيــة واستعادة عافيتها وذلك لوقف الخطر الإسرائيلي الذي يهدد المــصالح الــسورية والأمن القومي الإيراني (الرشيدي،1997، ص10).

وبعدها جاءت زيارة الرئيس حافظ الأسد لطهران في آب /1997 للبحث مع مرشد الجمهوريه الإسلامية الإيرانية آية الله علي خــامنئي والــرئيس هاشــمي رفسنجاني والرئيس المنتخب محمد خاتمي، لتؤكد عمق العلاقــات بــين البلــدين

وضرورة تطويرها، وفي الوقت نفسه إزالة التخوف السوري من الانعكاسات السلبية المحتملة لأي تحول مفاجئ في السياسة الخارجية الإيرانية في عهد الرئيس محمد خاتمي إزاء واشنطن (سليم، 1997، ص12).

أثبتت العلاقات السورية – الإيرانية متانتها عندما استضافت طهران مؤتمر القمة الثامن لمنظمة المؤتمر الإسلامي في كانون الأول 1997 برئاسة الرئيس خاتمي، ومن ثم كانت الكلمة السياسية للرئيس حافظ الأسد أمام المؤتمر باسم المجموعة العربية في منظمة المؤتمر الإسلامي، وبرز بشكل واضح تشابه المواقف الجوهرية السورية والإيرانية إزاء عملية السلام وكبح عمليه تطبيع العلاقات بين الدول العربية من جهة والإسلامية من جهة أخرى مع الكيان الصهيوني، وإدانة الإرهاب الدولي الذي تمارسه إسرائيل، مما أدى إلى موقف إسلامي في مصلحة دمشق (الحريري، 2008، ص163).

وفي 15 تموز 1998 جاءت زيارة الرئيس خاتمي للعاصمة السورية، دمشق، في مستهل جولة عربية ومباحثاته مع الرئيس الأسد، لتعكس تطابق المواقف السورية الإيرانية حول رفض الطريقة التي اتبعت لحل القضايا العربية وخاصة القضية الفلسطينية، وقد أكدت هذه الزيارة أن حق الشعوب في المقاومة والنضال هو حق مشروع ضد الاحتلال الأجنبي، وقد برز في البيان الختامي لمباحثات الرئيس دعم إيران لموقف سوريا الثابت لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي لجنوب لبنان ولجميع الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه بتقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة ومعارضتهما أيضاً لأي تدخل أجنبي خارج قرارات الشرعية الدولية (الهادي، 2008، ص56).

ولقد اتسمت القمة السورية الإيرانية التي عقدت في دمشق بين الرئيس السوري حافظ الأسد والرئيس الإيراني محمد خاتمي في 13-5- 1999بالبحث المعمق في الموضوعات والقضايا الدولية والإقليمية والثنائية مما أعطى هذه القمة بعدها العربي والإقليمي والإسلامي والدولي وأنها جاءت في وقت أخذت تطغى فيه نزعة القوة والتسلط وهيمنة القطب الواحد على العلاقات الدولية. وقد تناولت اجتماعات هذه القمة بحث التطورات الإقليمية والدولية المختلفة. وتركز الاهتمام

بشكل خاص على أوضاع الشرق الأوسط واستمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية المحتلة في فلسطين والجولان وجنوب لبنان، حيث أكدت الدولتان الدعم الكامل للنضال ضد الاحتلال الصهيوني؛ وذلك لاسترجاع الحقوق كما نصت مبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة (سيل، 2004، ص50).

وهكذا فإن العلاقات بين البلدين شهدت تفاهماً على مختلف القضايا المحلية والإقليمية والدولية مما دفعهما لتنسيق مواقفهما إزاء هذه القضايا وجعل علاقة البلدين إستراتيجية وجيدة، في مواجهة التحديات والتهديدات التي تتعرض لها بلدان المنطقة من قبل القوى الاستعمارية الجديدة في العالم ،الساعية لحماية مصالحها من خلال السيطرة على موارد المنطقة وإجلاء إرادتها وأفكارها، وبالتالي كانت هذه العلاقة نموذجاً يحتذى به للتعاون بين دول العالم الإسلامي على مختلف الصعد السياسية والاقتصادية والثقافية والسياسية، كما كانت تراها كل من دمشق وطهران.

3.3: العلاقات السورية –الإيرانية (2000-2008).

1.3.3 العلاقات السورية – الإيرانية مع بداية الألفية الثالثة :

لقد لفتت خصوصية العلاقات السورية – الإيرانية في بدايات عام 2000- والتي تحولت إلى تحالف استراتيجي بين البلدين انتباه المتخصصين والمتابعين لقضايا المنطقة، لاسيما أنها العلاقات الوحيدة في المنطقة التي تتسم بالثبات والرسوخ منذ أكثر من تسعة وعشرين عاماً في بيئة تتسم بعدم الاستقرار والتوتر والتغيرات الفجائية والسريعة، هذا فضلاً عن حالة الانكشاف التي يعانيها النظام الإقليمي، مِنْ التدخلات الإقليمية والدولية التي تصل إلى مستوى الاستباحة ، في ظل بيئة يصعب أَن تقوم فيها علاقات ثابتة ومستقرة بين بلدين من بلدان الأوسط. وعليه فقد كانت العلاقات السورية _ الإيرانية مثيرة للانتباه .

فلقد تأثرت سوريا وإيران بجملة من الدوافع حول معاداة العراق وإسرائيل والهموم الإستراتيجية والتهديدات الأمريكية والاختلال في النظام العربي والهجوم الشرس من قبل النظام الدولي على منطقة الشرق الأوسط، وتحويل هذه الأخيرة

إلى سلعة بيد القوى العظمى. فهذه المعطيات ولدت شعوراً لدى البلـــدين بأنهمـــا مستهدفان وهذا ما دفعهما للبحث عن وسائل مناسبة لتحقيـــق أهـــدافهما وحمايـــة أمنهما ومصالحهما، فالتحالف السوري الإيراني هو استجابة لمثيـــرات عدوانيـــة مفروضة من جانب قوى إقليمية دولية. فكان للعوامل الإقليميـــة والدوليـــة دورا واضحا في تقاربهما (البطنيجي، 2008،ص6).

وفي ظل الواقع الصعب والمعقد الذي تتعرض فيه سوريا لتحديات ومخاطر تستهدف تقويض تحالفها مع إيران، وتقليم دورها الإقليمـــي، وتقلـــيص فاعليـــه سياستها الخارجية ومكانتها في ملفات المنطقة ومن ضمنها ملفات فلسطين ولبنان والعراق، وفي ظل اعتقاد سوريا بأن تحقيق السلام العادل في الشرق الأوسط يبدو غير واقعي، وميل وتحيز السياسة الأمريكية فـــي المنطقـــة لـــصالح إســـرائيل، واستمرار إسرائيل في احتلالها لمرتفعات الجولان ، كل ذلك فـــي ظـــل انهيـــار وضعف النظام العربي وعجزه في الدفاع عن مفرداته هذا فضلاً عـــن هـــشاشة التحالف العربي - العربي (كشك، 2006، ص99).

لقد واجهت إيران مخاطر وتهديدات، تتمثل في الطوق الأمريكـــي الملتـــف حولها والتهديدات المتكررة من قبل إسرائيل بضرب إيـــران عـــسكرياً وإســـقاط نظامها، فضلاً عن التصنيف الأمريكي لإيران بأنها دولة ضمن دول "محور الشر" مما أشعر إيران بجدية التخطيط الأمريكي لضربها وإنهاء وجودها كنظام يصعب ترويضه وإخضاعه، إضافة إلى أنه نظام يعمل في اتجاه مناقض للنظام الـــدولي الذي رسمته الولايات المتحدة الأمريكية، إذن طالما بقيت الـــدوافع التـــي تعـــزز العلاقات السورية الإيرانية على حالها لا يمكن فك التحالف بين البلدين، وبمعنـــى آخر فإن المكاسب التي تجنيها سوريا عبر تحالفها مع إيران في ظل الواقع الدولي والإقليمي، تفوق العائدات التي تجنيها سوريا عبر فك تحالفها مع إيران والنتيجـــة هي استمرار التحالف بين سوريا وإيران (كشك، 2006، ص101).

كانت تنظر سوريا أن تحالفها مع إيران قد يعطيها ثقـــلاً موازنـــاً للعـــراق ووسيلة ضغط على النظام العراقي – وثقلاً موازناً أيضا ضد إسرائيل، ووســـيلة احتواء ونفوذ داخل لبنان بسبب ما يجمع البلدين من نفوذ فـــي أوســـاط الطائفـــة

الشيعية بلبنان، وهي بالطبع مصدر دعم مادي واقتصادي وتعاون عسكري، وبالتالي وفر التحالف شعوراً لسوريا بالأمن. أما من المنظور الإيراني فإن تحالفها مع سوريا كان يعطيها وسيلة للضغط على العراق، فضلاً عن حرية الوصول للطائفة الشيعية في لبنان وشريكاً عربياً كبيراً مما يقلل من الإستقطاب السني – الشيعي في الساحة العربية، ووسيطاً مع الدول العربية خاصة الخليجية منها والتي تحاول إيران من خلالها الحفاظ على وجودها في المنطقة (البطنيجي، 2008، ص7).

فبعد تسلم بشار الأسد رئاسة الجمهورية السورية في عام 2000 تنامت أواصر العلاقات بين دمشق وطهران وبعد الاتصالات التي جرت بين العاصمتين، والتي أدت إلى فتح الطرق الدولية والبرية والجوية والدعم الكامل لكلا الطرفين في مواجهة الضغوط الدولية (خضر، 2007، ص23).

حسم بشار الأسد خياره اتجاه إيران، وفي هذه المرحلة بدأ التحالف السوري الإيراني يصل إلى أعلى مستوياته، إذ بدأ التدفق الإيراني الأمني والسياسي والمذهبي والاقتصادي في الساحة السورية وأطلق بشار الأسد أيدي الإيرانيين في التغلغل في سوريا على حساب مصالح كلا الطرفين، وبدأ التعاون بين الأجهزة الأمنية السورية والأجهزة الأمنية الإيرانية وأصبح التدريب الفني والمهني لضباط القوات المسلحة وضباط أجهزة الأمن السورية على يد الضباط الإيرانيين من خلال دورات متتالية، وقد تم تشكيل لجان أمنية مشتركة للتعاون في لبنان وفي العراق وفي الساحة الفلسطينية وفي عدد من الدول العربية، كما ساعدها الاختراق الأمني في احتواء حركتي حماس والجهاد الإسلامي اللتين تحولتا إلى حليفتين وشريكتين إستراتيجيتين لإيران وقد لعبت حركتا حماس والجهاد الإسلامي دوراً في إقامة علاقات بين إيران وبين جماعة الإخوان المسلمين في مصر والأردن (الخالدي، 2008، ص39).

يرى كثير من المراقبين، إن الهدف لإستراتيجية إيران هو بناء دولة قوية كبرى في المنطقة تكون مرجعية القرار فيها لها وليمتد نفوذها من البحر الأبيض المتوسط شاملاً لبنان وفلسطين والأردن وسوريا والعراق وحتى أفغانستان، وقد

اعتمدت القيادة الإيرانية في تحقيق إستراتيجيتها وسياستها على دراسة تاريخيـــة وعلمية للواقعين الدولي والإقليمي ، ووضعت وسائل تحقيق أهدافها الإستراتيجية ومنها(خضر، 2007، ص26):

1. تبني قضايا التحرير ومقاومة النفوذ الغربي ليس فقط في إيران وإنما في العالم الإسلامي، لتتمكن من بناء شبكة من العلاقات تساعدها في تحقيق أهدافها.

2. تبنت إيران القضية الفلسطينية واتخذت مواقف تجاوزت مواقف الدول العربية ومعظم المنظمات الفلسطينية داعية لتحرير كامل فلسطين، وداعمـــة لعـــدد مـــن الفصائل الفلسطينية التي تلتقي معها بالأهداف .

3. ركزت على العلاقات مع سوريا وتحالفها مع النظام السوري في مواجهة نظام صدام حسين في العراق وأتاح لها هذا التحالف تأسيس حزب الله في لبنان ودعمه وتأهيله، حتى تحول إلى قوة سياسية مؤثرة في لبنان والى قوةٍ عـــسكرية علـــى حدود فلسطين ومقاومة حزب الله للاحتلال الإسرائيلي.

4. نجحت إيران في إثارة العصبية المذهبية لدى قطاعات واسعة من المـــسلمين الشيعة في مختلف أنحاء العالم، وأصبحت المرجعية السياسية لهـــا وبـــرز ذلـــك بصورة واضحة في لبنان وفي الدول العربية التي يسكنها مسلمون شيعة.

ومن أجل تدعيم هذه العلاقة بين البلدين، فقد قام بشار الأســـد فـــي زيـــارة لطهران في 25 كانون الثاني لعام 2001 والتي اعتبرت أول زيارة له إلـــى بلـــد غير عربي، التقى خلاها بمرشد الثورة والرئيس الإيراني محمد خـــاتمي وكبـــار المسؤولين الإيرانيين، واكتسبت هذه الزيارة أهمية كبيرة كونها الزيـــارة الأولـــى لبشار الأسد بعد تسلمه السلطة، وجاءت أيضا متزامنة مع الهجمـــة الامبرياليـــة والصهيونية على الحقوق العربية والإسلامية، وقد عبرت خلالها سوريا وإيـــران عن أهمية علاقتهما الإستراتيجية التي تواصلت بينها خدمة لمصالح شعوب كـــلا البلدين (القصاب ، 2001، ص2).

أَكدت إيران خلال هذه الزيارة دعمها لسوريا ضد أي تهديدات إســـرائيلية، إضافة إلى تشديد دمشق وطهران على حق العودة لكل اللاجئين الفلسطينيين إلـــى ديارهم ورفضها لمقترحات الرئيس الأمريكي بوش الإِبن المتعلقة باتفاق الإطـــار

الفلسطيني – الإسرائيلي لتسوية قضايا المرحلة النهائية على المسار الفلسطيني الإسرائيلي (كيوان، 2001، ص222).

ويمكن القول بأن زيارة بشار الأسد إلى طهران قد عبرت عن حلقة جديدة لقوى التلاحم المصيري وخطوة ناجحة المقاييس، والتي تؤكد على تنامي العلاقات السورية – الإيرانية، وقد برزت أهم النتائج لهذه القمة المشتركة بين سوريا وإيران وهي (النمر، 2001، ص12):

1. أكد الجانبان على حتمية وضرورة عودة الجولان العربي السوري المحتل كاملاً .
2. تقديم الدعم الكامل والمؤازرة لانتفاضة الشعب الفلسطيني ورفض المفاوضات مع إسرائيل.
3. حل الخلافات الإقليمية في المنطقة الإسلامية بشكل عام وذلك بالطرق السليمة دون اللجوء إلى قوى أجنبية غربية في المنطقة.
4. تأكيد أهمية الجانبين السوري والإيراني على التنسيق مع لبنان وذلك لأسباب تتعلق بمصلحة البلدين.

وبعدها زادت العلاقات السورية الإيرانية تحالفاً وأصبحت أكثر ارتباطاً عما كانت عليه من قبل، اذ جرت في 21 تشرين ثاني من عام 2002 اجتماعات للجنة المشتركة السورية – الإيرانية ترأسها من الناحية السورية رئيس الحكومة محمد مصطفى ميرو، ومن الجانب الإيراني نائب الرئيس الإيراني حسن حبيبي، في طهران حيث تمت مناقشة كل القضايا الثنائية الاقتصادية والتجارية والثقافية، والترجمة العملية لاتفاقيات في مجالات النقل البحري والجمارك ومذكرات التعاون في مجالات السياحة والصحة والبرامج الثقافية التي تم الاتفاق عليها خلال مباحثات القمة السورية – الإيرانية (كيوان، 2001، ص223).

2.3.3 العلاقات السورية الإيرانية بعد احتلال العراق عام 2003

مع زوال النظام العراقي البعثي ظن البعض أن ذلك يشكل مدخلاً لإمكانية فك أو تخفيف حدة التقارب بين سوريا وإيران، الأمر الذي اثبت عكسه الأيام

التالية لغزو قوات التحالف للعراق؛ فقد شكل ضرب النظام البعثي في العراق مدخلاً لمحاصرة دول وأنظمة أخرى وضربها في المنطقة ،وعلى رأسها الدولتان المارقتان في الشرق الأوسط طبقاً لوجهة النظر الأمريكية وهما سوريا وإيران، مما دفع بالدولتين إلى خندق واحد مرة أخرى، ولكن هذه المرة ليس ضد عدو إقليمي محدود الأثر والتأثير بل ضد عدو شديد القوه وشرس التأثير وذو قوة عالمية كبيرة (الولايات المتحدة الأمريكية)، فبالتالي برز التحالف السوري – الإيراني يشكل أقوى مما كان عليه (فياض، 2008، ص18).

وهنا أصبحت سوريا مهددة من قبل إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية وذلك لانتهاء العدو المشترك الذي كان هدفاً للتحالف السوري – الإيراني (صدام حسين) عندها أحست سوريا بعدم قدرتها على حماية أمنها المهدد إلا بالرجوع للتحالف مع إيران ولكن لأهداف أخرى أكثر تلاؤماً مع الأحداث الجديدة في المنطقة. فالتقارب السوري مع إيران بعد الاحتلال العراقي كان على اساس حماية أمنها الوطني المهدد وذلك من خلال ملفات عده أهمها (عكرمه، 2008، ص8-9):

1. الملف العراقي وأزمة انكشاف النظام العربي، فقد أدى احتلال العراق إلى تغيرات إقليميه واسعة انعكست على هشاشة التحالفات العربية- العربية، ووجدت سوريا في إيران ما يعوضها عن إخفاق النظام الإقليمي العربي ووضعه في مواجهة وتحديات التهديدات الخارجية.

2 .لبنان: التي أجبرت سوريا على إخراج جيشها منها في آذار عام 2005، فتخوفت سوريا من أن يتحول إلى بلد معاد، لكن تطوير علاقاتها مع إيران مكنها من تحسين علاقاتها مع الشيعة اللبنانيين.

3. إسرائيل : فتحتاج سوريا إلى مساندة إيران لها في صراعها مع إسرائيل، وذلك لوجود الورقة الإيرانية التي تمثل العمق الاستراتيجي لها، وتمكنها من مفاوضة كل من الولايات المتحدة وإسرائيل من موقع أكثر قوة.

4. الملف الاقتصادي: تضاعفت حجم التبادلات التجارية بين سوريا وإيران في عام 2004، اذ وصل إلى 200 مليون دولار مقابل مليون دولار لعام 2003 وارتفاع حجم المشاريع والاستثمارات الإيرانية في سوريا إلى أعلى مستوياتها.

وعلى الرغم من الحساسية الظاهرة للموقف الإيراني دولياً وإقليميا وإمكانية توجيه ضربة عسكرية، فإن جوهر المشهد الإيراني يعكس قدراً اكبر من القوة والاستقرار عن نظيره السوري،لأن ثقل الملف السوري في الطرف الإيراني أصبح محدوداً إلى حد كبير، وإن إيران أصبحت الخط الدفاعي الأول للمصالح السورية في المنطقة.

ففي الوقت الذي تكيل فيه الحكومات العراقية المتعاقبة الاتهامات لسورية ودورها في تغذية المقاومة وروافدها نجد أن العراقيين أنفسهم أبرموا اتفاقات عدة بتشجيع أمريكي، مما دفع بعض المراقبين إلى القول أن الحل السياسي في العراق أمر وارد، وإذا كانت هناك ظروف حالت دون ظهور هذه النتيجة بوضوح، فأن تمرير الصيغة الشيعية يؤدي إلى تقاطع في المصالح وتراجع في العلاقات (فياض، 2008، ص12).

أما من الناحية السورية فإنها تتخوف من أن يؤدي استقرار النظام العراقي إلى استدارة الأمريكيين نحو دمشق، وتتزايد أهمية هذا الاتجاه في ظل ثلاثة ملامح وهي (فياض، 2008، ص14-15):

1. ميل الولايات المتحدة إلى الاعتماد على إيران في حفظ امن العراق وتطويق المقاومة التي تقودها قوىً سنيه فاعلة، وفي هذه الحال يمكن إثارة غضب سوريا التي تراهن على المقاومة في تغيير كثير من أنماط التفكير الأمريكي .

2. تصاعد النفوذ الإيراني في العراق ودوره في التأثير في بعض التوازنات التي تستفيد منها سوريا بصورة غير مباشرة.

3. تعميق التحالف بين الشيعة والأكراد وتفاهمهما على أهمية الدور الإيراني الذي لا يمانع في قرار الفيدرالية باعتبارها تحقق مصلحة إيران في إضعاف الدولة العراقية، في حين يمثل ذلك تهديداً للمصالح السورية.

وهنا، طالما بقيت الدوافع التي تعزز العلاقات السورية – الإيرانية على حالها، فلا يمكن فك عرس التحالف السوري مع إيران في البيئة المضطربة التي تعيشها سوريا والمنطقة عموماً، وهو أمر بعيد المنال، ويصبح التساؤل هنا بأنه هل يمكن للنظام العربي أن يعوض سوريا فقدان الثقة ويرضي هواجسها ويطمئن شعورها ويزيل عنها القلق والخوف من محاولات استهدافها، أم هل تستطيع إيران أن تبقي التحالف مع سوريا وإقناعها أن التحالفات العربية عقيمة النتائج.

وقد قام الرئيس الإيراني محمد خاتمي بزيارة إلى دمشق في 2003/5/13 وجرت خلالها مباحثات مع بشار الأسد نظراً للظروف المعقدة التي تمر بها المنطقة وبالأخص على صعيد الموضوع العراقي بعد الاحتلال الأمريكي له، والتطورات في الأراضي الفلسطينية والتهديدات الأمريكية الموجهة ضد دمشق وطهران، وكذلك عبرت هذه الزيارة عن القواعد الراسخة من التعاون الوثيق التي تميزت بها قيادتا البلدين، كما شكلت تلك اللقاءات محطات هامة جرى خلالها تقييم للأوضاع الإقليمية وإيجاد قواعد مشتركة مازالت فعالة في مواجهة ما يعتري قضايا المنطقة المصيرية وفي مقدمتها الصراع العربي الإسرائيلي (ناجي، 2003، ص5).

وقد تناولت أيضا هذه الزيارة التنسيق السوري – الإيراني ضد المخططات الإسرائيلية التوسعية في استهداف العرب والمنطقة ودعم المقاومة باعتبارها حقاً مشروعاً كفلته المواثيق والقوانين الدولية،فضلاً عن تأسيس علاقات عربية – إيرانية على أسس من الاحترام والمصالح المشتركة والتي عبر عنها بشار الأسد خلال مفاوضته مع الإمام الخامنئي والرئيس الإيراني محمد خاتمي و أكدت أيضا على الضغوطات التي تقودها التيارات الصهيونية والأمريكية ضد سوريا وإيران في المنطقة (دمياطي، 2003، ص7).

ونتج عن هذه الزيارة أن البلدين بما يملكان من ثقل ودور في الساحتين الإقليمية والدولية وتأثير في مجرى الأحداث قد أرسيا بفضل علاقاتهما الإستراتيجية وتعاونهما نوعاً من التوازن في ميزان القوى المختل بفعل الدعم الأمريكي لمصلحة إسرائيل، و نوقشت الأوضاع الناشئة عن الحرب على العراق

واحتلاله ومواجهة الاستحقاقات والتداعيات المترتبة وضرورة الارتقاء بالعلاقات إلى أعلى مستوياتها ووجود جهود مشتركة لدرأ الأخطار القادمة وحصر نيرانها في أضيق نطاق، ومنعها من التمدد والتوسع، حفاظاً على وحدة العراق أرضاً وشعباً وذلك بحكم تداخل المصالح ومسؤولية الدولتين تجاه البلد الجار والتخفيف من معاناته، على اعتبار أنهما من دول الجوار الأكثر تأثيراً، بما يجري في المنطقة ، الأمر الذي جعل أعباء المواجهة خياراً لا مفر منه في غياب فرص السلام (يحيى، 2003، ص10).

3.3.3 العلاقات السورية الإيرانية في عهد الرئيس الإيراني نجاد:

يمكن وصف العلاقات السورية الإيرانية بعد استلام محمود احمدي نجاد السلطة عام 2005 بأنها باتت علاقات إستراتيجية عضوية بين بلدين وجد كل منهما في البلد الآخر ترياقاً له يمكن أن يمده بأوراق إضافية في مواجهة خصومة في المنطقة كالولايات المتحدة وإسرائيل. أما بالنسبة لدمشق فإنه يمكن منحها أسبابا مخففة في تبرير تحالفها مع إيران لأن العرب قد خذلوها والغرب قد حاصرها، وقد منحوا السوريين العديد من الأوراق التي كانوا بحاجه إليها خصوصاً في مواجهة أطراف عديدة كانت ترغب في رؤية انهيار النظام فيها (مارديني، 2005، ص41).

انطلقت التحالفات بين سوريا وإيران في عهد نجاد، أي من عام 2005 إلى رؤية جديدة والتي تمثلت في أمرين أولهما: إهمال كلا البلدين النظرة الأمريكية للمنطقة التي لا يمكن أن تجد طريقها إلى الواقع مادامت هناك مناوئة إيرانية سورية، وذلك لإدراك الولايات المتحدة بأن التحالف الإيراني السوري – بالإضافة إلى الجماعات الفلسطينية وحزب الله – يشكل جبهة موحده ضد السياسات الإسرائيلية في المنطقة التي تدعمها بالطبع الولايات المتحدة.

أما المنطلق الثاني فهو عمل كلا الدولتين على تفعيل دور الدول الأوروبية في المنطقة على غرار مصالح الولايات المتحدة وإسرائيل ويؤكد ذلك الدعم الأوروبي الكامل للقرارات الخاصة بسوريا ولبنان، وذلك ضمن توجه جديد

للسياسات الأوربية، يقضي بدعم السياسة الأمريكية في المنطقة عموماً، مقابل سماح الولايات المتحدة للدول الأوربية بالعودة إلى مناطق النفوذ التقليدية فضلاً عن تطابق وجهات النظر بين الولايات المتحدة وأوروبا بشأن الملف النووي الإيراني والذي بلغ ذروته بتقديم الدول الأوربية مشروع قرار الوكالة الدولية للطاقة الذرية بإحالة الملف النووي الإيراني لمجلس الأمن وهو ما تحقق بالفعل (كشك، 2006، ص96-97).

أعطت إيران لسوريا عمقاً إضافيا في العراق كما أنها مدت سوريا بالسلاح والمال علاوة على استثمارات إيرانية هائلة دخلت سوريا في مختلف المجالات لدرجة أن الإيرانيين اقتطعوا لأنفسهم مدينة صناعية في حمص بوسط سوريا وعازمون على إنشاء ستين مصنعاً فيها الكثير من المصانع الثقيلة، كما أن إيران تشاركت مع فنزويلا تشافيز في بناء مصفاة نفط في سوريا وهو الأمر الذي منح نظام الرئيس بشار الأسد قوة داخلية كبيرة مكنته من إعطاء الموظفين في الدولة عدة علاوات فضلاً عن أن النمو الكلي للاقتصاد السوري سجل نمواً هاماً بلغ خمسة بالمئة بعد أن كان هذا النمو سلبياً في بداية الألفية الثالثة(مارديني، 2005، ص43).

أما على الصعيد الاسرائيلي فإن إسرائيل باتت تتحدث علناً على أنها تريد فك التحالف السوري – الإيراني عبر مفاوضات مع دمشق بعد أن كان قادة إسرائيل يقولون بأن سوريا ضعيفة ولا تستحق النظر إليها وأنه ليس لديها ما تقدمه فأن الدعم الإيراني والعمق الذي منحته إيران لدمشق مكن بشار الأسد من التلويح أكثر من مرة بخيار عسكري ضد إسرائيل مما دفع بالإسرائيليين إلى التخوف من القدرة العسكرية المتنامية خصوصاً بعد التجربة الإسرائيلية الأخيرة عام 2006 في جنوب لبنان (خضر، 2007، ص36).

وباختصار يمكن وصف العلاقات السورية الإيرانية في عهد نجاد بأنها علاقات وصلت إلى درجة التميز وذلك لأن الخطأ القاتل للغرب ولبعض العرب هو تركهم لسوريا تنسج خيوط العلاقات الوثيقة مع إيران، والجميع يتفق اليوم على أن سوريا وإيران معاً تشكلان مشكلة كبيرة جداً وعليهم التعامل بكثير من

الحذر والحرص لان أي خطأ في الحسابات يمكن أن يؤدي إلى دفع أثمان إضافية لا يكون بمقدور أي طرف دفعها.

ولتأكيد أواصر العلاقة السورية – الإيرانية، قام الرئيس احمدي نجاد بزيارة لدمشق عام 2006، والتي وصفت بأنها لم تكن سوى تكريس للمحور الإيراني – السوري، وإعطائه الصبغة الرسمية وبداية التنفيذ لما بات يعتبر اتفاقية دفاع مشترك بين طهران ودمشق، وعلى الرغم من أن هذا التحالف بدأ تكتيكياً وليس ميثاقاً استراتيجياً، إلا أنه اتخذ بعدين مهمين أولهما: تشكيل ما سماه الجانبان جبهة موحدة لمواجهة التحديات خلال عام 2006، حيث اتفق الجانبان على (كشك، 2006، ص100):

أولاً: اعتبار أي اعتداء على دولة اعتداء على الدولة الأخرى.

ثانياً: التزام إيران بتقديم الدعم لسوريا في حالة تعرضها لأي اعتداء.

ثالثاً: زيادة قيمة التبادل التجاري بين الجانبين.

رابعاً: التعاون العسكري بين الطرفين، والتي عكست فيها جوانب الاتفاق درجة عالية من التنسيق بين الدولتين.

اتخذت بعد ذلك العلاقات السورية – الإيرانية أهمية استثنائية من حيث التوقيت السياسي وفي ظل تزاحم الملفات وتطور الأحداث في المنطقة، في وقت ترى فيه دمشق وطهران أن كلا منهما يشكل عمقاً استراتيجياً للآخر وأنهما يواجهان عدواً مشتركاً وهو الولايات المتحدة الأمريكية. فكانت العوامل الدولية من أهم العوامل التي قاربت بين دمشق وطهران.

في عام 2007 عقدت في طهران قمة ثنائية بين سوريا وإيران في 7|2|2007 والتي جاءت بعد توصية لجنة بيكر هاملتون بضرورة فتح قنوات حوار بين الإدارة الأمريكية وسوريا وإيران وهذا بحد ذاته أفشل سياسة العزلة التي كان يريدها الرئيس الأمريكي جورج بوش ضد البلدين، بعد أن قامت الولايات المتحدة – بتفعيل بعض المؤشرات التي كانت نقطة اختلاف في وجهات النظر بين دمشق وطهران حول العراق، وهذا ما يهدد بالانفصام للتحالف الاستراتيجي بينهما(فريج، 2007، ص9).

شملت قمة طهران المحادثات والتهديدات المشتركة والأوضاع في لبنان والعراق وفلسطين وأفغانستان والتأكيد على أن الخاسر الرئيسي في المنطقة سيكون جبهة الاستكبار بزعامة الولايات المتحدة وأعوانها والتحذير من الفتنة الطائفية التي سعت إليها هذه الدول في المنطقة، وان مصلحة التعاون السوري الإيراني يضفي الأمن والسلم في المنطقة، وفي اتجاه تأمين مصالح دول المنطقة فأن الجانبين السوري والإيراني يسعيان قدر المستطاع من خلال المشاورات وتنسيق المواقف إلى تسوية المشاكل التي تواجه دول المنطقة والبلدان العربية، وان طهران ودمشق تدعوان الشعوب للاتحاد في مواجهة المؤامرات الأمريكية والصهيونية(الضوا، 2007، ص8).

في عام 2008 حدث حالة ضعف لسوريا و حالة قوة لإيران وذلك خلال موجة الاغتيالات التي شهدتها دمشق والتفجير الانتحاري الذي حدث في العاصمة السورية، مما أشاع بأن نظام الأسد يواجه تمرداً داخلياً أو أنه يخضع للإرهاب أو للتدخلات الخارجية التي تزعزع الاستقرار، وفي الوقت نفسه استطاع هذا النظام تحقيق فوائد سياسية ودبلوماسية ملحوظة من المفاوضات غير المباشرة التي أجراها مع إسرائيل بوساطة تركيا فقد ساهمت هذه المحادثات بصورة فعالة في تبديد عزلة سوريا الدولية القائمة منذ اغتيال رئيس الحكومة اللبنانية السابق رفيق الحريري في عام 2005(عكرمه، 2008، ص13).

استمرت الضغوط الشديدة على دمشق، ثم بدأت تظهر بعدها تصدعات في درع سياسة العزلة اتجاه سوريا وقد بدأ ذلك عندما قام الرئيس الحكومة العراقية بزيارة دمشق في آب /2007، أعبقتها رحلات قامت بها وفود من أعضاء الكونغرس الأمريكي ترأستهم رئيسة مجلس النواب نانسي بيلوسي، وعلى غرار ذلك شهدت سوريا زيادات هائلة في الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ولاسيما دول الخليج والتي كان من أبرزها قطر، ورغم هذه التحديات بقيت سياسة العزلة الدبلوماسية مطبقة إلى حد كبير حتى الإعلان عن إجراء مفاوضات غير مباشرة بين سوريا وإسرائيل في تركيا في مايو/2008 (فياض، 2008، ص21).

أما إيران فأنها تتابع بقلق أخبار الانعكاسات الأمنية التي تتعرض لها دمشق والمحادثات مع إسرائيل، وفي رأي مسئولين إسرائيليين أن المحادثات مع سوريا تشكل أداة مساعدة في عزل إيران، وقد كان المسئولون الإيرانيون قد أرسلوا تعليمات واضحة إلى نظام الأسد محذرين من المبالغة في هذه المناقشات، عندما حذر المستشار الأعلى الإيراني النظام السوري من عواقب السلام على علاقاته مع طهران(شينكر، 2008، ص62).

ورداً على ذلك سعت دمشق لطمأنة إِيران بأنها لا تعتزم الشروع في ذلك النوع من إعادة التوجه الاستراتيجي نحو الغرب على النحو المتوخى من قبل إسرائيل كأساس لمعاهدة السلام، وقد بدأ ذلك بعد يوم واحد من مذكرة سورية تحدثت عن التعاون المشترك في جميع المجالات، حيث أعطى التعاون الاقتصادي بين البلدين نتائج ايجابية انعكست على عملية التنمية التي يتطلع إليها البلدان ويتجلى ذلك بوجود عشرة مشروعات اقتصادية في سوريا بقيمة 896 مليون دولار يتم إنجازها بالتعاون بين البلدين لزيادة حجم الاستثمارات المشتركة لتتجاوز ثلاثة مليارات دولار خلال السنوات القادمة، إضافة إلى المشاريع الأخرى التي تم تنفيذها في سوريا وبالتالي أتت هذه الزيارة لتؤكد على تلاحم العلاقة بين سوريا وإيران(عكرمة، 2008، ص13).

الفصـــل الرابـــع
أفاق ومرتكزات العلاقات السورية الإيرانية

1.4: أفاق العلاقة السورية الإيرانية

1.1.4 القضية الكردية:

لقد حظيت القضية الكردية والمنطقة الكردستانية بأهميـــة كبيـــرة، وذلـــك لتوزعها على أربع دول في المنطقة سوريا وإيران والعراق وتركيـــا، وللأهميـــة الجيوسياسية الإستراتيجية والاقتصادية خصوصاً لوجود النفط فيها إضـــافة إلـــى كونها تحفل بصراعات قومية ودينية وبمشاكل إثنية وعرقية غير قليلة تؤثر على دول المنطقة وعلى المصالح الإقليمية والدولية. ومن خلال النظر إلـــى القـــضية الكردية بتاريخها يبرز اتجاهان أساسيان: الأول يرجح الحل العـــسكري، وتعـــود جذور هذا التيار الذي ينتمي إلى المدرسة القومية التقليدية إلى بعـــض النزعـــات الاستعلائية والتنكر لحقوق الشعب الكردي. ويقابل هذا الاتجاه أو يكون أحيانا رد فعل له ضيق الأفق القومي لدى بعض التوجهات الكردية واستعدادها للتحالف مع قوى معادية للبلاد وفي ظروف ملتبسة على أمل الحصول على بعض المكاسب. والاتجاه الثاني هو الذي انتشر على المستوى الشعبي ويدعو إلى اعتمـــاد الحـــل السلمي للقضية الكردية والاعتراف بحقوق الشعب الكردي وشراكته في الـــوطن سواء عن طريق الحكم الذاتي أو من خلال شكل من أشـــكال الفيدراليـــة أو أيـــة صيغة تضمن هذه الحقوق(بدر الدين، 2001، ص15).

وكانت الورقة الكردية جاهزة على الدوام لـــ"اللعب والاستثمار" من جانـــب القوى الدولية والإقليمية، ولم يكن ذلـــك بعيـــداً عـــن المخططـــات الإمبرياليـــة والصهيونية، فالقضية الكردية إضافة إلى كونها نزاعاً داخلياً في تركيا والعـــراق بالدرجة الرئيسة فإنها مصدر خلاف وصراع وتحريك بينهما، وكانت بالقدر نفسه مصدر اتفاق ومساومة وصفقات بين الحكومات التي يجمعها قاسم مشترك كما هو موجود في سوريا وإيران بإنكار الحق الذي يدعي فيه الأكراد بوجود دولة خاصة بهم.

وبالنسبة للأكراد في إيران فإِنهم يتواجدون على حواف إيران في حـــدودها الغربية والشمالية الغربية، وهم أكثر ميلاً للعراق مـــن إيـــران بـــسبب التـــداخل الجغرافي بين البلدين، وبكثافة سكانية تصل إلى (7) ملايـــين كـــردي، وهـــم يعيشون في ظل دولة إِسلامية بحتة مقارنة بأكراد تركيا وأكراد العراق. وكان هذا السبب المقنع لحكومة طهران في تحجيم أكرادها واختزالهم وهذا أَمرُ لم يأت من فراغ بل نتيجة طبيعية للطموحات الكردية ذات النزعة الانفصالية غير المشروعة حسبما تراه طهران ناهيك عن أن رغبات الأكراد الإيرانيين باعتبارهم من عروق سنية ومعظمهم ذوي ميول ماركسية، وهذا أمراً لطالما أثار القلق لطهران بسبب المخاوف من استقطاب الأكراد الإيرانيين ديموغرافياً وجغرافيـــاً مـــن الـــروس الشيوعيين أو من قبل الإســـلاميين الشيـــشان ذوي النزعـــة المتطرفـــة وهمـــا أيديولوجيتان في غاية التناقض مع طموحات إيران كدولـــة إســـلامية شـــيعية (الزوبي، 2000، ص144).

لذلك وكخطوة أستباقية سارعت طهران بعد انتصار الثورة الإِسلامية فيهـــا إلى الحد من طموحات أكرادها من خلال المنع العلني الذي مورس ضـــدهم فـــي كتابة الدستور الإسلامي الجديد الذي كتب بعيد الثورة الإسلامية فيها، ناهيك عـــن الموقف السلبي الذي اتخذته طهران من وراء منع القيادي الكـــردي المعـــروف قاسملو والحد من نشاطاته وفعالياته السياسية ومن غيـــر أن تحـــاول اســـتقطاب الأكراد بل واجهتهم سياسياً بمنع الحزب الـــديمقراطي الكردســـتاني والحـــزب اليساري (كومه له). وعلى الرغم من تـــدويل الأكـــراد الإيـــرانيين لقـــضيتهم مستفيدين من انشغال طهران بالحرب العراقية الإيرانية فلم يتغير الموقف الرسمي منهم إلا في أيام الرئيس خاتمي ــ باعتباره إصلاحي ــ بعد أن سمح ولأول مرة بتنصيب محافظ كردي لمحافظة كردستان كما وانه ــ أي خاتمي ــ كان قد سمح بتشكيل الأحزاب الكردية كحزب الإصلاح الكردي ومنظمة الدفاع عن حقوق ألا كراد ولكن ذلك تحت رقابة مشددة من الأجهزة الأمنيـــة الإيرانيـــة (الزوبـــي، 2000، ص145-146).

إن الموقف الإيراني السلبي ضد الأكراد لم يأت من فراغ فإن لطهران ذكريات مرة حسب ما تراه من أكرادها ففي عام 1946 حيث أقام الأكراد جمهوريتهم المهاباد التي سرعان ما وئدت بعد شهور من ولادتها بتعاون إيراني سوفيتي في حينها، ووصولاً إلى أحداث مقتل قاسملو وشوان الذين كان مقتلهما ردة فعل طبيعية للمخاوف الإيرانية من إعادة الأكراد كرتهم الثانية في الوصول إلى مراكز متنفذة في الحكومة (الموصلي، 2000، ص142).

ثم جاءت مرحلة الحرب العراقية الإيرانية التي طالما كانت طهران تصف أكرادها بأنهم "خونة بعد أن ثبت للقاصي والداني تعاونهم مع حكومة بغداد في حينها" بدلالة ما أثير في حينها عن عمالة الناشط الكردي الإيراني شوان قدري لحكومة بغداد، كما وأن بعضاً من الأحزاب الكردية الإيرانية ثبت يقيناً بأن لها توجهات وارتباطات إرهابية وعلاقات إستخباراتية عسكرية دولية ومنها على سبيل المثال لا الحصر حزب الحياة الحر الذي قتل قرابة مئةً وثلاثين إيرانياً بعد ستة أشهر فقط من تأسيسه بدعم من اللوبي الإسرائيلي حسبما أعلنته طهران (الحسني، 1992، ص210).

أرادت إيران أَن تفهم سوريا من ضرب الأكراد في جبال قنديل بأن إيران تشاطر سوريا في مخاوفها من التوسع الكردي والتمرد الكردي وبذلك فإن المرحلة تتطلب تحالفاً سياسياً بين البلدين، ولا ننسى الإشارة إلى إن إيران (وهي تمر بأحرج فترة في علاقاتها مع المجتمع الدولي على أثر ملفها النووي) حاولت تحقيق مكاسب سياسية مستفيدة من تشنج الوضع في كردستان العراق وجنوب تركيا بما يعطي انطباعاً دولياً سلبياً من الأكراد باعتبارهم توسعيين على حساب القضية الوطنية الإيرانية، وهذا ما شجع إيران على شجب واستنكار تصريحات الساسة الأكراد وقوى العلاقات مع سوريا لتشابه موقفهما(الموصلي، 2000، ص144).

أما الأكراد في سوريا فإن الموقف السوري من القضية الكردية مشابه لموقف إيران؛ حيث عانى الأكراد فيها سياسة الحرمان من الحقوق، وعملياً هضمت حقوق أولية للأكراد بما فيها حق التعلم بلغتهم ناهيك عن حقهم في حكم

أنفسهم بأنفسهم في حكم ذاتي وكانت إيران تعتبر الحديث عن المسألة القومية، هو بدعة وضلال لأن المسلمين متساوون "كأسنان المشط" في محاولة للتنكر وعـــدم الاعتراف بحقوق الأكراد.كما أن القيادة السورية كانت تستقبل القيادات الكرديـــة العراقية وتبدي تعاطفاً مع أكراد العراق في حين تمتنع من تلبية بعــض الحقــوق الكردية بما فيها منح عشرات الآلاف منهم الجنسية. ويقطن مـــا يقـــارب ثلاثـــة ملايين كردي في سوريا من سكان ما يسمى كردياً بكردستان الشرقية وهـــي مـــا تسمى الآن في سوريا بأرض الجزيرة، وتاريخياً كانت دمشق قد توجست كثيـــراً من الأكراد بسبب علاقاتهم السرية البعيدة عن الطرق الرسمية الدبلوماســـية مـــع أكراد تركيا والعراق وإيران مما سوغ لدمشق في عام 1962 وبعـــد الإحـــصاء السكاني إلى عزل الجبهات المتمردة بمدعاة اللاجنـــسية (بـــدر الـــدين،2001، ص73).

منذ عام 1986 كانت القضية الكردية تمثل مبدأ التعريب الذي ضرب بعض المحافظات الشرقية لسوريا. ثم تكرر الفعل على الحملة التطوعية التي قـــام بهـــا أكراد سوريا للتطوع مع صفوف الأكراد العراقيين إبان أزمتهم مع بغـــداد عـــام 1987 كانت شرارة أولى لتوتر العلاقات السورية العراقية. التي كلفت الاقتصاد السوري والسياسة السورية الكثير. وقد زاد الوضع سوءاً بعد أحداث قضية ملعب كرة القدم في القامشلي عام 2004 بين فريق عربي من دير الزور وآخر كـــردي من القامشلي التي سرعان ما تحولت إلى مواجهات عـــسكرية انتهـــت باعتقـــال الآلاف من ألأكراد بعد أن قيد الموضوع بعنوان (حركة داعية لانفصال جزء من الوطن). وأخيراً كانت وثيقة (كردستان الكبرى) التي وزعت في سوريا بعيـــد سقوط النظام العراقي عام 2004 مفترق الطريق بين الحكومة السورية والأكراد السوريين باعتبار أن دمشق كانت قد قرأت الوثيقة من وجهة الجهـــود الكرديـــة السورية الهادفة إلى الانفصال بناءً على ما جاء في إحدى بنود الوثيقة من مطالبة الدول الإقليمية بتأسيس البيت الكردي وتدويل القضية الكردية وخصوصاً قـــضية أكراد سوريا مما ولد توتراً دولياً على سوريا (الحسني، 1992، ص213).

من الجانب السوري، فيرى الأكراد بأنهم قد ظلموا وتعسفت بحقهم السلطات السورية بدءاً من تعريب مناطق الجزيرة والحسكة والقامشلي بعد تأسيس الحـــزام العربي وبالتالي ــ حسبما يراه الأكراد ــ بأن حكومة دمشق ضـــربت الأكـــراد بطوق عربي يمنع تحركاتهم، في حين ترى دمشق بأن الأمر لا يعدو سوى تمييز السوريين عن غيرهم ممن لا يحمل جنسية (حملة البطاقة الحمراء) ودلالة علـــى حسن النوايا السورية ما أشار إليه الرئيس بشار الأسد في إحدى كلماته مؤخراً ما مفاده بـــ (إن القومية الكردية جزء من التاريخ السوري والنـــسيج الـــسوري). والحق يقال بأن أكراد سوريا قد عدوا هذه الكلمات تغييراً استراتيجياً في منهجيـــة التعاملات السورية الرسمية معهم بعدما كانوا مواطنين بـــلا جنـــسية. وبعـــد أن تعرضوا إلى سياسة التعريب وتجريد قرابة مئةٍ وعشرين ألف سوري من جنسيته، وللتذكير فإن الأمم المتحدة في قرار لها عدت النظـــام الـــسوري مـــن الأنظمـــة الشوفينية بعد أن حرم قرابة مئتين وأربعين ألفاً من الجنسية وبالتالي جواز السفر، وهو أمر أدى إلى منع أي دولة من استقبالهم لعدم توفر الجوازات الخاصة بهـــم كما يتهم الكرد الحكومة السورية بانتهاز فرصة بناء سد الفرات فأعادت توزيـــع الأراضي الزراعية بعد سحبها من الكرد وتمليكها للعرب عوضاً عن أراضـــيهم التي غرقت بالمياه، كما وأن السلطات السورية منعت تسمية المحال والماركـــات التجارية بأسماء كردية بل ومنعت المواليد الجدد من أصول كردية من تـــسميتهم بأسماء كردية. وكذلك منع الأكراد من الوظائف الرسمية والقبول في كليات الطب والهندسة (بدر الدين، 2001، ص75).

أَما الجانب الإيراني، فالأكراد في إيران يرون بأنهم يشاطرون إخوانهم فـــي غيرها سياسة القمع والإقصاء، ولا أقل من ذلك حسبما يرون الأكراد هو المنـــع المتعسف ضدهم في كتابة الدستور الإيراني وعدوه أمراً خطيراً ذو دوافع سياسية ودينية مذهبية وقومية. ويرد الأكراد على الاتهامات الإيرانيـــة حـــول التحـــالف الكردي مع النظام العراقي أيام الحرب العراقية الإيرانية بأنها مؤامرة إيرانية يراد بها تسقيط الكرد في المجتمع الإيراني وحشد الرأي العام الإيراني والدولي ضدهم (الزوبي، 2000، ص148).

وبذلك بدا الموقف السوري والإيراني متشابهان تجاه القضية الكردية لأهداف معينه ومحددة وأولها إثبات الموقف مع تركيا والعراق بما يفك شيء من العزلة الدولية المفروضة على إيران وسوريا، والثاني تقليص النفوذ الكردي في إيران وسوريا والثالث كسب الود العالمي بأن إيران باتت ترفض لغة السلاح والتمرد الذي يستخدمه حزب العمال الكردستاني الذي سبق وأن أدرج ضمن لوائح الجماعات الإرهابية في الساحة التركية بما يعطي صفة شرعية للحرب التركية ضد الأكراد. لذا فإن الملف الإيراني والسوري ضد الأكراد له أكثر من معنى ومنها(الزوبي، 2000،ص150-151):

1. جاءت قضية الأكراد لتطور العلاقات السورية الإيرانية. لأن طهران وسوريا أرادتا كسر حالة الجمود في علاقاتهما الدولية التي تقلصت مع الكثير من الدول بناءً على ضغط الولايات المتحدة الأمريكية ضد إيران وسوريا وتضامناً مع صدام حسين في حربه ضد إيران ومن هذه الدول مثلاً تركيا والأردن ومصر ودول الخليج، فالموقف الإيراني والسوري المضاد للأكراد قطعاً سيفتح أفقا للدبلوماسية مع أنقرة وأصدقاءها تحت ذريعة الاشتراك في محاربة الإرهاب الدولي.

2. بعد أن أقرت الولايات المتحدة بأن حزب العمال الكردستاني منظمة إرهابية أرادت طهران أن تشاطر واشنطن في هذا الرأي بما يخفف من النقاط الخلافية بين الدولتين.

3. للموضوع أبعاد اقتصادية لها صلة بحجم التبادل التجاري والصناعي بين كل من طهران وسوريا وبالتأكيد فإن طهران لا تريد أن تنهي طموحها بمشاريعها الكبيرة على حساب المجاملات السياسية لبعض الأحزاب الكردية الصغيرة.

4. إن لطهران روحاً انتقامية بناءً على الماضي الدموي الذي مورس كردياً في محافظة كردستان الإيرانية ضد الجيش الإيراني بعيد انتهاء الحرب العراقية الإيرانية ولأكثر من مرة بما شكل رأيا إيرانياً عاماً ضاغطاً على الحكومة الإيرانية ومطالباً في استئصال الملف الكردي الذي بات شبحاً يرعب الكثير من الجنود الإيرانيين خصوصاً ممنْ يدعون بحرس المخافر الحدودية.

2.1.4 العامل الاقتصادي

أ. العلاقات الاقتصادية والتجارية السورية _ الإيرانية

بعد انتصار الثورة الإيرانية، وتأييد سورية للحكومة الجديدة أو تقارب السياستين في كلا البلدين، كان من الطبيعي أن يؤثر ذلك في تحسين العلاقات الاقتصادية، والتي ازدهرت أثناء وما بعد الحرب العراقية الإيرانية، ولقد وضع لهذه العلاقات برنامج محدد بعد زيارة وفد سوري رفيع المستوى لإيران عام 1981 استمرت لمدة أربعة أيام تم بعدها إصدار بيان سياسي مشترك، تم التوقيع فيه على بروتوكول تجاري، وبموجب هذا البروتوكول تحسن حجم المبادلات الاقتصادية بين البلدين .أما بشأن كيفية دفع ثمن النفط فقد أتفق على أن يكون ثمن سبعة ملايين طن عن طريق المبادلة التجارية فيما يكون الباقي نقداً، وقد بلغت الصادرات الإيرانية إلى سورية نحو 642، 169، 186، 54، 84، 3 مليون دولاً في أعوام 1980، 1986، 1987، 1988، 1989، 1990، بالترتيب بما شكل نحو 4،7%، 2،1%، 1،7%، 20% من إجمالي الصادرات الإيرانية في الأعوام المذكورة (مسعد، 2002م، ص96).

شهدت العلاقات السورية الإيرانية تحسناً ملحوظاً في جانبها الاقتصادي وكان من أبرز مظاهرها بروز الاستثمار الإيراني كواحد من أهم الاستثمارات الأجنبية في سورية، حيث وصل حجم الاستثمارات الإيرانية حوالي 3مليار دولار، فيما بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين نحو5 مليار دولاراً وسط إعلان سوري إيراني للعمل على زيادة حجم التبادل التجاري بينهما من جهة أخرى، ورفع قيمة الاستثمارات، بين البلدين إلى ثلاث مليارات في السنوات المقبلة (بيلونة، 1999م، ص42).

وبين مشروع التطور في العلاقات السورية الإيرانية قيام إيران بتعهد وتنفيذ ما يقرب من مئة مشروع في سورية تتوزع ما بين مشاريع إنتاجية وإنشائية وخدمية من بينهما مشروع مصنع سيارات سوري إيراني هو الأول من نوعه في سوريا وعقد توريد ستمئة باص ركاب لسورية من إنتاج شركة "أميران" الإيرانية، بالإضافة إلى المشروع الأهم في ميدان الصناعة النفطية وهو مشروع

مصفاة النفط السورية الإيرانية المشتركة التي تم الإنفاق عليها بين سوريا وإيران، وإذا كانت العلاقات الاقتصادية قبل الثورة ضعيفة، إلا أنها أخذت تتحسن بشكل ملحوظ حتى وقتنا الحالي، وقد تطورت بصورة كبيرة بسبب الانفتاح بين الطرفين في هذا الجانب، وإنما أيضاً بتعميق العلاقات بما فيها حتى في المجالات الأخرى (بيلونة، 1999م، ص45).

إن الدافع الرئيسي لهذه العلاقات الاقتصادية هو السياسة المشتركة لكلا البلدين، لأن كليهما كان معرضاً للتهديدات الأمريكية والإسرائيلية، الأمر الذي حتم عليهما التقارب في أصعدة شتى، خصوصاً وأن كلا البلدين يملك مؤهلات كبرى تمكنه من استثمارها بنجاح وكما أن هذه الفترة الطويلة شهدت توقيع اتفاقيات اقتصادية وثقافية كثيرة من شأنها أن تبعث الأمل في تطور وازدهار العلاقات أكثر فأكثر بين هذين البلدين. وقد بادرت كل من سوريا وإيران على العمل الاقتصادي المشترك لتشكيل سوق مشتركة كبيرة تستطيع مواجهة التحديات العالمية والتكتلات الاقتصادية الدولية، في وقت أصبح للتفوق الاقتصادي كلمة الفصل في هذا القرن.

وكانت سوريا وإيران قد وقعتا على بروتوكولات للتعاون الاقتصادي والتجاري بين البلدين، وذلك بتصدير المنسوجات والفوسفات والأدوات المنزلية من سوريا لإيران، إضافة إلى توقيع اتفاقية بين سوريا وإيران في مجال النقل بما يكفل تدعيم وتعزيز علاقات التعاون والصداقة بين البلدين وزيادة حجم التبادل بينهما عن طريق النقل البري والبحري والجوي (عواد، 2000، ص201).

وكان من أبرز عوامل تطوير العلاقات الاقتصادية بين سوريا وإيران (الزعبي، 2007م، ص62):

1. ارتفاع تكاليف النقل البحري عن طريق قناة السويس وبتحسن الأوضاع واستقرارها في العراق يمكن إقامة خط حديدي من حلب إلى العراق وإيران يسهم في تطوير حركة التجارة.

2. عدم توفر نظم معلومات قادرة على مواكبة الحركة الاقتصادية في البلدين يستطيع رجال الأعمال في كلا البلدين من خلالها التعرف علـــى فــرص الاستثمار والأسواق والإمكانيات المتاحة.
3. ضعف العوائق المعرفية والتمويلية بين الأجهزة المعنية في البلدين.
4. عدم إطلاع المستثمرين الإيرانيين على مزايا الاستثمار في سورية بشكل دقيق ومع وجود هذه العوائق فهي لا تمنع من تجاوزة إذا مــا تــوافرت الإرادة السياسية والاقتصادية الداعمة.
5. تنوع التبادل الاقتصادي لسوريا مع دول العالم مــن منتجــات الكهربــاء والأقمشة والألبسة والأدوات المنزلية عزز ذلك من زيادة التبادل التجاري بين سوريا وإيران.

فالمكانة الاقتصادية لبلد كإيران يعتبر عضواً في منظومة دول العالم الثالث، يجب أن يدرس في إطار الانتقال من مرحلة المجتمع التقليــدي إلــى المجتمــع المتطور، والواقع أن إيران كبقية بلدان العالم الثالث، لم تكن موفقــة فــي طــي المرحلة التاريخية، وبناءً على ذلك فإن أهم ميزة في هذا المجــال كانــت عــدم التوازن والتعادل في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بعــد الاعتمــاد المتزايد في بلدان العالم الثالث على الدخل الناجم عن تصدير الإنتاج الوحيد فــي هذه الأقطار وهو النفط أحد مظاهر الأزمة المــشتركة، وأيــضاً فــإن الحــرب المفروضة من قبل العراق على وإيران وكذلك الخطة التنموية الاقتصادية أثرتــا وبشكل كبير على الاقتصاد الإيراني، وهناك خطط اجتماعية وثقافية للجمهوريــة الإيرانية الإسلامية تم تنفيذها منذ عام 1989م حتــى العــام 1993م وأعقبتهمــا خطتان أخريان تم إعدادهما وتنفيذهما أيضاً واللتان أحدثتا آثــاراً واســعة فــي الأوضاع الاقتصادية في إيران (موسوي، 2001م، ص165).

وكما نرى فإن الاقتصاد السوري والإيراني أخذ بالتدرج والتطــوير فــي الإنتاج لكلا البلدين أما من ناحية سورية فهي ذات إنتاج محلــي مــن الأقمــشة والأدوات المنزلية أخذت بالتطور والازدهار حتى أصبحت مشهورة في الأسواق الإقليمية. أما إيران فإنها من أبرز الدول التي تكتفي بفائض نفطي تــستطيع مــن

خلاله أن تطور المنتوجات الاقتصادية الأخرى، فبالتالي بدأ التبادل الاقتصادي والتجاري لكلا البلدين يظهر طغياناً اقتصادياً أكبر من الناحية الإيرانية وذلك لكثرة الاستثمارات الإيرانية في سوريا.

لقد أخذت العلاقات الاقتصادية بين البلدين بالتحسن الملحوظ، وكان هذا التحسن نتيجة للزيارات المتبادلة لمسئولي البلدين من اقتصاديين وسياسيين والتي أدت لنتائج مثمرة للطرفين من ضمنها الاتفاق على إقامة معارض تخصصية لكلا البلدين وتبادل الأخصائيين بينهما. وفي الأعوام 1980م، 1981م، وقع البلدان على بروتوكول لتبادل البضائع والذي نص على تبادل البضائع بين البلدين، وعدل بروتوكول عام 1984م حيث سمح بإبرام العقود لأية سلعة . وفي 1996/8/20م تم التوقيع على اتفاق تجاري بين البلدين، وضع موضع التنفيذ عام 2002م نص على منح سلع البلدين معاملة غير تمييزية على صعيد الرسوم الجمركية بهدف تشجيع التبادل التجاري، كما تضمن تسهيل المدفوعات بكافة الطرق الممكنة.وتم الاتفاق حول التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات الذي وقع في 1998/2/5م والذي نجم عنه في هذه الأعوام العديد من المشروعات الاستثمارية الإيرانية الخاصة المشتركة (الزعبي، 2007م، ص126).

ولقد زار الدكتور مصطفى ميرو رئيس الوزراء السوري السابق طهران على رأس وفد رفيع المستوى في أواخر تشرين الثاني عام 2005م تم خلال الزيارة عقد اللجنة الاقتصادية المشتركة والتي بحثت العديد من مشاريع التعاون المشترك في مجالات الطاقة، وسكك الحديد وصناعة الإسمنت وتخزين الحبوب والتعاون في المجالات المصرفية والمالية وغيرها من السلع والبضائع؛ وقد استمرت اللجنة الاقتصادية في عملها بانتظام بمعدل دورة سنوياً في طهران ودمشق بالتناوب برئاسة رئيس الوزراء السوري والنائب الأول لرئيس الجمهورية الإيرانية، وهناك لجنة أخرى يترأسها وزير الاقتصاد السوري ووزير الإسكان الإيراني تجتمع كل ستة أشهر بالتناوب ولعل اتفاقية التجارة الحرة تعتبر من أهم الاتفاقيات بين البلدين والتي هي قيد الدراسة الآن والتي ستساهم في رفع وتيرة

التعاون الاقتصادي زيارة التبادل التجاري بين إيران وسورية (عبــود، 2005م، ص14).

اخذ الاقتصادان السوري والإيراني بالتراجع وذلك لتعرضها لإرهاصـــات إقليمية وعلى الرغم من المبادلات التجارية والاقتصادية بين إيران وسوريا والدول العربية أيضاً وهي مبادلات تصب لمصلحة الدولة إلا أنها جميعــاً تعــيش فـــي إرهاصات سياسية واقتصادية صعبة تتمثل في مشكلات الحدود واختلاف أنظمــة الحكم والتقسيمات الدينية والسياسية والقبلية والطائفية التـــي تعانيهـــا الأوضـــاع الاقتصادية البائسة في بعض الأقطار العربية وتنحو بها نحو التطرف، وفي ظـــل تلك الأوضاع تضعف الرؤية للأهداف العامة ضمن لغة غلبة المــصالح الــضيقة لدويلات داخل كل قطر تتجسد في حزب أو طائفة أو حركة أو جماعـــة مـــصالح آنية (السعدون، 1995م، ص116).

وبناءً على ما تقدم تلخص سوريا بأن أوضاعها سوريا الاقتــصادية بأنهـــا أوضاع ما قبل البرويسترويكا، وأنها تدخل في حالة تضارب وتناقض بينوي مـــع اقتصاديات عربية كثيرة ومن ضمنها الاقتصاد الفلسطيني الذي يعتبـــر اقتــصاداً رأسمالياً بالمعنى الكامل للكلمة، ولربما فسر هذا التناقض والتضارب في الميـــدان الاقتصادي، ظاهرة التفتت والتسيب والفوضى في الميدان السياسي العربي، الأمر الذي يتجلى تباعاً، وبصورة درامية في الصفقات والاتفاقات الانفراديـــة الـــسرية والعلنية التي تجري بطريقة مغايرة تماماً للمنطق الاستراتيجي القومي في أبـــسط معانيه (شعبان، 1994م، ص118).

وعلى الجانب الإيراني فترى إيران أن الضعف الاقتصادي بالنسبة لهـــا لا يمثل ضعفاً مستقراً، وربما يشكل معظمها ضغوطاً إضافية عليها ففي الغرب يمثل حالة فريدة لاحتمالات عدم الاستقرار نتيجة تـــداعيات حربـــي الخلـــيج الأولـــى والثانية، وفي إيران ما بين خمسمئة ألف ألفٍ لأجـــئ عراقـــي خلفتهـــا الحـــرب العراقية الإيرانية يضيفون عبئاً إلى اقتصادها.

أما بالنسبة للصادرات والواردات السورية من إيران فـــإن هنـــاك تباينـــاً واضحاً إذ أن الصادرات السورية لإيران تزيد عن 10% من حجـــم الـــصادرات

السورية، حيث تأتي إيران حالياً في المرتبة (20) بين الدول المغذية للـصادرات السورية، بينما لا تزيد المستوردات السورية السنوية من إيران لمن 0،32% من إجمالي المستوردات السورية وتحتل المرتبة (45) ولا شك أن هذه الأرقام متدنية جداً ولا تعتبر عن عمق العلاقات السياسية والاقتصادية وعن الإمكانات المتاحـة في كلا البلدين (العودات، 2001، ص13).

ونلقي هنا نظرة على أهم المستوردات والصادرات السورية مـن وإلـى إيران

الصادرات السورية إلى إيران (الزعبي، 2007م، ص122):

المرتبة الأولى: القطن والحبوب.

المرتبة الثانية: أجهزة الطباعة الاوفست والآلات.

المرتبة الثالث: الموارد النسيجية.

المرتبة الرابعة: الحرير الطبيعي.

المستوردات السورية من إيران:

المرتبة الأولى: عربات مجهزة بمحرك سعة أسطوانية 1500سم^2.

المرتبة الثانية: الفستق الحلبي المقشر.

المرتبة الثالثة: مفاتيح كهرباء وقطع التيار.

المرتبة الرابعة: أجهزة لتوليد الأبخرة.

المرتبة الخامسة: محولات كهربائية.

المرتبة السابعة: أبراج وصواري.

المرتبة السابعة: عربات مجهزة بمحرك لا تتجاوز سعتها الاسطوانية 100سم^3.

المرتبة الثامنة: سيارات لنقل الأشخاص سعتها الاسطوانية 1600-2000سم^3.

ولا شك أن هناك مجالات واسعة لتعزيز هذا التعاون وبخاصة أن هنـاك العديد من السلع السورية من الأقمشة والألبسة والأدوات الكهربائية التـي تلقـى إقبالاً من الإيرانيين عند زيارتهم سورية، حتى أنها أصبحت ذات شهرة واسع في السوق الإيرانية.

كما أن سوريا وإيران تسيران بخطىً مدروسة وواثقة تجاه إيجاد مناخ استثماري مشجع وإعطاء المزيد من فرص التشجيع للقطاع الخاص للمساهمة في دفع عملية التنمية الاقتصادية والمشاركة بصورة فاعلة في العمل الاقتصادي الوطني.

ب. المشروعات الإيرانية المنفذة في سوريا: من أهم المشروعات (وزارة الإعلام، 2008م، ص6):

1. مشروعات لإنتاج الإسمنت في حماه بطاقة مليون طن سنوياً، تقدر كلفتها بمبلغ مئتين مليون دولار وفق صيغة (T،O،B) لصالح شركة (أحداث صبغت) الإيرانية التي تكفلت ب 90% منها والباقي من قبل الجانب السوري.
2. مشروعات إنتاج الزجاج المسطح (شركة شيشة كادما الإيرانية).
3. مشروع إنتاج سيارات سياحية من طراز (سمند) في سوريا بمشاركة شركة (إيران خودور) والمؤسسة العامة للصناعات الهندسية، وشركة السلطان الزراعية.
4. مشروع تصدير تسعمئة وستة وتسعين عربة قطار لسورية بمبلغ أربعة وعشرين مليون دولار.
5. تصنيع مجموعة مراحل للمصافي في السورية.
6. مشروع منجم حديد وصلب من قبل (شركة إسراء) الإيرانية والمؤسسة العامة للصناعات الهندسية.
7. مشروع مجمع بترو كيماويات بين المؤسسة العامة للصناعات الكيماوية وشركة (BRM) الإيرانية.
8. مشروع إنشاء عشر صوامع للحبوب بقيمة مائة وثماني مليون دولار تتسع لمليون طن منها70% للجانب الإيراني و30% للجانب السوري بتمويل من البنك الإسلامي.
9. مشروع زيادة طاقة معمل سماد البورتا بنحو خمسمئة ألف طن سنوياً.

10. إضافة إلى ذلك وقعت العشرات من الاتفاقيات الثنائية بين هيئات ومؤسسات البلدين مثل:

1) اتفاقيات تبادل الخبرات الإدارية للقوانين الجمركية.
2) اتفاقيات لحماية وتشجيع الاستثمار.
3) اتفاقيات لتطوير النقل البري والبحري.
4) اتفاقيات في مجال البريد والاتصالات وتقانة المعلومات.
5) اتفاقيات بناء مصنع لإنتاج إطارات السيارات
6) اتفاقيات لبناء مصنع لإنتاج الأقمشة القطنية والمركبة.
7) اتفاقيات بناء تصنيع مصابيح الفلورسنت.
8) اتفاقية بناء عدة مصانع للصناعات الغذائية مثل الأجبان والزيوت واللحوم وغيرها.

3.1.4 العامل الأيديولوجي:

أ. التقارب الشيعي _ العلوي

كما يقول بعض المراقبين، فإن ارتباك النظام السياسي في سوريا ما بين عام 1980 و1987 ، إثر الحرب المفتوحة ما بين الإخوان المسلمين والدولة، إلى ترسيخ نوع من الثقافة التي تقوم على "مبدأ التحالف الميكافيللي-الطائفي إلى الدرجة التي أصبحت فيها الدولة السورية منذ أول ثمانينيات القرن الماضي مركزاً متقدماً للنفوذ الإيراني"(عثمان، 1997، ص58).

برز التقارب الشيعي _ العلوي ، في الأساس على مستويين جوهريين، أدى إلى التقارب بين البلدين وبشكل أكبر (ابورحمة، 1992، 125-126):

المستوى الأول: وهو مستوى التقارب المذهبي الممكن ما بين العلويين والشيعة، عبر تسوية قام بها العديد من زعماء الأثني عشرية في جبل لبنان والعراق وطهران، تتضمن نوعاً من الصفح عن العقيدة التجسيدية العلوية التي ترى في الإمام علي إلهاً للعالم وخالقاً له، وكذلك تأجيل البت باستهتار العقيدة الباطنية بمقتل

الحسين، على اعتبار أن العلويين عقدياً لا يقتنعون بمقتل الحسين ويعتبرون قصة الشيعة والسنة عنه ثقافة ظاهرية فانية.

المستوى الثاني: تمثل في استغلال النظام السوري لمبدأ الهوية الإسلامية التي لا ترى فضلا لعربي على "أعجمي إلا بالتقوى. هذا على الرغم من أن ثقافة النظام تفترض إعلاء للقومية العربية على القوميات الأخرى، كذلك فإن التعريف البعثي للهوية يعتبر الإسلام مجرد مشترك واحد بين مشتركات اللغة والتاريخ والمصير المشترك .

أن اهتمام الرئيس حافظ الأسد للتعريف الإسلامي أريد منه، وعلى وجه التحديد، عودة إدخال الإيرانيين من بوابة دمشق، على خلفية أن الإسلام في الأساس، طرح معيار تفضيل لا يمنع أن يكون الأجنبي/الأعجمي أكثر فضلاً من العربي. وعند هذه المرحلة أكثرت سوريا من صناعة طبيعة إسلامية عامة دون تحديد الأصل القومي ومحاولة من الأسد الأب مراراً مما سهل على النفوذ الإيراني التغلغل من هذه النقطة. وهو الذي حصل منذ أول الثمانينيات حتى وصول بشار الأسد إلى السلطة (سيل، 2004، ص24) .

بعد ضمان التسوية وتجاهل التالية العلوية لإمام "المتقين" علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وإرغام مشايخ العلوية على عدم التصريح بتكفير الشيعة باعتبارهم "أهل ظاهر" كالسنة ولا يختلفون عنهم في شيء. وبعد اضمحلال النموذج العربي وإعلاء النموذج الإيراني مكانه، صار على النظام ، وإرضاء للعقيدة الخمينية، أن ينتقل تضييقه مابين السنة والعلويين للاعتبار التالي: من جهة ضرورة أن لايظل العلويين "مارقين" إلى درجة عبادة علي، وذلك من خلال التدفق الشيعي الثقافي الذي حاصره الأسد الأب (عثمان،1997، ص154).

لم ينته الأمر عند هذه الطلبات غير المنتهية للإيرانيين، فقد وصلت تقارير إلى الحرس الثوري الإيراني أن خيارات العلويين اتفقت إلى أنه إذا كان الخيار مابين البعثية والخمينية فإن الحل الثالث هو اليسار والحركة الشيوعية. اعتبرت الخمينية أن توجه النخب العلوية إلى اليسار خصوصاً مع تحالف الشيوعيين مع الإخوان المسلمين، فقد يكون تمهيدا لـ "تسنين" الطائفة لأن العلويين ليس لديهم

زعماء يسار من الحجم الثقيل مما سيزيد من جاذبية اليساري السني (عثمان، 1997، ص156).

التشييع الكامل للعلويين في سوريا ،أمن بذلك تقارب إيراني شيعي _سوري علوي ، والذي عمل على إرضاء الخميني والحرس الثوري لكن ليس على حساب عروبة العلويين والسوريين. لكن سوريا لم تؤسس لثقافة موحدة للعلويين، الأمر الذي أدى إلى أتباع العلويين السوريين الشيعة الإيرانيين في اعتقاداتهم، الذي نتج عنه تدخل إيراني في الشؤون الداخلية السورية.

مع تولي بشار الأسد للسلطة تطور التحالف العلوي السوري مع الشيعة في إيران وذلك من خلال (النجم، 2002، ص196-197):

1. التركيز على ربط المقاومة بالشيعة زيادة في جاذبية الحزب، وأثره في تشييع أنصاره من العلويين في الدرجة الأولى والسنة في الدرجة الثانية.

2. تكبير صورة أمريكا في المنطقة كعدو قائم للعرب؛ وذلك لإضعاف دول الخليج العربي وتشويه صورتها أمام الرأي العام، لطالما كانت دول الخليج حليفة للولايات المتحدة. وفي ذلك خدمة واضحة لإيران التي تتسلل من بوابة شيعة البحرين وشيعة الكويت لتقويض أمن الخليج العربي.

3.الإكثار من زيارة رجال الدين الشيعة من إيران إلى المناطق العلوية وضخ الأموال في القرى، وبناء المشاريع ودعم الاستثمارات الخاصة من خلال شراكة بين رجال مال إيرانيين وضباط كبار من الطائفة العلوية كاللواء السابق، وقائد القوات الخاصة علي حيدر الذي بلغت استثماراته هو وابنه ياسر مليارات الدولارات في مؤسسات تجارة وزراعة ضخمة يعمل فيها الضباط العلويون المسرحون من الجيش كمدراء أما العساكر الصغار فيعملون في الأراضي أو وظائف صغيرة.

4. زيادة قبول الابتعاث إلى إيران وتحديداً من الطائفة العلوية للتأثير فيهم وتشييعهم، حيث بلغ عدد العلويين المبتعثين إلى الجامعات الإيرانية أكثر من 4000 طالب علمٍ. وعُرِف في هذا السياق أن مشايخ العلويين الآن، وتحديداً من ينتمون إلى عشيرة "الميلاتية" قد أعلنوا أن بشار شيَّع الطائفة العلوية، وأنهم لو

خيروا بين التشييع والتسنن لاختاروا التسنن؛ لأن أول أعمال الإبادة التي مورست ضد شيعة علي رضي الله عنه تمت على يد دعاة التشيع وأبطاله من أبي جعفر المنصور حتى آخر السلسلة. وأنه ماالنفع من تشييع الطائفة العلوية إذا كان الفارق بين عبادة علي علوياً وتقديسه شيعيا هو كالفرق بين التوائم. فالطرفان في النهاية يريان مقدرة تفوق البشر عند علي رضي الله عنه، ورغم ذلك هناك دماء سالت بينهما لم تسل في خصومات أخرى. كما من شأن تشييع الطائفة تحولها عدواً وخصماً دينياً وقومياً للسوريين، وأن في هذا تضييعا لكل المكاسب التي تحققت أيام الأسد الأب وتهديداً لأمن العلويين الشخصي والثقافي العربي. لذلك فإن الاتصالات بين علي دوبا، الرئيس السابق للاستخبارات السورية، وبين بشار الأسد انقطعت منذ نحو أربعة سنين وعلم أن الأسد وضع دوبا قيد الإقامة الجبرية ومنع أبناء العشيرة والطائفة من الإلتقاء به. مايشير بأن انقساما حادا حصل في الطائفة، وأن احتجاجات معينة ستطال الرئيس الشاب لو تجرأ وزار أي قرية علوية.

ب. التعاون في مجال الثقافة والفن:

كانت الثورة الإيرانية تحتل البعد الثقافي في إيران، وأولوية متقدمة على ما عداها من أبعاد أخرى، وبالتالي فعلى الرغم من أن هذه الثورة أحدثت تغيرات سياسية في النظام الإيراني إلا أنها احتفظت بالثقافة الإيرانية ، كما جرت أيضاً تغييرات اقتصادية مماثلة انتقلت بالاقتصاد الإيراني من كونه اقتصاداً رأسمالياً إلى كونه اقتصاداً موجهاً، إلا أن الإنجاز الثقافي للثورة ظل هو الإنجاز الأهم كما ظل وصف الثورة بأنها انقلاب ثقافي أو " انقلاب فرهنجي"، كما في اللغة الفارسية هو الوصف الأكثر شيوعاً في التعبير عن إيران في مرحلة ما بعد أسرة بهلوي (عبد المنعم، 1999م، ص15).

وبالطبع دعمت سوريا هذه الثورة الثقافية برجالها ومفرداتها ومؤسساتها وكانت تعتبر أن هذه الثورة هي الأنجع على الإطلاق من الناحية الثقافية

والسياسية، والتي كانت سوريا تعتبرها مستمدةً من القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة.

وبعد مضي خمسة أعوام على الثورة وقع أول اتفاق للتعاون الثقافي بين الجمهورية العربية السورية والجمهورية الإسلامية الإيرانية، بتاريخ 21 شباط 1984م وشمل التعاون في مجالات كل من التربية والثقافة والتعليم العالي، وأيضاً تم التوقيع على عشرات المذكرات من التفاهم العلمي والثقافي بين المسؤولين في البلدين على أساس الاتفاقية المبرمة عام 1984م (وزارة الثقافة، 2004م، ص22): مذكرة التفاهم الجامعية بين جامعة طهران ومركز الأبحاث الإستراتيجية لمجمع مصلحة النظام، وجامعات أصفهان وكاشان وأمير كبير والإمام الصادق مع جامعة دمشق، وكذلك مذكرات تفاهم بين جامعتي أصفهان وشهر كرد والمكتبة الإقليمية للعلوم والتكنولوجيا في شيراز، وجامعة سمنان مع جامعة تشرين في محافظة اللاذقية ومذكرة تفاهم بين جامعتي كرمان وحلب، وعشرات المذكرات الأخرى.وأيضاً مذكرة تفاهم بين اتحاد الكتاب العرب ووزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي في إيران، حيث وقع عام 1995م على اتفاقية بين السيد رضوان جامعي معاون مدير الثقافة والإرشاد الإسلامي آنذاك، والدكتور علي عقلة عرسان رئيس اتحاد الكتاب العرب السابق للتعاون في المجالات العلمية والأدبية وطباعة الكتب بشكل مشترك، وتم التوقيع على البرنامج التنفيذي للتعاون بين رابطة الثقافة والعلاقات الإسلامية واتحاد الكتاب العرب للأعوام 2005م -2007م وتقرر إيفاد هيئة تشكل من خمسة أشخاص كل عام لمدة تسعة أيام للمشاركة في الجلسات العلمية الثقافية، وزيارة المراكز العلمية والبحثية في كلا البلدين.

وبعد مضي عشرون عاماً من لحظة تفجير الثورة- فقد جرت مياه كثيرة من تحت الجسور- ووجدت إيران نفسها في بيئة مغايرة تماماً لبيئة السبعينات، وهي بيئة تفرض عليها تحدياً ثقافياً ربما كان أشد في وطأته من لحظة تأسيس الجمهورية الإسلامية ذاتها، فقد تطورت العلاقات الثقافية بين سوريا وإيران وأخذت بعداً ثقافياً جديداً بين الدولتين تجعل كل منهما يتشبع بثقافة الآخر.وفي عام 1994 وخلال زيارة وزير الثقافة السوري لطهران وافق الجانبان السوري

والإيراني على تنفيذ الاتفاق الثقافي لأعوام 1995-1996-1997م كما تم هـذا الاتفاق وما زال إلى الآن يشكل أساساً للسياسات والأحـوال التنفيذيـة للعلاقـات الثقافية بين البلدين، منذ تأسيس المستشارية الثقافية في دمشق كان نتاج المستشارية مضيئاً، وتوسعت هذه النشاطات على ضوء العلاقات الجيدة بين البلدين وكان لها على مدى ربع قرن نشاطات واسعة وعديدة (وزارة الثقافة، 2004م، ص25).

ج. النشاطات المشتركة:

1. مجلة الثقافة الإسلامية والنشرة الثقافية (كاهنامة) وصدر إلى الآن مـن مجلة الثقافة الإسلامية "مئة" عدد وأما النشرة الثقافية فكان أول عدد لها في العام 2003 وهي باللغة الفارسية.
2. الكتب وطبع حتى الآن ما يقارب ستة وخمسون كتاباً، شـملت مختلـف الموضوعات الثقافية والفكرية والمقالات والدراسات التي ألقيـت فـي مؤتمرات المستشارية.
3. الكتيبات التي تصدر في المناسبات الخاصة.
4. المؤتمرات والنـدوات: أقـدمت المستـشارية علـى إقامـة النـدوات والمؤتمرات استجابة للحاجة الفكرية في المجتمع وبهدف الـدفاع عـن العقيدة والرد على شبهات الأعداء والتعريف بالثقافة الإسلامية الأصيلة، واستطاعت هذه المؤتمرات أن تفعل من نـشاط المفكـرين والعلمـاء وتدفعهم للمشاركة المؤثرة، وأقيم ما يقارب ألف مؤتمر أو ندوة علميـة منذ الثورة الإيرانية (وزارة الثقافة، 2004، ص28) .

د. المشاركات الثقافية والفنية والمعارض المختلفة بين البلدين:

أقامت المستشارية بعد انتصار الثورة الإسلامية عشرات الأسابيع الثقافية في دمشق، وكافة المحافظات ومعارض الكتاب ومعارض الخط، وترافـق الأسـابيع الثقافية مهرجانات شعرية، وأمسيات ثقافية وندوات فكرية (وزارة الثقافة، 2004، ص42) :

1. يتشارك الجانبان في المهرجانات السينمائية التي تقام بين البلدين.
2. ويتبادل الجانبان إقامة الأسابيع السينمائية مع مرافق من شخصين اثنين.

3. ويرسل الجانب السوري وفداً من المؤسسة العامة للسينما إلى مؤسسة الفارابي في إيران؛ للاستفادة من التجربة السينمائية المتقدمة، والإطلاع على آلية عمل المؤسسة .
4. ويتفق الجانبان على التفصيلات بالطرق الدبلوماسية.
5. ويتبادل الطرفان المطبوعات والنشرات السينمائية.
6. ويعملان على إنتاج أفلام سينمائية مشتركة.

يتبادل الطرفان أيضاً تنظيم معرض فني في إيران مع مرافق، وتنظيم معرض إيراني في دمشق مع مرافق.ويتبادل الطرفان الزيارات الإطلاعية، للأساتذة والمتدربين في المعهد المتوسط للفنون التطبيقية بدمشق وأساتذة ومتدربين في المعاهد الإيرانية المماثلة، ويقوم الجانبان بتبادل زيارات الوفود الإطلاعية والخبرات في مجال الفنون التشكيلية.وبالطبع يتبادل الجانبان أمور أخرى كثيرة، وفي جميع المجالات من كتب ومخطوطات قديمة في مكتبة الأسد أو تبادلات في مجال الآثار والمتاحف، والفنون، والمراكز الثقافية، وإحياء التراث العربي من قبل الجمهورية السورية، وأيضاً إحياء التراث الفارسي من قبل الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وتبادلات في وسائل الإعلام والرياضة، وغيرها من التبادلات التي تدخل في نطاق الثقافة والفن.

وفي العام 2005م تم افتتاح المركز الثقافي العربي السوري في طهران خلال زيارة وزير الثقافة في حينه الدكتور محمود السيد، وقد شمل على العديد من الفعاليات ومنها: (علي،2005م، ص100)

1) معرض صور ضوئية للمعالم الأثرية والسياحية في سورية.
2) معرض فنون تشكيلية لأهم الفنانين التشكيلين السوريين.
3) معرض الخط العربي لأهم الخطاطين السوريين.
4) معرض أعمال الخزف اليدوية التقليدية، وأمسية شعرية للشاعر عمر الفرا.

ومع انتصار الثورة الإسلامية حدث تغيير جذري في العلاقات السورية الإيرانية، ومن ثم حدثت تحولات وتغيرات عظيمة، فكان تأسيس المركز الثقافي

الإيراني بدمشق أمراً لازماً؛ لأن الجمهورية الإسلامية، تعطي أهمية خاصة للعالم العربيَ إضافةً إلى ذلك تعتبر المستشارية الإيرانية في سورية خير مثال في العلاقات الثقافية لكلا البلدين، وبسبب وجود المستشارية الثقافية للجمهورية الإسلامية الإيرانية في دمشق في منطقة المزه عام 1983م، وكان أول مستشار ثقافي هو الدكتور صادق أينة (وزارة الإعلام، 2008م، ص14).

وكانت الخطورة الأولى للمستشارية الثقافية بعد الافتتاح تأسيس مجلة "الثقافة الإسلامية" وهي مجلة تهدف للتعريف بالثقافة الإسلامية، وأفكار علماء إيران والعالم الإسلامي، وقد ظهرت المستشارية كأكبر مركزٍ للفكر الإسلامي المعتدل، وأخذت مكانةً خاصةً عند المفكرين والمثقفين، وتعمقت أيضاً العلاقات الثقافية والسياسية لإبرام مذكرة تفاهم شاملة بين إيران وسوريا، وتم التوقيع عليها في عام 1984م، وأصبحت هذه المذكرة أساساً لنشاطات المستشارية (وزارة الإعلام، 2008م، ص15).

وفي 22 شباط 2005م، تم افتتاح ندوة حوار حول الثقافة الإيرانية وانعكاساتها على الثقافة العربية، وشارك فيها السفير الإيراني في دمشق محمد رضا باقري، وعدد من الباحثين العرب والإيرانيين، وناقشوا القضايا المطروحة وهي (نصر الله، 2005م، ص2) :

الأول : بعنوان الحوار الثقافي الإيراني العربي.

الثاني: العولمة ومشروع الشرق الأوسط الكبير.

4.1.4 العامل الأمني

تعتبر العلاقات السورية – الإيرانية الركيزة الأساسية، أو حجر الزاوية في العلاقات العربية – الإيرانية، ويعود هذا إلى خصوصية الروابط بين دمشق وطهران المستمدة من صلات دينية – مذهبية وتاريخية وسياسية واقتصادية وأمنية، وهي علاقات تعود بداياتها إلى عهد الشاه محمد رضا بهلوي الذي نقل السياسة الخارجية الإيرانية إزاء الصراع العربي – الصهيوني من موقف منحاز بشكل مطلق نحو إسرائيل إلى معمق متوازن نسبياً، استجابة لضغوطات رجال

الدين الإيرانيين المعادين للصهيونية، والذين كان لهم ثقلهم في المعادلات الإيرانية الداخلية (كيوان، 1999م، ص77).

بدأت العلاقات السورية الإيرانية بنوع من الحوار الودي منذ بدايات عهد الشاه محمد رضا بهلوي، وقام الطرفان السوري والأيراني باتصالات سرية بين الأسد والخميني توضح بأن العلاقات بين البلدين تمتد إلى أكثر من الأهداف الإستراتيجية، حفاظاً على المصالح الأمنية أو غيرها لكلا البلدين في المنطقة سواء من ناحية إسرائيل التي تعتبر العدو المشترك، أو من لبنان والتي تعتبر محاولة لتأكيد سيادتهما في المنطقة.

بذلت سوريا وإيران مساعي عدة لوجود أنظمة أمنية في المنطقة، وقد نجحت في ذلك لأن بعض البلدان كان الهدف من استخدامها لتلك الأخيرة أن تكون ضد بلدان أخرى، فبالتالي إن أي نظام أمني حتى يكون أكثر ثباتاً يجب أن يضم سائر الأطراف الموجودة في المنطقة، وأن يراعي جميع الحساسيات والمصالح (احمدي، 1994م، ص17)، تحقيقا لأمن المنطقة الشرق أوسطية ذات الأهمية الإستراتيجية، وقد أدى ذلك إلى التقارب بين الدولتين.

1. سوريا وإيران ومواجهة التحديات الخارجية المشتركة:

اتهمت سوريا بحيازة أسلحة كيماوية وجرثومية، أما إيران فاتهمت بحيازة أسلحة ذرية، وكانت هذه الضغوط في معظمها أمريكية وإسرائيلية(محمود، 1994، ص24).

في إبريل عام 2000م صدر تقرير عن وزارة الدفاع السورية بعنوان (الحرب الجرثومية البايولوجية)، مفاده أن الجيش السوري يعمل على برنامج لإدخال الأسلحة البايولوجية في التكتيكات العسكرية، ومع صدور هذا التقرير ازدادت الضغوط الأمريكية ضد سورية، وظهرت تقارير لوكالة الاستخبارات الأمريكية عن مساعي سوريا للحصول على أسلحة كيماوية وجرثومية عن طريق دول مختلفة كما أن أميركا كثيراً ما تسيء الظن بعلاقات سوريا وإيران وتنقل الأخبار عن تبادل في المعلومات الاستخبارية والأسلحة بين البلدين، وعلى الرغم

من أنهما دائماً ما يؤكدان على علاقاتهما القائمة على أساس التــاريخ والمــصالح المشتركة (القلم، 2006م، ص42).

تدعي وكالة الاستخبارات الأمريكية بأن إيران تمتلك مئات الأطنـــان مـــن الأسلحة الكيماوية من ضمنها غاز الأعصاب، وغاز الخردل، وتفيد بأن المراكــز المصنعة لهذه الأنواع من الغازات تقع في مدينة (دامغان) على مــسافة 300كــم شرق طهران، وتعتقد الإدارة الأمريكية بأن إيران وصلت إلى المراحل النهائية في دراستها لتطوير هذه الأسلحة، وتساعدها في هذا المجال روسيا، وإلى جانب ذلك فإن لديها فعاليات أخرى في مجال تصنيع الأسلحة الذرية، حيث تقول بأنها تتلقى مساعدات أجنبية وفيرة تمكنها من الحصول على تلك الأسلحة.

ويشار إلى أن الضغوط الأمريكية ازدادت على البلدين بعد احتلال العــراق مما جعلها تتهم سورية بإخفاء أسلحة عراقية محظورة كان قــد أودعهــا النظــام العراقي السابق في سوريا (حسب إدعائها) كما شرعت بالضغط علـــى إيـــران للتخلي عن البرنامج النووي التي ترددت إيران فـــي التخلـــي عنـــه فـــي بدايـــة الأمر.(هوليس، 2000م، ص172).

إذن فالقضية المشتركة بين البلدين هي الدعم الأمني في المنطقة وخاصـــة القضية الفلسطينية ولبنان، مما يثير إسرائيل ومن بعدها أميركا ويحــضها علـــى زيارة الضغوط على البلدين من أجل ثنيها عن السير في قضيتها المشتركة، وقــد دعت إسرائيل مراراً البلدين إلى التخلي عن دعمهمـــا لحـــزب الله، والمنظمـــات الفلسطينية وقامت بتهديدهما (حداد، 1992م، ص55)، وهذا ما سيتم توضيحه في الحديث عن مرتكزات علاقات الدولتين فيما بعد.

عبرت إسرائيل كثيراً عن قلقها بشان إيران فكانت تسوق ذلك القلـــق إلـــى داخل الإدارة الأمريكية لتمارس ضغوطها الدولية على إيران، فقد طرحت إسرائيل ثلاث نقاط حول مخاوف إسرائيل من إيران (نور الدين، 2005م، ص105):

1. البرامج التسليحية الذرية والصاروخية.
2. الدعم الدائم لحزب الله والحركات الجهادية الأخرى.
3. أيديولوجيتها المعارضة لمشروعية الحكومة الإسرائيلية.

وفي لقاء أجراه رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق نتنياهو مع راديو إسرائيل والذي صرح بما يلي: " لن نسكت عن المخاطر التي تسببها الصواريخ الإيرانية لإسرائيل، وأوروبا والحدود الغربية للولايات المتحدة الأمريكية في المستقبل القريب"، وأكد بأن إسرائيل ستزيد ميزانيتها لمضاعفة القوة الدفاعية لديها، ودعا المجتمع الدولي للوقوف بحزم أمام التهديدات الإيرانية (القلم، 2006م، ص39).

2. العلاقات الإستراتيجية السورية – الإيرانية:

من الطبيعي أن ينشأ تحالف استراتيجي بين سوريا وإيران خلال الفترة الماضية، فكل منهما يواجه قضايا مشتركة وعلى درجة كبيرة من الخطورة مما يحتم عليهما التعامل معاً، وربما لأن سوريا تمر الآن بمرحلة من المراحل التي مرت بها إيران في التعامل مع الولايات المتحدة بصفة خاصة، والغرب بوجه عام، والجدير بالذكر أن العلاقات السورية – الإيرانية قد بدأت في التنامي عقب قيام الثورة الإسلامية في إيران عام 1979 (الخوري، 2008م، ص218)، كما أسلفنا مرارا وتكرارا.

وترى كلا الدولتين بأنه إذا أرادت أن تحقق هذه الإستراتيجية فإنها يجب أن تخرج أولاً سالمة من الضغوطات الدولية عليهما؛ فمثلا تشير تصريحات القادة الإيرانيين العلنية والسرية إلى أن طهران مقتنعة بأن العقوبات الاقتصادية لن تكون مجدية لأنها لن تكون شديدة بسبب الارتفاع في أسعار النفط، وخشية الغرب من تفاقم الأوضاع أكثر في حال فرض عقوبات جديدة على إيران (قهوجي، 2007م، ص121).

وعلى أية حال، فإن القيمة الأساسية لسوريا بالنسبة إلى إيران تكمن في توفير الأمن والمصالح الإستراتيجية لإيران في المنطقة، ولهذا السبب فإن إيران هي أكثر الدول عرضه للآثار السلبية عند حدوث أي اضطراب في المنطقة، وهذا ما تأكد في الحرب العراقية الإيرانية والحرب ضد العراق بقيادة الولايات المتحدة، وطبيعة الحال أن تصر إيران على إبقاء علاقات مفتوحة مع سوريا، كما أبدت إيران دوماً رغبتها في المشاركة في أي نظام أمني في المنطقة من شأنه إشاعة

الاستقرار فيها.وكانت أهم القضايا والأهداف التي تجمع البلدين هي رفض السياسة الأمريكية الإسرائيلية في المنطقة، ومحاولة الخروج من الحصار الأمريكي، وقد كان لهذا التقارب حصيلة الرؤية الإستراتيجية لقيادة البلدين حول حقيقة التحولات في المنطقة وكيفية تشكيل صلح منفرد يجمع كلا الطرفين.

والواقع أن التقارب السوري الإيراني دفع البلدين إلى تعاون سياسي في أكثر الملفات السياسية بالمنطقة، فكان للبلدين مواقف مشتركة إزاء العراق وتركيا ولبنان والقضية الفلسطينية، كما طور البلدان علاقاتهما في جوانب أخرى لا سيما في المجالات التجارية.

أهم القضايا التي سلطت الأضواء على هذا التحالف قضية البرنامج النووي والذي عانت منه إيران طويلاً على الرغم من إعلانها المستمر في رغبتها بتقنية نووية سلمية، وهو ما يعتبر حقاً لها من خلال المواثيق الدولية خصوصاً وأننا نشهد حالياً هذا الارتفاع الحاد في الطاقة، والذي كان يتطلب دعماً لكل دولة ترغب في تقنية نووية سلمية في مجال الطاقة، ورغم فتح إيران المجال لوكالة الطاقة الدولية في مراقبة منشآتها النووية واستمرار حالة الضغوط، والعقوبات الدولية المتنامية، بدلاً من الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الأوربيين إنتهاءً بهذا المزاج العربي المتخوف من الجار الإيراني النووي، وقد استطاعت أخيراً أن تخرج بأقل قدر من الخسائر فضلاً عن تدعيم الحل الدبلوماسي السلمي للأزمة (مجيد، 1997م، ص80).

أوجد العداء المشترك لكلا البلدين ضد العراق من النوع الصعب، وذلك بأن سوريا كانت هي البلد العربي الوحيد (باستثناء ليبيا جزئياً) الذي دعم إيران في حربها ضد العراق والتي تلقت هبات نفطية لقاء هذا الدعم (حداد، 1992م، ص56).

ولقد أبرزت المقترحات السورية والإيرانية الإستراتيجية المشتركة أهمية الترتيبات الأمنية الإقليمية التي طرحتها كلا الدولتين في مواجهة السياسات الإسرائيلية ذاتها، وغيرها من السياسات التي تهدد الأمن والاستقرار في المنطقة، بل أن الاستحسان الذي قوبلت به هذه المقترحات من قبل دول الخليج وخاصة

السعودية وما رافقه من تحسن العلاقات الخليجية – الإيرانية، أبرز ذلك لأول مرة منذ قيام الثورة في إيران إمكانية قبول إيران كشريك إقليمي بـــارز فـــي الخلـــيج والمصالح النفطية، وأيضاً إدراك أنه لا يمكن لطرف واحد من الخليج أن يلعـــب الدور المسيطر على شؤونه الإقليمية، وأن المشاركة والتعاون هما الأفضل وبعدها أدت محاولة طرف ينتمي إلى منطقة الخليج (العراق) لتحقيـــق هـــذه الـــسيطرة المنفردة إلى جعل المنطقة على شفا حرب مدمرة ذات نتائج وخيمة على المنطقة والعالم العربي عموماً (ثابت، 1991م، ص56).

ويمكن القول أن سوريا وإيران من الدول المحورية بالمنطقة مـــن حيـــث القرار السياسي ومن خلال الحراك الإقليمي، ولقد وضعا جهوداً كثيـــرة للقـــضايا الإقليمية والعربية وأولها فلسطين، فبالتالي هذه العلاقة الإيجابية الإستراتيجية التي تحاول اليوم مختلف القوى الإقليمية فهمها وكسرها، هي علاقة نموذج للتحـــالف والتنسيق ويجب أن تدرس في المنطقة لتكون منطلقاً للعلاقات السياسية، والثقافية الإنسانية الجادة التي تبنى على الثوابت والحقوق اللازمة لتحقيق علاقة إستراتيجية حقيقية.

3. التعاون العسكري المشترك:

لا توجد معطيات رسمية سورية أو إيرانية حول التعاون بين دمشق وطهران في المجال العسكري، لكن المصادر الغربية والإسرائيلية والعراقية تشير إلـــى أن التعاون في هذا المجال يعود إلى بداية الثمانينات من القرن الماضي، ويتراوح بين شحن المعدات والأسلحة لمصلحة طرف ثالث، وبين الإنتاج المـــشترك لأنظمـــة الأسلحة (كيوان، 1999م، ص86).

أما العناصر الأخرى المكونة لهذا التعاون كالتنسيق العملاق فـــي الإمـــداد والدعم اللوجستي لحزب الله وبعض الفصائل الفلسطينية، وقوات الحرس الثوري الإيراني في الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي، فقد بقيت غير معلنة، ولكن في عام 1980م كان المجال الجوي والموانئ السورية قد استخدمت للحفاظ علـــى الأسلحة العربية لدعم إيران بما في ذلك الشحنة الأولى من صواريخ (سكود-ب) من ليبيا، وأسلحة أخرى من الجزائر في منتصف العام 1981م، والتـــي دعمـــت

ببعثة تدريبية ومساعدة عسكرية سورية إلى إيران ومساعدات ســورية للأكــراد العراقيين (كيوان، 1999م، ص87).

إن مساعي التعاون السوري – الإيراني في حقل تكنولوجيا الصواريخ، هــو تعاون ذو مغزى في ضوء جهود البلدين لتطوير أنظمة إطلاق صواريخ طويلــة المدى ذات رؤوس حربية غير تقليدية، وخلافاً لإيران، فإن اهتمام سوريا بالحقل النووي يبقى محدوداً، بيد أنها تهتم بتطوير أنواع أخرى من التعاون الــسوري – الإيراني في مجالات الأسلحة غير التقليدية كالأسلحة البيولوجية (نــور الــدين، 2005م، ص107) .

ومع ذلك، فإن المصالح الأمنية المشتركة مستمرة في التــأثير علــى هــذه العلاقة، وأن كلاً من سوريا وإيران قد طورتــا متطلبــات للقــدرة الــصاروخية البالستية وواجهتا صعوبات متماثلة لتأمين حرية الوصول إلى أنظمة الأسلحة هذه ومتطلباتها التكنولوجية (آغا، 1997م، ص178).

وفي المدى القريب فإن الأكثر احتمالاً هو أن سورية وإيران تستمران فــي تعاونهما في دعم القوى الوكيلة المعادية لإسرائيل وخاصة جنوب لبنان، بــالرغم من أن التسوية السورية – اللبنانية مع إسرائيل قد تنقل بؤرة هذا الفعل إلى جبهات أخرى كقوى المعارضة في العراق، وأن رؤية التهديد المشترك ســوف تــضمن بالقدرة ذاتها استمرار جهود سورية إيرانية لتطوير قراراتها الرادعة من ناحيــة ضد إسرائيل ومن ناحية أخرى ضد العراق، ومن ناحية ثالثة كوسيلة لتعزيز أمنها الكلي، فبالتالي فإن البؤرة الرئيسية لنشاطاتها المشتركة قد تبقى متركــزة علــى البحث والتطوير في ميادين كالتكنولوجيات الصاروخية وتكنولوجيا الأسلحة غيــر التقليدية التي تثمر فوائد مشتركة بخطورة متدنية نسبياً وبدون التــزام ضــروري بالعمل المشترك ضد تهديد طرف ثالث (آغا، 1997م، ص187).

2.4: مرتكزات العلاقات السورية الإيرانية:

هناك العديد من المرتكزات للعلاقات السورية الإيرانية والتي شكلت على الدوام محاور ونقاط التقاء رئيسة بين الدولتين، ومن أهمها:

1.2.4 العداء لإسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية

وضح العداء السوري والإيراني لإسرائيل والولايات المتحدة إلى الحالة السياسية والفكرية لكلا الطرفين والتي تشكلت في ثلاثة عقود ماضية وما تلاها إثر انتهاء الحرب الباردة، وما حملته من أطروحات جديدة في الولايات المتحدة وإسرائيل نحو عسكرة الوضع الدولي. هذه العسكرة التي تفسح المجال للولايات المتحدة في إكمال سيطرتها السياسية و الحضارية و الاقتصادية على العالم إثر بروز قوى عظمى مناوئة لها قد تؤثر على مصالحها كسوريا وإيران.

تعرض البلدان إلى ضغوط إسرائيلية نتيجة للموقف الداعم لفلسطين ولبنان في صراعهما مع إسرائيل، وهذه الضغوط ولدت حالة من الانسجام بين البلدين مواجهين بذلك الخطر الإسرائيلي المهدد لهما، كما أن خطر الهيمنة الاقتصادية الإسرائيلية على الشرق الأوسط قربت أكثر في وجهات نظر البلدين وزاد من دعواتهما لبلدان المنطقة بمقاطعة إسرائيل، وضرورة الوحدة العربية والإسلامية من أجل انتزاع حقوق الشعب الفلسطيني في العيش على أرضه بسلام واستقلال. ومن جهة أخرى جاء احتلال أمريكا للعراق ليضع البلدين في خطر واحد وحد رؤيتهما حول ضرورة انسحاب القوات الأجنبية من العراق ومن قبل ذلك فقد عارضت كلا البلدين الحرب بشدة لأنه باحتلال العراق فإنه سوف يحكم الطوق على سورية وإيران (Hon- Hcna Ros-2003-P4).

وكما أن البلدين متهمين من قبل إسرائيل بحيازة أسلحة محظورة. الأمر الذي دعا البلدين إلى الدعوة لتجريد إسرائيل من السلاح المحظور، باعتبار امتلاكها لأكبر ترسانة نووية في الشرق الأوسط (Peimani Hooman ،2003, p2).

زادت حالة العداء بين سوريا والولايات المتحدة منذ أن غزت الولايات المتحدة العراق عام2003، ذلك أن سورية وقفت ضد هذا الغزو ورفضت أن تقدم المعونة والمساعدة للجيش الأمريكي. ولم تتأخر الإدارة الأمريكية في الردّ على هذا الموقف، فجاء وزير الخارجية كولن بأول آنذاك إلى سورية محملاً بجملة مطالب يتعين علي النظام فيها أن يلبيها. وتتمثّل هذه المطالب في حلّ حزب البعث

الحاكم ونشر الديمقراطية، ورفع اليد عن المقاومة في لبنان وفلسطين، ومنع تدفّق المقاتلين إلى العراق والمساهمة في بناء دولة عراقية جديدة (شينكر، 2008، ص68).

وبعدها زادت حدة التوتر بين سوريا والولايات المتحدة، فاندفعت الولايات المتحدة إلى معاقبتها، فقام الكونغرس بإصدار ما يسمى قانون محاسبة سورية عام 2004، كما تم رفع الغطاء الأمريكي عن الوجود السوري في لبنان. فاضطرت سورية إلى سحب جيشها من هناك بداية عام 2005. كما عملت الولايات المتحدة عن طريق وكلائها المحليين، على زعزعة استقرار سورية والتعامل مع معارضيها. وقد ردَّت سورية على هذا التضييق الأمريكي عليها، بتوثيق علاقاتها مع روسيا والصين، وقامت بعملية تحديث واسعة لجيشها ولأسلحتها الدفاعية والهجومية.

أمريكا بدورها لها مطالب محددة من سوريا ليس فقط رفع يدها عن العراق ومنع تسلل ما تسميه الولايات المتحدة بالإرهابيين من أراضيها إلى العراق والتوقف عن سياسة السيارات المفخخة الذي كان يمارس على أرض لبنان ونقلها إلى العراق بفعل فاعل، وإنما أيضا تأييد النظام العراقي والحكومة العراقية في وضعه الجديد ، أي الاعتراف والتعامل بواقعية مع عراق ما بعد صدام . ومن ناحية أخرى تطالب الولايات المتحدة سوريا بوقف برامجها للأسلحة الكيميائية والبيولوجية ، ففي 22 يوليو 2006 نشرت نيويورك تايمز تقريراً عن تطوير سوريا لأسلحة كيميائية وبيولوجية (قبيسي، 2008، ص60).

سوريا من جانبها ترى أن المطالب الأمريكية غير مقبولة حيث لا يمكن اعتبار مقاومة الاحتلال حتى ولو بأدوات إرهابية هي عمل إرهابي بل مقاومة مشروعة، وترى أن اعترافها وتأييدها للنظام الجديد في العراق هو اعتراف بتغيير قسري قد يطول نظامها فيما بعد، وأخيرا ترى أن التخلي عن برامجها لأسلحة الدمار الشامل الكيميائية والبيولوجية هو تجريدها من مصدر هام من مصادر قوتها أمام عدو يحتل أرضها ومسلح بكل أنواع الأسلحة المحظورة (قبيسي، 2008، ص60-61).

أما بالنسبة لإسرائيل فأنها تدرك كل هذه الحقائق الدولية، وتـــدرك وضـــع سوريا الصعب ، وتدرك أن سوريا تريد أن تدخل في عملية السلام ، والذي يدخل للتبضع في نهاية الموسم يحصل على فضلات الآخـــرين. والـــشجاعة والـــذكاء تقتضيان الدخول في الوقت المناسب وهو ما فعله السادات من قبل، ولو قام بشار الأسد برحلة إلى إسرائيل لن يكون لها مردوداً إيجابياً يذكر، والمطلوب منه رؤية خلاَّقة أخرى وتنازلات مؤلمة بالنسبة لدولة تعيش منذ نصف قرن في شـــعارات وطقوس عدائية، ويتغذى نظامها على فكرة العـــداء لإســـرائيل وحـــصل علـــى استقراره وشرعيته من وراء ذلك (زايد، 2008، ص236).

إسرائيل طالبت سوريا عبر تصريحاتها بالخروج من التكتيكات والمنـــاورات إلى الإعلان عن نوايا حقيقية للسلام ، وحسب قول الجانب الإسرائيلي لا يمكن أن تدعي أنك تسعى للسلام وتدعم الإرهاب في نفس الوقت وإسرائيل تطالب ســـوريا بطرد المنظمات الفلسطينية من أراضيها، وهي بالتحديد الجهاد وحماس والجبهـــة الشعبية ولا ترى أنها مكاتب إعلامية فقط كما تقول سوريا، وإنما مكاتب تنـــسيق ومتابعة وتخطيط، ولا يمكن أن تأوي منظمات تصنفها إرهابية وتـــصنف دوليـــا كذلك وتدعي أنك تسعى لسلام جاد في نفس الوقت . إسرائيل أيضا تطالب سوريا بتصفية حزب الله ، وهذه مطالب مبدئية قبل الكلام عن مباحثات سلام أو خلافه ، بل ومؤخراً طالب شارون سوريا بالخروج من لبنان قبل الحديث عـــن مباحثـــات سلام (زايد، 2008، ص239).

ويجب أن تعي دمشق أن المسألة باتت أكبر من المناورة بورقة المفاوضات مع إسرائيل كلما اشتد الضغط الأمريكي عليها، لأن المسألة يمكن أن تؤول إلـــى خروجها من دائرة التفاعلات الدولية مما سيزيد من درجة عزلتها، خاصـــة وأن سوريا في المحصلة الإجمالية هي دولة من دول العالم الثالث مواردهـــا محـــدودة واقتصادها ضعيف تحتاج إلى الانفتاح على العالم وليس الانعـــزال، علمـــاً بـــأن التجربة الإصلاحية التي تبناها الرئيس السوري منذ توليه الحكم خلفاً لوالده بشار الأسد في عام 2000 لم تحقق نجاحاً ملفتاً حتى الآن، فعلى المـــستوى الـــسياسي عجز النظام عن إفراز تيار إصلاحي منظم يمكن أن يكون شريكاً فـــي التحـــول

الديمقراطي، كما أن فتح الباب بمصراعيه أمام روسيا والصين لن يكون بـــديلاً كافياً للخروج من العزلة التي قد تفرضها الولايات المتحدة والاتحـــاد الأوروبـــي على سوريا. وفى المحصلة النهائية ستقف دمشق فـــي الجانـــب الخاســـر (قبيسي، 2008، ص63).

أما بالنسبة لإيران فكانت أولى المؤشرات الخطيرة على تنامي العداء بـــين إيران من ناحية والولايات المتحدة و إسرائيل من ناحية أخرى وأزمـــة الرهـــائن الأمريكيين التي استمرت (444) يوماً، وطرد البعثـــة الإســـرائيلية ورفـــع العلـــم الفلسطيني على سطح السفارة الإسرائيلية بدلاً من العلم الإسرائيلي. مـــرارة تلـــك الأحداث مثلت إهانة لكبرياء الولايات المتحدة وإسرائيل وظلت أمريكا في المراحل اللاحقة تتحين الفرصة المناسبة للرد وللانتقام، وهكذا ومع التسيُّد القطبي للولايات المتحدة منذ العام 1990م، أصبح الوضع الدولي مهيأ للبدء بتنفيـــذ المخططـــات التآمرية للمرحلة الجديدة مرحلة ما بعد نهاية التاريخ كما يزعمون. العراق وإيران دولتان غير حليفتان وعضوان في محور الشر حتـــى وإن وجـــد ثمَّـــة تواصـــل موضعي مع الولايات المتحدة مباشر أو غير مباشر نظراً لتقاطع المصالح، لكنه لم يرق إلى مستوى العلاقات التحالفية (سنايدر، 2003، ص25) .

وقد ثبت للولايات المتحدة وإسرائيل أن سوريا وإيران دولتان تتنامى قوتهمـــا الاقتصادية والعسكرية بشكل مضطرد، وأنهما تسعيان إلى الاعتماد على قـــدراتهما الذاتية وإلى التمكن من اتخاذ القرار السيادي بشكل مستقل، والأهم من ذلك كله أنهما يشكلان خطراً على المصالح الأمريكية والأمن الإسرائيلي، ناهيـــك عـــن دورهمـــا الريادي في المنطقة وتأثيراته على حلفاء الولايات المتحدة ممن يوصـــفون بـــالقوى المعتدلة. وإزاء هذا الثنائي الخطر كان لابد من عمل ما، خاصة مع توفر الأرضية الرخوة في علاقتهما، وهي أرضية سهلة الاختراق، وهذا ما دفع أمريكا إلى تبنـــي سياسة الاحتواء المزدوج لضرب مقدراتهما معاً عبر الصراع المسلح بينهما (الخوري، 2008، ص250) .

وبعد الغزو الأمريكي للعراق أخذت الولايات المتحدة وإســـرائيل تتحينـــان الفرصة لضرب إيران، ولكن أيران أسهمت إلى حد كبير بتعطيل مخطط الـــدومينو

الأمريكي المرتكز على التوسع والسيطرة وفتح المزيد من المنافذ المغلقة، ودفع ذلك أمريكا إلى تأجيل مشروعها، ومنحت المقاومة الإيرانية بشكل غير مباشر الوقت لكافي للتحصن.من إحكام الحصار على إيران وعزلها كان لابد من البحث عن ذارئع معينة على طريقة الناتو مثل قضايا حقوق الإنسان والديمقراطية لتثير معها اهتمامات الدول الغربية على تلك القضايا.

كان بمقدور إيران أن تتعامل مع الولايات المتحدة وإسرائيل بودية ورفق وبقدر من الإذعان كما هو الحال شأن عدد من الأنظمة الأخرى عربية وغير عربية، لتُصبح نجماً لامعاً في سماء المنطقة وأن تصبح وريثاً للشاه لكن بشكل مختلف لكنها لم تفعل. هناك من يتشكك من حقيقة هذه المواقف معتبراً إياها سياسة برجماتية يغلب عليها الجانب التظاهري والنفعي أكثر من الجانب العقائدي والمبدئي، تلك التشكيكات تتوزع في معظمها على ثلاثة أبعاد:

1.إيران دولة طموحة تسعى لاستعادة مجدها التاريخي الحضاري.

2.إيران تمتلك مشروعاً إقليمياً وربما عالمياً لتسيُّد المذهب الشيعي .

3. إن العداء الإيراني الأمريكي عداء مصطنع يتوافق مع السيناريو المرسوم من قبل الطرفين وما يبدو في الظاهر ليس سوى ذريعة يراد بها خداع وتظليل الرأي العام بما فيه السواد الأعظم من الشعب الإيراني نفسه، وخير دليل على ذلك الاتفاق الكواليسي بين الطرفين على الدفع نحو الارتفاعات السعرية للنفط من خلال التخويف المستمر من احتمالات الحرب، والأحداث المصطنعة التي ترفع من درجات التوتر وتؤثر على الاتجاهات السعرية في أسواق النفط (سنايدر،2003، ص 68).

بذلت الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل اللتان خسرتا مصالحهما الحيوية في إيران نتيجة لتقويض نظام الشاه ، كل ما في وسعهما للحيلولة دون وصول اليساريين الإيرانيين الموالين لموسكو إلى السلطة في طهران، لأن ذلك كان سيكون بمثابة انتصارٍ كبيرٍ للمعسكر الشيوعي السوفيتي، على حساب المعسكر الرأسمالي الأمريكي والغربي، في ذروة الحرب الباردة بينهما، فكان ذلك سيعتبر تحقيقاً لحلم الاتحاد السوفيتي في الوصول إلى المياه الدافئة في الخليج، ومن ثم حرمان واشنطن

وحلفائها، من الموارد النفطية الهائلة التي "تشفطها" مـن بحيـرات هـذه المنطقـة بأرخص الأسعار، والتي تعتبر المحرك الأساسي للآلة الصناعية الرأسـمالية فـي الولايات المتحدة الأمريكية ومختلف الدول الغربية، والتي يتوقـف عليهـا رخـاء المجتمعات الغربية (خضر، 2007، ص36).

وبعد الحادي عشر من سبتمبر2001 وغزو الولايـات المتحـدة الأمريكيـة لأفغانستان بدعوى محاربة الإرهاب، كثرت اللقـاءات الـسرية بـين المـسؤولين الإيرانيين والأمريكيين وراء الكواليس وخلف الأبواب المغلقة، في العواصم الغربية، على الرغم من العداء الظاهر بين إيران "محور الشر" والولايات المتحدة " الشيطان الأكبر"، وقد عرضت إيران من خلال تلك اللقاءات التعاون بحماس مـع الولايـات المتحدة لإسقاط نظام طالبان الإسلامي، عدوها اللدود في كـابول لا لـشيء إلا لأن حركة طالبان حركة

سنية تنادي بإقامة خلافة إسلامية، وكانت تناوئ الوجـود الإيرانـي الـشيعي فـي أفغانستان مثلمـا كانـت تنـاوئ الوجـود الأمريكـي أو الروسـي أو الهنـدي (سنايدر،2003، ص33).

استغلت الحكومة الإيرانية العداء لإسرائيل استراتيجياً كطريق لفتح الأبـواب أمام القوة الشيعية الفارسية في قلب العالم العربي السني. ذلك أنه بـالتركيز علـى عدائها لإسرائيل وبدعم أولئك الذين يهاجمون إسرائيل، فإن الحكومة الإيرانية تسعى لان تثبت لشعوب المنطقة أنها أكثر شجاعة، وأكثر قرباً لمشاعرهم من حكومـاتهم. بعبارة أخرى، فإن الحكومة الإيرانية في إطار طموحاتهـا الإسـتراتيجية للهيمنـة الإقليمية، تصور نفسها على أنها قوة إقليمية مؤثرة تتحدى الوضع القائم وقادرة على التحدي في حين ترضخ القوى الأخـرى لأمريكـا وتلجـأ للحمايـة الأمريكيـة (زايد،2008، ص243).

إن تحدى ومعارضة الوضع الراهن القائم في المنطقة هو جوهر الإستراتيجية الإيرانية. إذا كانت إسرائيل هي أحد أركان هذا الوضع القائم، فـإن هنـاك ركـن أساسي آخر هو الضعف الإقليمي في مواجهة القوى الخارجية الدولية، والحكومات المحلية. يوضح ما يقصده هنا بأن الولايات المتحدة في موضع إدانة بسبب ارتباطها

ودفاعها عن دول عربية غير مرضي عنها، وأن الدعاية الإيرانية تغذي عدم الرضا العام عن هذا الوضع. إيران استطاعت أن تلعب لعبة عدم الرضا والغضب العربي العام بمهارة أكثر بكثير من الولايات المتحدة. فلقد حاولت الولايات المتحدة في فترة أن تركز على مسألة نشر الديمقراطية، ولكن لم يكن لها أي مصداقية في دعاواهـا أصلاً من جانب الشعوب العربية، واضطرت في النهاية للرضوخ للوضع القـائم. وفي المقابل، فان إيران وبشكل ماهر، لم تركز كثيراً على مسألة إقامة نظام جديد، لكنها ركزت على التقليل من شأن النظام القائم (خضر،2007، ص40).

2.2.4 الحفاظ على الأمن الخليجي والعربي:

تعتبر إيران الحفاظ على الأمن الخليجي من أهم النقاط الأساسية في سياسـتها الخارجية وذلك للحفاظ على أمنها في المنطقة، وذلك لوضعها الخـاص فـي هـذه المنطقة؛ فهي تعتبر نفسها دولة آسيوية وذات أهمية جغرافية ومسئولة عـن أمـن الخليج العربي وأنها أيضاً من الدول التي تختزن اكبر احتياطات النفط في العالم. و لم تستبعد إيران مصالحها الإقليمية والدولية بل حاولت ولا زالت أن يكون لها الدور المؤثر والقومي في الترتيبات الجارية في المنطقة من خلال تعزيز قوتها العسكرية ودعمها للحركات الإسلامية في الدول العربية. ويعد ذلك قاسم مـشترك ومرتكـز أساسي في العلاقات السورية الإيرانية.

ولكن العلاقة بين إيران ودول الخليج مرت بصورة مختلفـة ومتباينـة مـن العلاقات التي تتراوح ما بين علاقات عدائية وعلاقات حسن جـوار طبقـاً لتغيـر الظروف السائدة وطبقاً للمصالح الإيرانية في الحفاظ على أمنها في المنطقة؛ فبعـد انتشار الفكرة القومية عند العرب وظهور آثارها في منطقة الخليج اتخذ الإيرانيون موقفاً عدائياً منها ومن الدعوة إلى توحيد الساحل العربي خشية أن تشكل قوة مناوئة لها في المنطقة، ولكن سرعان ما تحسنت هذه العلاقات نظراً لأن إيران كان لهـا أهدافاً ومصالحاً توسعية في منطقة الخليج العربي على حساب دول الخليج العربيـة خاصةً بعد ظهور البترول بها بكميات وفيرة، ولقد خططت الحكومـات الإيرانيـة للسيطرة على اقتصاد وتجارة دول المنطقة بالأساليب والطرق المختلفة عن طريـق

التسلسل الإيراني إلى هذه الدول والهجرة إليها بأعداد كبيرة بقصد التجارة (رضا، 2001، ص22).

وعلى الرغم من التوجس العربي الناتج عن النوايا الإيرانية ألا أن إيران في الوقت الحاضر وبسبب التطورات الدولية وعلاقاتها المتوترة مع الغرب، والولايات المتحدة وإسرائيل أخذت تتبع أسلوب التكيف مع المتغيرات الطارئة التي مرت على النظام العربي بعد أزمة الخليج الثانية 1991، فسعت إلى تنشيط فعلها الدبلوماسي مع دول الخليج وعمدت إلى إقامة علاقات حسنة مع الدول الخليجية وخاصة السعودية منها مثلما سعت إلى إقامة علاقات مع الدول العربية اتسمت بالعلاقات الإيجابية وكذلك اتبعت السياسة الإيرانية نحو المنطقة العربية أسلوب التريث تحسباً لأي تفسير خاطئ لتحركاتها، وما ستؤول إليه الأوضاع المتسارعة في الشرق العربي والتي لم تتبلور بشكل واضح لا سيما في ظل تزايد درجة العداء الإيراني الإسرائيلي الأمريكي (إدريس، 2006،ص 97).

أما من ناحية الأمن العربي فإن علاقة إيران بالعرب لم تخل أو تصل إلى مرحلة التوتر في لحظة من اللحظات حتى في عهد ما قبل الثورة عندما كانت إيران حليفاً للغرب إلا في حالات تزيد في درجة التوتر التي تختلف باختلاف الفترات واختلاف الدول. وكان هناك عدة أسباب بعضها يعود إلى منافسه تاريخية وثقافية، وبعضها الآخر يعود إلى عهود قريبة، ومن الأمور التي تتمتع بأهمية خاصة في هذا المجال التنافسي على مناطق النفوذ الإقليمي بين إيران والمملكة العربية السعودية، والعراق والخلافات في الأيدولوجيا والنظرة العالمية المختلفة للحلفاء الأجانب لكل دوله من هذه الدول (هنتر، 2001،ص37) .

ومع انتهاء الحرب العراقية الإيرانية والغزو العراقي للكويت وظهور تيارات سياسيه جديدة (انفتاحية) داخل إيران تمكنت إيران من إقامة علاقات مع الدول العربية، وذلك منذ التسعينات من القرن الماضي ولو تركنا جانباً مسألة الجزر الثلاث المختلف عليها لأمكن القول أنه لا توجد عقبات جدية أمام تجاوزات الأسباب التاريخية وصولاً إلى وضع التعاون على مختلف المستويات بين إيران والعرب، وبالتالي فإن إيران تنظر إلى الحفاظ على الأمن العربي، وذلك لعدم تخلله من

إسرائيل والولايات المتحدة وإتباع هذه الدول السياسات الغربية التي تحول إلى سياسات لا تصب في المصلحة الإيرانية، وهذا ما قام به الخميني في تهيئة الأجواء للعلاقات الإيرانية مع الدول العربية وخاصةً المملكة العربية السعودية ومصر؛ وذلك للوصول إلى رسم الدائرة الأساسية لهذا الاتحاد الإقليمي وإن كل نوع من المساعدة في هذه الدائرة يكون على أساس مفهوم الأمن والمنافع المشتركة (شحاده ،2008،ص 411).

أن الاختيار الرئيسي لمعرفة إيران ونواياها اتجاه الأمن الخليجي و العربي كان عن طريق فرصتين تاريخيتين وهما : الأولى بعد انتصار الثورة الإسلامية الإيرانية التي تزامنت مع توقيع الرئيس المصري السابق اتفاقية كامب ديفيد، وفي حينه التقت طهران والعواصم العربية على رفض السلام المصري-الإسرائيلي أما الفرصة الثانية فكانت أثناء أزمة الكويت عندما التزمت إيران موقفاً إيجابياً جعلها في مقدمة دول المنطقة التي سارعت إلى التنديد بالغزو العراقي للكويت، علماً بأن هذه الأخيرة ساندت العراق في حربها ضد إيران كما أن إيران طرحت مبادرة لحل هذه الأزمة بالطرق السلمية وما إن توقفت حرب (عاصفة الصحراء) حتى تراجعت عملية تطبيع العلاقات الإيرانية - العربية وخاصة الخليجية في ظل أبعاد سادها التوتر بسبب التباعد الذي ظهر نتيجة للمشاركة العربية في مؤتمر مدريد للسلام أواخر عام 1991 واندلاع أزمة الجزر الثلاث صيف عام 1992وفي كلتا الحالتين لوحظ أن الولايات المتحدة الأمريكي تدخلت بقوة لعزل إيران عن العالم العربي بدعوى معارضتها للسلام وتهديد الأمن في الخليج، وسعيها للحصول على أسلحة دمار شامل (نوفل، 1997،ص6).

أما بالنسبة لسوريا فتكمن رؤيتها للأمن الخارجي والأمن الخليجي و الأمن العربي بشكل عام بأنه ضروريا ومهماً وذلك للحفاظ على حيويتها في المنطقة العربية وعدم التدخل الأمريكي –الإسرائيلي الذي قد يولد خطراً على مصالح سوريا وعلى علاقتها مع إيران من ناحية أخرى، وذلك يكمن التوافق الأمني للخليج لسوريا وإيران على وجود العدو المشترك لهما في المنطقة وهما الولايات المتحدة وإسرائيل. لذلك ففي 24 كانون الأول 1980، عقد لقاء ثلاثي في القاهرة بين

وزراء الخارجية والإعلام لكل من مصر وسوريا والسعودية بحثت فيه مسألة الترتيبات الأمنية في الخليج والمنطقة العربية، وذلك بإصدار (إعلان دمشق) بشأن التنسيق والتعاون بين الدول العربية والحفاظ على أمنها، ونص الإعلان على مبادئ التنسيق والتعاون بين الدول العربية في المجالات الأمنية والسياسية والاقتصادية والثقافية، والحفاظ أيضاً على أمن الخليج والذي يلاقي مصادر تهديد من كل الجوانب لأهميته الجغرافية والتدفق النفطي الكبير فيه (مرهون،1997،ص196).

وقامت سوريا أيضا بالتنسيق والتعاون الذي يقوم على أساس العمل بموجب ميثاق جامعة الدول العربية واحترام وتعزيز للروابط الأخوية وعلاقات حسن الجوار مع الدول العربية والعمل على بناء نظام عربي جديد واعتبار الترتيبات التي يتم الاتفاق عليها بين الأطراف المشاركة بمثابة الأساس الذي يمكن البناء عليه من اجل تحقيق ذلك والعمل على توحيد الجهد العربي و الاقتصادي بين سوريا والدول العربية الأخرى ، مع احترام مبدأ سيادة كل دولة عربية على مواردها الطبيعية والاقتصادية.

أما من ناحية الأمن الخليجي فقد نادت سوريا بلزوم معاهده الدفاع العربي المشترك وحماية امن الخليج وذلك تلبية لرغبة الدول الخليجية بهدف الدفاع عن أراضيها والتي تمثل نواة لقوة سلام عربيه تعد لضمان امن البلدان العربية وسلامتها في منطقة الخليج ونموذجاً يحقق ضمان فعالية النظام الأمني العربي الدفاعي المشترك (مرهون،1997،ص198) .

ومن ناحية أخرى وجهت سوريا رؤيتها بالنسبة لإيران وحماية الأمن الخليجي بقولها انه لا يمكن لأي دوله غير عربيه التدخل في الشؤون الخليجية والعربية بشكل عام ولكن هذا لا يعني أن إيران ليس لها الحق في حماية أمنها المهدد من قبل الغرب والولايات المتحدة وذلك بحجة أن إيران هي الدولة الغير عربيه الأقرب إلى الخليج العربي والوجود الأمريكي في المنطقة يهدد مصالحها ومصالح الدولة العربية بشكل عام، وبالتالي فأن إقامة علاقة ودية بين دول الخليج وإيران قد يؤدي إلى توافق امني في المنطقة أكثر من الوجود الأمريكي وحفاظه على امن الخليج (شحاده،2008،ص430).

وصفوة القول أنه على الرغم من أن سوريا لم تحقق تطلعات استراتيجيه في الخليج العربي، إلا أنه لم يخل في علاقة سوريا مع الدول وعلى حماية أمنها، وهذا ما تشهده اليوم علاقات سوريا مع الدول الخليجية بعلاقات إيجابية محسنة، الأمر الذي أدى إلى تعزيز سوريا لمواقفها اتجاه الأطراف الخليجية مما جعلها أكثر مرونة في تعاملها مع هذه الدول.

ويمكن القول أن هناك أهدافاً مشتركة لسوريا وإيران للحفاظ على الأمن الخليجي والعربي، كانت وما زالت مرتكزا أساسيا لكلا البلدين، والتي تتمثل في (مرهون، 1997، ص231):

1. حماية مصالح كلا البلدين في المنطقة وإبقاء علاقتهما مع دول الخليج جيده من دون أي توتر.

2. حماية سوريا وإيران من النوايا العسكرية التي يهدد بها العراق وما نتج عنه من احتلال الكويت عام 1991، والذي يمثل تهديداً لمصالح ونفوذ إيران في الخليج العربي.

3. تجنب كلا البلدين التهديدات والمخاطر الأمريكية والوجود الأمريكي في منطقة الخليج الذي يعتبر منعطفاً لتهديد مبدئي لتلويح إيران في برنامجها النووي مما يؤدي إلى زيادة التوتر في المنطقة.

4. إقامة علاقات اقتصادية وتجارية مع دول الخليج؛ وذلك لاحتوائها على مخزون نفطي والذي يعتبر المخزون الأكبر في العالم الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع الدخل الاقتصادي لكلا البلدين.

3.2.4 التأييد والمساندة للقضية الفلسطينية:

أخذت القضية الفلسطينية جانباً من أهم الجوانب والقضايا العربية اهتماماً في المنطقة، والتي اعتبرت أهم قضية للعالم الإسلامي ولعلها كانت أهم القضايا الإنسانية، لأنها قضية احتلال وقضية زرع سرطان في قلب البلدان الإسلامية في نقطة التقاء شرق العالم الإسلامي مع غربه، والتي لاقت الظلم المستمر الذي

تعرض له أجيال من الشعب الفلسطيني المسلم. فأصبحت،وبخاصة بعد الثورة الإيرانية 1979، مرتكزا وقاسما مشتركا بين سوريا وإيران.

فلقد أخذت القضية الفلسطينية اهتماماً كبيراً من الغرب بعد وعد بلفور عام 1917 والذي نص على إقامة دولة يهودية في فلسطين، وعندها بدأت المواقف العربية تثير الاهتمام بتعريب فلسطين، والتحذير من الأخطار اليهودية في المنطقة ولكن سرعان ما خابت الآمال العربية، وكانت هزيمة العرب في عام1948خاتمة المطاف ونتاج المواقف البريطانية والأمريكية والدولية والعربية، الأمر الذي ساعد على قيام الدولة اليهودية التي تيسرت لها الظروف الدولية العسكرية والسياسية، لمواجهة القوى الفلسطينية التي لم يكن لها من مؤيد سوى الشعوب العربية (حلاق،1998، ص8).

لم تكن القضية الفلسطينية غريبة عن الشعب الإيراني المسلم وقيادته، بل كان الارتباط بينهما يعود إلى عام 1922 وعندما وردت إشارة المظالم التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني من السياسة الاستعمارية البريطانية، حيث قام عدد من علماء الدين في طهران بكتابة رسالة إلى البرلمان البريطاني يعترضون فيها على السياسة البريطانية في المنطقة عموماً وعلى ما يتعرض له إخوانهم الفلسطينيون وعن الدعم الذي تقدمه بريطانيا لليهود والقضاء على الحكومة الإسلامية في فلسطين (القيسي ،2006، ص472).

وقد وقف الشعب الإيراني إلى جانب قضية الشعب الفلسطيني في كل المراحل السياسية والتاريخية التي مرت بها القضية، فكانوا يتظاهرون ويصدرون البيانات، ويبعثون المساعدات المالية، وتطوع الإيرانيون بالوقوف إلى جانب الجهاد الفلسطيني، وقد تحملوا الكثير من المتاعب والآلام في سبيل ثباتهم على مواقفهم المساندة للشعب الفلسطيني، وقد تعرض هاشم رفسنجاني إلى السجن بعد ترجمته لكتاب (القضية الفلسطينية)لأكرم زعيتر إلى اللغة الفارسية بعد انتصار الثورة الإسلامية الإيرانية (حلاق ،1998،ص142).

وقد اعتبرت القضية الفلسطينية قضية من أهم القضايا التي طرحتها الثورة الإيرانية وذلك باستقبال ياسر عرفات بعد ثلاثة أيام من انتصارها لمناقشة القضية

الفلسطينية، ليتم بعدها فتح السفارة الفلسطينية في طهران والتي تمتلكها منظمة التحرير الفلسطينية، والذي اعتبر دلالة للتأييد الإيراني للقضية الفلسطينية والوقوف بجانب فلسطين ضد العدو الصهيوني (حلاق،1998،ص143).

عارضت إيران المبادرات التي طرحتها الولايات المتحدة وإسرائيل حول السلام في الشرق الأوسط والتي كان الهدف منها فرض إسرائيل في المنطقة وإطلاق يدها في كافة المجالات الاقتصادية، والعسكرية والأمنية، وقد كان لهذا الموقف الإيراني بداية لظهور علاقات غير إيجابية بينهما وبين إسرائيل والتي اعتبرت إيران دائماً موضع تهديدٍ لأمنها في المنطقة .

وقد عملت إيران بدعم المنظمات الفلسطينية المعارضة لعملية التسوية كحركة الجهاد الإسلامي، ففي عام 1991م عقد مؤتمر في طهران لمناقشة القضية الفلسطينية والذي اشترك فيها العديد من المنظمات الفلسطينية كحركة حماس، وأحزاب من إيران ولبنان والسعودية، بدعوى رفض مؤتمر مدريد ، وقدمت إيران خلاله للشعب الفلسطيني مساعدة مالية مقدارها 20 مليون دولار وأبدت إيران خلالها رغبتها عن استعدادها لدفع قواتها المقاتلة إلى جانب الفلسطينيين(بلقزيز، 1992،ص43).

عندما أحست إيران بالانتقادات الأمريكية والإسرائيلية لموقفها تجاه القضية الفلسطينية، وتهديد مصالحها في المنطقة، اتخذت موقفاً أقل تشدداً، وأكثر مرونة مما كانت عليه في معارضاتها المستمرة لعملية السلام العربية -الإسرائيلية إذ إنها ابتعدت قليلاً عنها، وأخذت تنادي بأن المنطقة بحاجة ماسة إلى السلام والأمن والاستقرار على أساس الحقوق المشروعة للشعوب (حلاق ،1998،ص146).

وقد طرح رئيس الوزراء الإسرائيلي شيمون بيريز فكرة إقامة نظام شرق أوسطي يشمل كافة المجالات الاقتصادية والأمنية للشرق الأوسط، وعندها أخذ الموقف الإيراني بالظهور من جديد، إذ رفضت هذا المشروع الصهيوني وامتنعت عن المشاركة في مؤتمراته وذلك لعدم عودة الأراضي التي احتلتها إسرائيل في عام 1967 وفي مقدمتها الجولان السوري، وعدم إعطائها حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، مدعية في ذلك أن إسرائيل تريد أن تحصل على ثمار عملية

التسوية قبل أن تدفع استحقاقات هذه العملية وتصبح دولة مسيطرة على المنطقة لتمهيد الطريق للهيمنة على بلدان المنطقة ككل (حلاق ،1998،ص148).

وهكذا حرصت إيران على إيجاد حلول إيجابية في الساحة العربية والإسلامية خاصة القضية الفلسطينية، لأنها تدرك أهمية العمق الإسرائيلي في المنطقة وقدرتها في الحفاظ على قضاياها الإقليمية والدولية، وبالتالي قامت إيران بمواقف الدعم والدفاع عن الحقوق القومية العربية اتجاه القضية الفلسطينية وتحرير أراضيها .

أما بالنسبة للموقف السوري تجاه القضية الفلسطينية فقد كان موقفاً مشابهاً للموقف الإيراني ،إذ رفضت سوريا الوجود الإسرائيلي في فلسطين والمنطقة ككل وقد اعتبرت سوريا عمليات السلام مع إسرائيل والتي بدأتها مصر بمعاهدة كامب ديفيد عام 1979 م بأنها الطريق للمضي حول اتفاق عربي إسرائيلي يتم من خلالها تراجع، وضعف الدولة العربية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي.

أصرت سوريا طوال سنوات عدة على تعهد إسرائيل بالانسحاب من الأراضي المحتلة كشرط مسبق لمحادثة السلام، ولكن الرئيس حافظ الأسد وافق في تموز يوليو عام 1991 على مقترحات الرئيس بوش الأب المتعلقة بإجراء مفاوضات، ووافق على الدعوة التي قدمها الاتحاد السوفيتي آنذاك والولايات المتحدة إلى الاشتراك في محادثات السلام التي افتتحت في مدريد في تشرين الأول- أكتوبر عام 1991، ثم شاركت سوريا في المفاوضات الثنائية التي تلتها إلا أنها رفضت حضور المفاوضات المتعددة الأطرف، في غياب تقدم ملموس في القضايا الإقليمية المتعلقة بالأراضي المحتلة في المحادثات الثنائية، وبالتالي فان الموقف السوري لم يخرج من مأزق الاختلاف مع إسرائيل حول مسائل التوقيت وترتيب الأولويات، فإسرائيل غير راغبة في مناقشة قضايا الانسحاب من الأراضي قبل أن تلتزم سوريا نفسها بمعاهدة سلام واعتراف متبادل ذلك وأن سوريا مقتنعة بأن تعهد إسرائيل بالانسحاب يجب أن يسبق أي خطوة أخرى تهدف إلى تطبيع العلاقات بينهما (عبد الوهاب،1997،ص 133).وقد حمل موفق العلاف رئيس الوفد السوري المفاوض في عملية السلام مع إسرائيل مسؤولية

المحادثات السورية – الإسرائيلية مدعياً بذلك أن إسرائيل كانت تسعى لإيجاد عراقيل بإثارتها لمشاكل إجرائية، وبتهربها من المسائل الجوهرية (بلقزيز،1992،ص48).

وبعدها قبلت سوريا بإقامة معاهدة للسلام لتأكيد أهمية شمولية السلام وعدالته لدعم وتوفير الاستقرار لكافة الأطراف في المنطقة بما فيها فلسطين، مؤكدة في ذلك أن التفاوض مع إسرائيل قد يجعل السلام خياراً استراتيجيا، فقد سعت سوريا لتفعيل موقفها من عملية السلام مرة أخرى والقيام في بعض المبادرات في اتجاهات مختلفة في محاولة من جانبها لتجاوز حالة التأزم والتوتر التي تعيشها المنطقة عقب الهجمات التي نفذتها حماس على إسرائيل عام 1995 ومحافظتها على موقعها داخل حركة الأحداث، واستقرارها في المنطقة (عبدا لوهاب،1996،ص 147).

وبذلك كانت القضية الفلسطينية ومواجهة الخطر الصهيوني والضغوط السياسية الأمريكية محوراً ثابتاً وأساسياً في العلاقة السورية الإيرانية، والتي عبر عنه وحدة الموقف الرافض لسياسة الإملاء والاحتواء التي مارستها الولايات المتحدة وإسرائيل والأمة العربية، وبذلك احتلت القضية الفلسطينية موقعاً أساسياً للاهتمام السوري والإيراني معتبرا أن القضية الفلسطينية حقاً عربياً وإسلاميا لا يمكن التنازل عنه.

4.2.4 تأييد القضايا العربية:

من أهم القضايا العربية التي دعمت مرتكزات العلاقات السورية الإيرانية، ما يلي:

1. **الاجتياح الإسرائيلي للبنان عام 1982:**

بدأ الغزو الإسرائيلي للبنان في الرابع من يونيو/حزيران من عام 1982م بغارات عنيفة شنها سلاح الطيران الإسرائيلي على بيروت الغربية والجنوب، وكانت الذريعة لبدء الغزو محاولة اغتيال تعرض لها السفير الإسرائيلي في لندن (شلومو أرجوف) وبعدها أمر رئيس الحكومة الإسرائيلية في ذلك الوقت قوات جيش

الدفاع الإسرائيلي بإطلاق ما سمي وقتها "عملية سلام الجليل" والتي عرفت في الملفات العسكرية السرية بـ"عملية الصنوبرة الكبرى". اعتمدت هذه العملية على النظرية التي انبثقت من الصلات السرية التي كانت موجودة منذ العام 1975 بين رؤوس الموساد وبين الكتائب اللبنانية، أقوى مجموعة مسيحية مارونية في منطقة بيروت (العوايدي، 1984، ص12).

بالنسبة لسوريا وإيران، كان الاجتياح الإسرائيلي للبنان عام 1982 أشبه ما يكون بإعلان الحرب على سوريا.التي لم يشهدها جيشها بتعرضه لضربة شديدة، فحسب ولكنه أيضاً تضررت الأصول العسكرية التي تملكها سوريا.ولقد دمّرت القوات الجوية التي قادها حافظ الأسد نفسه في السابق، و الأكثر إزعاجاً لإسرائيل منصات الصواريخ المضادة للطيران التي نصبتها إسرائيل في لبنان. ومن أجل تنفيذ الخطة عقد شارون اتفاقاً سرياً مع الموارنة في بيروت. فكان في بيروت بعض كبار المسؤولين في الموساد، من بينهم روفين ميرهاف، المسؤول عن قسم الشرق الأوسط والعلاقات الخارجية، الذي حذر من أن المسيحيين يخدعون الإسرائيليين ويستخدمونهم لحل مشكلتهم مع منظمة التحرير الفلسطينية وسوريا. فتم تجاهل تلك التحذيرات (تويني، 1998، ص63- 46).

وبعدها أدرك حافظ الأسد أنه لن يكون قادرا في المستقبل القريب على مواجهة إسرائيل في حرب كلاسيكية.ومع ذلك، فإن الأضرار التي لحقت بغروره أدّت به إلى اتخاذ ثلاث خطوات رئيسية: الأولى وقف تخصيص الأموال إلى الجيش السوري والثانية إعادة تأهيل القوة الجوية بدلاً من ذلك، والثالثة تشكيله لفيلق من الصواريخ طويلة المدى، مجهّزة برؤوس حربية كيميائية لمواجهة السلاح النووي الإسرائيلي، وبدأ في محاولة لإنشاء قوة رفيعة المستوى من الميليشيات المتخصصة في حرب العصابات في لبنان سعياً خلف لإلحاق الأذى بالآلة العسكرية الإسرائيلية مركزا على نقاط ضعفها (تويني، 1998، ص64).

أما إيران فقد كانت معارضة تماماً للاجتياح الإسرائيلي للبنان، وذلك للحفاظ على الشيعة اللبنانيين المدعومين من قبل إيران وسوريا، والتي اعتبرها الإسرائيليون منظمة إرهابية متطرفة برعاية إيران وفي مطلع تموز 1982 وصل

وفد عسكري إيراني رفيع المستوى إلى دمشق لمناقشة كيف يمكن لإيران وسوريا معاً أن يساعدا اللبنانيين ضد الاجتياح الإسرائيلي، وقد بعثت أعضاء وفدها إلى سوريا للحوار حول ما يحدث بلبنان ومن بين أعضائه. وزير الدفاع محمد سليمي، قائد القوات البرية العقيد سيد شيرازي، وقائد الحرس الثوري محسن رضائي الذي كان يرافقه احد مساعديه المقربين علي رضا العسكري وهو موظف في الحرس الثوري الاستخبارات. وانضم إليهم السفير الإيراني في سوريا. رضائي وقال أن الوفد كان هناك" لدراسة المشكلة - في لبنان - ولتطبيق مبادئ الجهاد الحقيقي ولتلقين الصهاينة درساً قاسياً (العوايدي، 1984، ص379).

وخلال الزيارة، وقع اتفاق عسكري يجعل سوريا تمنح ما قد رفضته قبل ثلاث سنوات : بدعماً مادياً للشبكة الإيرانية المصدّرة للثورة. وهكذا نشأ حلف غريب بين الخميني والأسد البعثي الاشتراكي ، جمعهما الخصومة المشتركة لإسرائيل والولايات المتحدة الأميركية وهكذا أصبحت سوريا على اقتناع بإمكانية أن تساعدها إيران و في لبنان خاصة (العوايدي، 1984، ص380).

2. أزمة دارفور - السودان:

يتمتع إقليم دارفور بموقع استراتيجي هام حيث يقع أقصى غرب السودان وهو من أكبر أقاليم السودان، وتشكل حدوده الغربية حدود السودان الخارجية مع عدد من الدول العربية والإفريقية من بينها مصر وليبيا وتشاد وأفريقيا الوسطى، وقد بدأت الأوضاع الأمنية في دارفور في التدهور تدريجياً من سيء إلى أسوأ منذ فبراير 2003 مما ينذر بدخول لاعب جديد إلى الحرب الأهلية في السودان في جبهة ضد النظام السوداني (ابوالخير ، 2006 . ص38).

اتخذت سوريا وإيران اتجاهاً موحداً تجاه التمرد في دارفور واقتنعت كلا البلدين أن الخيار العسكري ليس الخيار الوحيد لحل هذه الأزمة بل شرعت بالمطالبة بوجود عمليات المفاوضات كحل دبلوماسي، وان استعمال المصالحات مع القبائل المتنازعة في دارفور هو الخيار السلمي للحكومة السودانية ويجب أن يكون مفتوحاً.

ومع تطور الأزمة في إقليم دارفور زاد الاهتمام الإيراني بالأزمة حيث أدلى المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية الإيرانية بعدة تصريحات ، كما عبـــرت إيران عن مسؤوليتها في مناسبات وتواريخ مختلفة عن موقفها من الأزمة وتم نقل هذا الرأي إلى المسؤولين السودانين الذين يزورون العاصمة طهران كما أرسلت طهران مبعوثاً للسودان بعد تطور الأزمة للتباحث مع المسؤولين السودانيين حول سبل حل الأزمة (السيد، 2008، ص69).

أما سوريا فقد مالت إلى أسلوب المساومات والحلول الوسطى لازمة دارفور وقد اعتقدت ذلك بأنه سوف يخدم السودان حرصاً على مصالحها النفطية ، فضلاً عن الجهود التي قامت بها سوريا لحل الأزمة في دارفور ولم تتوان عن فعل كل ما يؤدي إلى حل هذه الأزمة من مساعدات طبية ودعم مادي ومعنـــوي ، ولكـــن عندما رأت سوريا أن حركات التمرد زادت في حدة التوتر فـــي هـــذه الأزمـــة سارعت سوريا بموقفها بأنه إذا أرادت الحكومة السودانية إزالة التوتر في الإقليم فيجب عليها أن تقوم بنزع أسلحة المتمردين في دارفور (السيد،2008،ص78).

ويتلخص الموقف السوري والإيراني من أزمة دارفور في الآتي (أبو الخيـــر، 42،2006) :

1) الحكومة السورية والإيرانية تعبران عن قلقهما البالغ إزاء تدهور الأوضاع في دارفور.
2) على الحكومة السودانية أن تبذل مزيداً من الجهود لحل النزاع سليماً .
3) تعارض سوريا وإيران أية عقوبات اقتصادية على السودان وتعارضان من حيث المبدأ سياسة فرض العقوبات الاقتصادية عند حل النزاعات الدولية . ومطالبة السودان بحل الأزمة في دارفور عبر تكثيف الجهود المشتركة بين السودان والمجتمع الدولي بعيداً عن أسلوب ممارسة الـــضغوط وفـــرض العقوبات عليها . وعلى الحكومة السودانية أن تظهر أرادة حقيقيـــة لحـــل الأزمة في دارفور في اقرب وقت ممكن حتى لا تتطور هذه الأزمة لتصبح ذات نزعة استقلالية في السودان.

3. قضية الصومال:

اتخذت سوريا وإيران مواقف مترددة اتجاه الحرب الدائرة في الصومال والدور الذي يمكن أن يلعبه كلا البلدين بمساعدة هذا البلد العربي في الخروج من الكوارث المتتالية التي يعيشها من تفشي السرقة والنهب وحياة الغاب وصرحت سوريا أن رأيها في هذه القضية يجب أن يكون حلاً إقليمياً وليس دولياً، أي بمعنى أنه لا يجب أن تتدخل دول غير معنية تجاه هذه القضية كالولايات المتحدة الأمريكية، وأن تدخل مثل هذه الدولة قد يزيد من حدة التوتر الداخلي في الصومال ويجب إعلان هذه القضية في منظمة الوحدة الإفريقية ومنظمة " إيقاد في شان" في القرن الإفريقي حتى يحول هذا الموقف دبلوماسيا وذلك انطلاقا من قضايا التحرر وحقوق الإنسان لحل الخلافات التي تدور حول الصومال وأثيوبيا (يحيى، 2006، ص56).

وقد حذرت سوريا أيضاً من التدخل الإسرائيلي اتجاه الصومال وذلك لأن هذا التدخل لن يكون لصالح الصومال بسبب الترابط الديني والعقائدي بين إسرائيل وأثيوبيا والذي يهدد العرب والمسلمين في الصومال وفقاً لمجريات الصراع في الصومال وحذرت سوريا أيضاً من الهجوم الأثيوبي عليها، وذلك لأن أثيوبيا تريد أن تحقق أطماعها لجعل الصومال ممزقاً وذلك لتفادي صومال قوي يتنازع معها إقليمياً، ويكون مؤهلاً بحكم الأهمية الإستراتيجية للموقع والتحالفات المحتملة في المنطقة.

وتنظر سوريا من وجهة نظر أخرى إلى أن القضية الصومالية قضية مهملة وخاصة من الأطراف العربية التي لم يعد لها أي تأثير على المواقف الإقليمية أو الدولية والتي تناست اتفاقية الدفاع العربي المشترك والاتفاقيات الاقتصادية المشتركة، كما أن الجامعة العربية التي من المفترض أن تكون المعبر الأساسي عن القرار العربي الموحد والرؤية العربية الواحدة التي أصبحت عاجزة عن الفعل الأمر الذي أدى إلى أن تصبح القضية الصومالية مرتعاً لمختلف التوجهات الدولية (يحيى، 2006، ص157).

أما إيران فأن موقفها تجاه الصومال فانه موقف مشابه بعض الشيء لموقف سوريا، اذ أنها تنادي بالنظر إلى القضية الصومالية وعدم إهمالها من الأطراف

العربية خاصة ذات الجوار الجغرافي لها كمصر واليمن وجيبوتي وليبيا ، ولكـــن ما انفردت به إيران في موقفها بأن الصومال قد دفع ثمناً غالياً لعروبته، وتعتبـــر إيران أن البحث عن أي دور عربي يضر بالقضية الصومالية لا يفيدها، وتعتبـــر أيضا أن مشاكل الصومال التي بدأت منذ عام 1975 عندما انــضمت الــصومال للجامعة العربية وهو وسط أفريقي كبير مجاور لأثيوبيا الدولة المحورية يهوديـــاً ومسيحياً وإفريقياً ومجاور لكينيا في وقت شهد فيه القرن الإفريقي نفـــوذاً كبيـــرا ومتصاعداً للكيان الصهيوني الذي أنزعج منذ دخول الصومال الجامعة العربية (مهنا، 2005، ص213).

قامت إيران بتقديم بعض المساعدات للصومال، وذلـــك بتقـــديم معونـــات غذائية تقدر بما يقارب اربعمئة طن من مختلف أنواع المواد الغذائية، وقد ســـعت إيران من خلال هذه المساعدات التدخل غير مباشر في الـــصومال، وذلـــك لأن إيران لن تفعل ذلك فقط من أجل كسب ولاء الصومال لها ، بل من أجل اكتشاف البترول الهائل الذي تدور حوله جميع دول العالم، وأيضاً من المطامع الإيرانيـــة في الصومال الموقع الجغرافي الذي تتميز به الصومال بامتداد إلفي كيلو متر على البحر الذي يشكل ملاذا للسيطرة الإيرانية عليه لقدرة إيران في التحكم في الطريق البحرية الممتدة إلى الموانئ الإسرائيلية (مهنا، 2005، ص214).

الفصل الخامس

القضايا والمواقف المشتركة والعالقة بين سوريا وإيران

1.5: القضايا والمواقف الدولية المشتركة:

من أهم القضايا المشتركة بين الدولتين، ما يلي:

1.1.5 اعتبارهما دول إرهابية من قبل الولايات المتحدة:

لقد أنتجت أحداث11 سبتمبر عام 2001 دول "محور الشر "ووضعت على جدول الأعمال آثار أسلحة الدمار الشامل على الأمن الأمريكي، بعد إعلان الرئيس الأمريكي السابق بوش عن دول محور الشر(كوريا الشمالية والعراق وإيران) بعد أن أخفق في البرهان على وجود صلة منطقية بين هذه البلدان والهجمات الإرهابية على نيويورك وواشنطن (عاروري ،2002،ص57)، فما زالا على قائمة الإرهاب الأمريكية.

إن المشكلات التي واجهها بوش مع الدول الإرهابية أو (محور الشر) الذي ابتدعه هي سياسية بطبيعتها ومن الصعب الربط بينها وبين أية مسائل إجرامية تتطلب في العادة عملاً بوليسياً فلا شي يربط العراق أو كوريا الشمالية والإرهاب بهذا المعنى، وحتى إيران التي تناضل حكومتها الإصلاحية منذ سنوات لدعم علاقاتها مع أوروبا وباقي أنحاء العالم، فبالتالي لا تلبي معايير بوش للإرهاب فإيران مثلا قدمت إسهاماً في الحرب ضد طالبان فلا يمكن أن تكون من الدول الإرهابية (عاروري،2002،ص58).

فلقد أعلن الرئيس السوري، بشار الأسد وغيره من كبار المسئولين السورين إدانتهم لهجمات الحادي عشر من سبتمبر وتعاونت الحكومة السورية مع الولايات المتحدة ومع حكومات أجنبية أخرى في التحري عن القاعدة وعدد آخر من الجماعات الإرهابية الأخرى و الأفراد للإرهابيين، ولم تتورط الحكومة السورية بشكل مباشر في أي عمل إرهابي منذ عام 1986 .إلا أنها واصلت في عام 2001 تقديم المأوى الآمن والمساعدة اللوجستية لعدد من التنظيمات الإرهابية ، كما تدعي واشنطن(المراغي ،2003،ص224) .

ومن ناحية أخرى احتفظت سوريا بمكاتب لحركة الجهاد الإسلامي الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وحركة حماس وحزب الله ، ووفرت سوريا لهذه المنظمات الملجأ وحق إقامة القواعد في منطقة البقاع اللبنانية تحت إشراف سوريا، والتي اعتبرتها الولايات المتحدة منظمات إرهابية ومشاركة سوريا في هذه المنظمات ، تعبر عن أن سوريا لها دور في الإرهاب الدولي (لكريني ،2002 ،ص52).

وقعت سوريا في سبتمبر عام 2000م الاتفاقية المناهضة للإرهاب في أنقرة ،ونفذت تعهدها الذي قطعته في عام 1998 بعدم دعم حزب العمال الكردي ،وكانت دمشق بمثابة نقطة العبور الرئيسية لنقل الأسلحة الإيرانية إلى حزب الله ،وواصلت سوريا التقيد بسياستها القديمة بمنع أي هجمات ضد إسرائيل أو أهداف غربية من أراضيها وبمنع أي هجمات ضد مصالح غربية في الأراضي السورية (حمودة ،2006،ص104).

أما بالنسبة للتداعيات الدولية على سوريا فإنها تصفها بأنها دولة راعية للإرهاب، وأنها تقوم بالإرهاب العالمي تكراراً وهذا يعني وضعها على قائمة الدول الداعمة للإرهاب مما يفرض عليها عقوبات أمريكية تمثلت في (المراغي ،2003،ص226):

1. حظر تصدير وبيع السلع المتعلقة بالأسلحة إليها .

2. فرض قيود على تصدير السلع الثنائية الاستعمال ،مما يعني اشتراط إشعار الكونجرس قبل ثلاثين يوماً بأي سلع أو خدمات يمكن أن تعزز القدرة العسكرية للدولة المدرجة على القائمة بشكل كبير أو قدرتها على مساعدة الإرهاب.

3. محظورات تتعلق بالمساعدات الاقتصادية .

4. فرض قيود مالية وغيرها من القيود المتفرقة عليها بما في ذلك اشتراط معارضة الولايات المتحدة الأمريكية لتقديم البنك الدولي وغيره من المؤسسات المالية الدولية قروضاً لها .

فبالتالي اعتبرت سوريا من الدول التي تلعب دوراً كبيراً في ظاهرة الإرهاب الدولي ولها أذرع طويلة في المساهمة بالأعمال الإرهابية في العالم والتي برزت

أثناء أحداث الحادي عشر من سبتمبر، واعتبارها دولة راعية للإرهاب وهذا يؤثر بالطبع على أمنها القومي والإستراتيجي على الساحة العربية والإقليمية، ولكن استطاعت سوريا بذكائها السياسي أن تخرج نفسها من الحلقة التي كادت أن توقعها بالأوحال الأمريكية كما فعلت الولايات المتحدة بالعراق وأفغانستان .

أما بالنسبة لإيران، فإن الولايات المتحدة الأمريكية ترى إيران الدولة الأكثر نشاطا في رعاية الإرهاب عام ؛2001 فقد استمرت مجموعات الحرس الثوري ووزارة الاستخبارات والأمن الإيرانيتان بالاشتراك في تخطيط ودعم أعمال إرهابية ودعمت جماعات مختلفة تستخدم الإرهاب وسيلة لتحقيق أهدافها، وعلى الرغم من أن هناك في إيران من يود وضع حد لهذا الدعم، إلا أن المتشددين الذين يمسكون بزمام السلطة يستمرون في إحباط أي جهد لجعل هذه السياسات أكثر اعتدالا (لكريني،2002،ص85).

ومنذ اندلاع الانتفاضة الفلسطينية، تعزز الدعم للجماعات الفلسطينية التي تستخدم العنف ضد إسرائيل غير أنه خلال العام الماضي قللت إيران كما يبدو من انغماسها بأشكال أخرى من النشاط الإرهابي وليس هناك دليل على رعاية أو معرفة مسبقة من جانب إيران بهجمات 11 أيلول / سبتمبر في الولايات المتحدة عندما أدان الرئيس خاتمي الهجمات وقدم التعازي للشعب الأمريكي (حمودة،2006،ص162).

وخلال عام 2001، سعت إيران إلى دور علني بارز في تشجيع النشاط ضد إسرائيل عن طريق زيادة دعمها للجماعات المناوئة لإسرائيل واستمر المرشد الأعلى للثورة خامنئي بالإشارة إلى إسرائيلي على إنها (ورم سرطاني) لابد من استئصاله وأرفقت إيران الكلام بالعمل ،فاستمرت بتزويد جماعة حزب الله في لبنان وجماعات الرفض الفلسطينية ،خصوصاً حماس، والجهاد الإسلامي والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين – القيادة العامة ، بكميات مختلفة من الأموال ،فضلاً عن توفير ملاذ آمن ،وتدريب وأسلحة، وشجعت أيضا حزب الله وجماعات الرفض الفلسطينية على تنسيق خططها وتصعيد نشاطها (المراغي ، 2003، ص220).

ويبدو أن إيران وسوريا أقرب ما يتوجب عليهما أن تفعلاه هو الخروج من حلقة الإرهاب التي تدور حولهما وذلك باتخاذ إجراءات تـضعهما فـي الاتجـاه الصحيح ،وقد قامت الدولتان باتخاذ موقفين، فمن ناحية ضيقتا الخناق على بعض الجماعات الإرهابية ،مثل القاعدة ،ومن ناحية أخرى ، واصلتا تأييدهما لجماعات أخرى مثل حماس ،وحزب الله بحجة إنها حركات تحرير قومية تستخدم لـصالح العرب والمسلمين .

2.1.5 المسألة اللبنانية وحزب الله:

يرجع الاهتمام السوري والإيراني بلبنان إلى أسباب عدة أهمها (الرفـاعي ،2006،ص80) :

1. قلق كلا البلدين من إسرائيل وعدوانيتها في المنطقـة وخاصـة فـي لبنـان وتهديدها للمصالح السورية الإيرانية فيها وذلك على اثر توسيعها فـي الأقطـار العربية المجاورة.

2. أهمية لبنان الإستراتيجية لسوريا إذ تشكل حاجزاً دفاعياً أولياً للعدو الصهيوني ،وذلك لان أي تهديد تقوم به إسرائيل بشن حرب على لبنان يؤثر علـى الأمـن السوري وإضعاف النفوذ الإيراني أيضا المؤيد لسوريا في المنطقة .

3. الرغبة السورية والإيرانية بوجود نظام لبناني وطني ، غير خاضع للسياسات الغربية والأمريكية وذلك للحفاظ على نفوذهم داخل لبنان .

4. التواجد الشيعي في لبنان والذي لعب دوراً كبيرا في تدريب الثوار الإيـرانيين أثناء الثورة الإيرانية ، ووجود حزب الله الشيعي من ناحية أخرى الذي كـان لـه الدور بالتواجد السوري والإيراني في لبنان .

أ .العلاقة السورية – الإيرانية على الساحة اللبنانية :

تمثل دولة لبنان ساحة مفتوحة أمام مختلف أشكال التفـاعلات والعلاقـات الإقليمية والدولية بيد أن ثمة عاملين أساسيين يحكمان التوافق السوري –الإيراني في لبنان، الأول قديم نسبياً وهو النفوذ السوري في لبنان، والثاني ظهور وتنـامي دور المنظمة اللبنانية الشيعية (حزب الله) ، وفي ضوء توافـق حـول ملفـات

ومسائل أخرى غير لبنان ،كان من السهل التوافق بين النفوذ الســوري (القــديم) والحضور الإيراني (الجديد) وذلك لأن الأحداث في لبنان بمعادلاتهــا الداخليــة والخارجية منذ الحرب الأهلية عام 1975 ، أوجدت خصوماً مشتركين ضد النفوذ السوري والدور الإيراني في لبنان ،فقد لوحظ أن المستجدات اللبنانية أفضت فــي حسابات وتقديرات الدولتين إلا أن هذا التوقف والتحالف يــصب فــي مــصلحة الطرفين (راشد ،2006،ص136).

استمر التحالف السوري الإيراني في لبنان بعيداً عن التفكك ،فالضغوط مــن خارج لبنان ومن داخلها هدفت إلى الحد من النفوذ السوري هناك، والى تقلــيص حجم ودور (حزب الله) ثم انتقلت تلك الضغوط-خصوصاً من خارج لبنان –إلــى محاولة تطوير المسارين السابقين لتحقيق هدف آخر ،هو تفكيك وإنهاء التحــالف بين طهران ودمشق ، ولكن سرعان ما أكدت تلك الضغوطات التي لاقتها ســوريا وإيران بأنها كانت سبباً في تقوية العلاقة بينهم، وذلك رغم النجاح فــي تقلــيص النفوذ السوري داخل لبنان إلى حدود قليلة وإخراج ملف حــزب الله مــن دائــرة القضايا المؤجلة وطرحه على طاولة النقاش والمعالجة ،إلا أن هذا النجاح لم يكن قابلاً للتوظيف في اتجاه آخر – ويتطلب حسابات وأدوات أخرى، هــي الــروابط الثنائية بين سوريا وإيران (أبو طالب، 2005،ص37).

تعتبر لبنان ضلع القاعدة التي يرتكز عليه التحالف الــسوري – الإيرانــي، حيث تحيط دمشق وطهران ببيروت في بعض المسائل ذات الأهميــة القــصوى وإدارة العلاقات الثنائية بينهما.

وعلى الرغم من التفاوت في قدرات وثقل كل من سوريا وإيــران،لم يكــن حاجزا لتطوير العلاقات بينهما خاصة في لبنان؛ لأن تحالفهما في لبنان هو تحالف حول لبنان وبالمصالح الأساسية لكلا البلدين وليس كما يعتبره البعض تحالفاً مــع لبنان ،والدلالة هناك أن نتائج الحرب الأخيرة ،على لبنان في أكتوبر عــام 2006 كــان من شأنها إحياء الدور السوري في المنطقة وتقوية الدور الإيراني ،مما أدى إلى حلحلة الوضع اللبناني وإعادة ترتيبه ،بما يجعل بيروت قاعدة أساسية تــستند عليها سوريا وإيران في تحالفهما بدرجة كبيرة ، اقل تماســكاً واســتقراراً ممــا

مضى، سواء كان ذلك وفق سياقات داخلية ،مثل الحديث عن سلاح حزب الله ومستقبله ومستقبل الدولة اللبنانية والرئاسة وغيرها من ملفات راحت قوى لبنانية تطرقها بقوة، أو في سياقات خارجية كقرار 1701 وتغير طبيعة وأهداف ومهام قوة (يونيفيل) والمغزى هنا ليس تأثر التحالف الثنائي بين سوريا وإيران بهذه التغيرات في الساحة اللبنانية ،وإنما المغزى الأهم هو مدى انعكاس ذلك على موقف طهران ودمشق من بيروت ،وحدود التغيير المحتمل في مساندة ودعم الدولتين للبنان أو لبعض القوى فيه (راشد، 2006،ص139).

ظهرت مؤشرات وضغوطات خارجية استهدفت كل من سوريا وإيران في ظل علاقاتها الارتباطية في لبنان والتي تمثلت في (راشد،2005،ص161) :

1. قانون محاسبة سوريا الذي أصدره الكونغرس الأمريكي في نوفمبر 2003 ثم اقره الرئيس بوش في ديسمبر من العام نفسه وبدأ تنفيذه في مايو 2004 فهذا القانون كان نقطة البداية الحقيقية التي استهدفت سوريا.

2. قرار مجلس الأمن رقم 1559 الذي صدر في 2 سبتمبر عام 2005 الذي يطالب بخروج القوات الأجنبية من لبنان في إشارة واضحة إلى سوريا ،و ينص القرار أيضاً على استعادة لبنان استقلاليته وسيادته، وان ينتشر الجيش اللبناني في كافة الأراضي اللبنانية ،وكان هذا القرار بمثابة عملية تفعيل لقانون المحاسبة السوري.

3. قرار مجلس النواب الأمريكي الذي يركز على قضية داخلية وهي حقوق الإنسان ،متهماً النظام السوري والإيراني بانتهاكهما ،لتكتمل بذلك سلسلة الاتهامات والضغوطات على دمشق وطهران بموضوع داخلي ،ولكنه ذو بعد عالمي وإنساني ،فضلاً عما يعنيه اللعب على الوتر الداخلي من تحريض للقوى الداخلية السورية والإيرانية وتهيئة الأجواء داخلياً لتقبل ما قد يتلو من أعمال ضد النظام.

ويمكن القول ،أن الضغوطات الخارجية التي وجهت ضد سوريا وإيران في لبنان قد شكلت منعطفاً جديدا في علاقاتهما مع لبنان، وفي إعادة صياغة المعادلات الداخلية في لبنان، وذلك للحفاظ على المصالح المشتركة السورية والإيرانية دون أي تدخل خارجي.

كان للمفاجأة الشديدة التي تعرض لها اللبنانيون ومختلف الأطراف العربية بشن عدوان إسرائيلي واسع النطاق على لبنان وقع صدمة كبيرة على كل من سوريا وإيران، وذلك لان الهدف الأساسي لهذه الحرب من وجهة نظر إسرائيل هي لبنان من الناحية العملية أما سياسيا فإن هدفها هو سوريا وإيران.

كانت مختلف دول العالم تتطلع إلى الكيفية التي ستتعامل بها الدولتان مع الهجوم الإسرائيلي الكاسح على لبنان، ولكن بعد وقوع الكارثة ونشوب الحرب بالفعل أصبح المهم والجدير بالتفكير والتخطيط هو مراحل ما بعد الحرب والذي بدأ في سيناريو نتائج العمليات العسكرية وانتهى بالتداعيات الناجمة عنها ،لذا كانت طهران ودمشق تدركان جيداً أنهما في مأزق وبالتالي قام كلا البلدين باتخاذ القرارات المتسقة وإن لم تكن متطابقة وذلك لموقع كلا الدولتين وطبيعة صلتها بالصراع مع إسرائيل (الرفاعي ،2006،ص148).

وقد بدأت المواقف السورية والإيرانية من الحرب الإسرائيلية على لبنان فيما يلي (راشد،2006،ص140-141):

1. توقيت إعلان المواقف :أخذت كل من دمشق وطهران وقتاً يعتبر طويلاً نسبيا – بمقاييس الأزمات والحروب-قبل إعلان موقف واضح من الحرب، فمرور الأيام قبل أن تعلن الدولة موقفاً رسمياً من حرب على حدودها أو ضد طرف موال لها ،يعد زمنا طويلاً ،ولكن سرعان ما لعب عامل المفأجاة بشن الحرب على لبنان إلى لجم السياسيتين السورية والإيرانية لفترة ،ربما كانتا تقومان خلالها بتحليل المواقف ودراسة إبعاده قبل إبداء رد فعل قد يأتي بنتائج غير مرغوب فيها.

2. تدرج المواقف :سارت مواقف الدولتين في منحنى صاعد ،انتقل من رفع مسؤولية إشعال الحرب على حزب الله، باعتبار أن خطف جنديين لم يكن يستوجب ذلك الرد الإسرائيلي المبالغ فيه إلى البعد الإنساني في الدمار الناجم عن العمليات العسكرية الإسرائيلية، ثم اتهام إسرائيل والولايات المتحدة بتعمد شن هذه الحرب وإنها كانت معدة سلفاً.

3. التعامل الجزئي الإيجابي: بمعنى عدم الرفض الكلي أو قبول كلي لما يجري من تطورات، أو أحداث وهي سمة اشتركت فيها سوريا وإيران بشكل كامل طوال

فترة الحرب وبعدها ،حيث كانت دمشق وطهران تبديان رفضاً أو تحفـضاً علـى مقترح معين (مثل مشروع القرار الفرنسي –الأمريكي لوقـف القتـال) دون أن يقتضي ذلك التحفظ إلى رفض كامل ونهائي وقد ظهرت السمة بوضوح مع نهاية الحرب وصدور القرار 1701 الذي لقي من الجانبين الـسوري والإيرانـي دوراً ايجابياً ،ولكن على الرغم من ذلك انتقدتا القرار بوجه عام واعتبرتـاه اقـل مـن المطلوب.

وهكذا خرجت المواقف السورية والإيرانية من الحرب الإسرائيلية على لبنان من تحت مظلة التحالف السوري – الإيراني وذلك باستناد التحالف إلى اعتبارات ومقومات فرضت على الدولتين أن ينتهجا مساراً واحداً من مسارات الحرب.

ب.الموقف المشترك الخاص بحزب الله:

ظهر حزب الله تحت وطأة الاجتياح الإسرائيلي للبنان عام 1982 ،وذلـك كإطار جامع للمجموعات الإسلامية الشيعية، المؤمنة بنظريـة (ولايـة الفقيـه) الممثلة بقيادة الإمام الخميني في حينه؛ مـن اجـل مقاومـة الغـزو الإسـرائيلي وإفرازاته ،ويمكن القول إن نشأة المقاومة الإسلامية قد سبقت نشأة حزب الله وان حزب الله خرج من رحم المقاومة (المديني ،1997،ص63).

بدأ الاعتماد الرسمي لتسمية حزب الله الثورة الإسلامية في إيران في أيـار عام 1984 حيث انشيء مكتب سياسي للحزب، ولم يعلن رسمياً عن الحـزب إلا في شباط عام 1985 في الرسالة المفتوحة التي شكلت ما يشبه ميثاقاً للحزب ومع ذلك بقي حزب الله بقيادته وبنائه التنظيمي الأول في عالم السرية ،وبقيت أسـماء أعضاء مجلس الشورى والهرمية التنظيمية في الحزب وآلية اتخاذ القرارات فيـه والتي ما تزال حتى الآن سرية (المديني ،1997،ص64).

يرتبط حزب الله ارتباطاً وثيقاً مع سوريا وإيران من حيث العقيدة والـسياسة والتنظيم وذلك بما يقوم به حزب الله بالمقاومة في لبنان وما أوصله إلى انجازات استطاع من خلالها أن يوسع قاعدتـه الجماهيريـة لتتجـاوز الطائفـة الـشيعية ،واستطاعت إيران وسوريا أن تقدما للحزب نجاحاً أساسيا للحزب مما أضاف قوة ملحوظة إلى مشروع الحزب السياسي والوطني.

تربط إيران صلة بحزب الله أقوى من صلة سوريا فيه، إذ أن إيـــران تمـــد حزب الله بالدعم المادي وتشاركه في الثوابت نفسها من دون أي اختلاف، ولم يكن هذا الحال في سوريا التي وان منحته الغطاء السياسي والدعم والتأييد وقفت علـــى مسافة من بعض خياراته ومنها رفض التسوية وإذا نجح حزب الله في النأي بنفسه عن الخلاف مع دمشق الملتزمة في السلام كخيار استراتيجي، على ما يجري على ألسنة مسؤوليها نجح في توطين ثوابتها داخل نسيج إستراتيجية الـــسياسية، وفـــي تحويلها إلى طاقة قابلة للاشتعال وفي الوقت نفسه الذي ظل فيه منتظمـــاً تحـــت سقف الثوابت العقائدية الإيرانية في موضوع الصراع ضد إسرائيل لم يفرط فـــي المواقف المبدئية لطهران لأن عنوانها الرسمي لدى الجمهور الحزبي والمجتمـــع ،لكنه لم يفوت فرصة استثمار البراغماتية السورية لأنها تفـــتح أمامـــه الطريـــق لانجاز الممكن الذي بغيره يصبح الواجب نفسه مـــستحيلاً (بلقزيـــز ،2000،ص 62).

فقد حدد حزب الله موقفه من إسرائيل في الرسالة المفتوحة في فبراير عـــام 1985 انطلاقاً من فهم عقائدي وتاريخي مؤداه أن هذا الكيان الصهيوني عـــدواني في نشأته وتكوينه، وقائم على أرض مغصوبة، وعلى حساب حقوق شعب مـــسلم وتؤكد الرسالة انه (يجب محاربة إسرائيل كي يعود الحق المغصوب إلـــى أهلـــه ،ويزول هذا الكيان من الوجود ،معتبراً أن الحزب لا يعترف بأي اتفـــاق لوقـــف إطلاق النار، أو أي اتفاق أو هدنه أو معاهده سلام وانه يدين كل مشاريع التسوية السلمية التي تضمن اعترافاً بإسرائيل وتقبل مقايضة الأرض بسلام، لأنها خيانـــة للشعب الفلسطيني ولقضية فلسطين المقدسة) (مزاحم ،1999،ص46).

ولكن على الرغم من الثوابت التي يتمسك بها حزب الله في رؤيته للـــصراع مع إسرائيل على أن الصراع هو صراع حضاري وديني وقومي، وإســـرائيل لا شرعية لوجودها ،وأي تسوية معها غير مقبولة وان جنوب لبنان ليس أغلى عنـــد حزب الله من القدس ويافا والخليل، فان حزب الله لم يكن بعيداً عن فكرة المساومة والتسوية المؤقتة مع إسرائيل ولو عبر وسطاء آخرين ،تشهد على ذلك مـــشاركته في تفاهم تموز عام 1993 وتفاهم 1996 ،اللذين كانا يقـــضيان بالحفـــاظ علـــى

تعريف الصراع بأنه صراع لبناني إسرائيلي وليس صراعاً – إسلاميا عقائدياً (جبريل ،2002،ص151).

وعلى أية حال، فيكاد يتفق بعض المحللين على أن حرب إسرائيل ضد حزب الله عام 2006 كانت حرب بالوكالة، وأنها حرب بين إسرائيل والولايات المتحدة من ناحية ،وسوريا وإيران من ناحية أخرى تنفذها إسرائيل ضد حزب الله والتي كانت مفأجاة قد تعرض لها اللبنانيون والأطراف العربية بشكل عام .

تختلف الرؤى والتقييمات لأسباب نشوب الحرب والطرف المسؤول عنها حيث أن بعض الكتابات رأت أن عملية حزب الله في 12 يوليو 2006 لم تكن سوى استدعاء متعمداً للحرب وأن حسابات إيران وسوريا تقف ورائها بيد أن موقف سوريا وإيران من الحرب وردود أفعالهما المتغيرة بتغير تطوراتها ،لا تمثل مواقف أو ردود أفعال طرف خطط وتعمد تفجير الحرب، والأهم من ذلك هو ما كشف عنه أمين عام حزب الله حسن نصر الله بعد انتهاء الحرب، عندما أعلن انه لو كان يعلم حجم ورد الفعل الإسرائيلي على عملية خطف الجنديين لما قام بها، بغض النظر عما كان إذا كان تصريحه يدل على ندمه على العملية أو على الخسائر والخراب الذي أصاب لبنان، فان الدلالة المهمة هي أن الحرب لم يكن مخططاً لها من جانب حزب الله أو محور إيران وسوريا خاصة مع تأكيدات مسئولي حزب الله المدعومة بتقارير غربية – إن واشنطن وتل أبيب كانتا تبيتان النية لشن تلك الحرب لكن بحلول خريف لعام 2006 ،وفق تقديرات الحزب (راشد ،2006،ص132).

وكون الحرب الإسرائيلية على لبنان حرباً بالوكالة نتيجة ارتباط طرفيها المباشرين بطرفين أو بأطراف أخرى لا ينفي أنها حرب فرضتها إسرائيل ومن ورائها الولايات المتحدة على حزب الله، لذلك فأن نقطة البدء في النظر إلى دور سوريا وإيران في تلك الحرب ومواقفهما منها ،تبدأ من أن دور الدولتين في تفجير تلك الحرب كان دور الملتقي للضربة الأولى، وأنها حرب شنت ضد وكيل إحداهما (إيران) على ارض لبنان التي لا تزال الأخرى (سوريا) تصارع للحفاظ على دورها ونفوذها فيها (راشد ، 2006،ص133).

لقد أسفرت الحرب عن فشل مطلق للجهود الإسرائيلية- الأمريكيـــة التـــي سعت من خلالها إلى كسر التحالف السوري –الإيراني المتمثل بحزب الله، لـــذلك تحولت تلك الجهود من وقف العمليات العسكرية، إلى العمل على مسارين آخرين متوازيين ،الأول هو استقطاب سوريا واستدراجها للانسلاخ من التحالف مع إيران ووقف دعمها وتأييدها لحزب الله، والثاني هو الضغط بقوة على الحزب من خلال تأليب قوى داخلية لبنانية عليه لدفعه إلى تقديم تنازلات والتخلي عن ثوابت ترتبط بمصادر قوته في الساحة اللبنانية خاصة ملف أسلحة الحزب، وواقع الحـــال انـــه يجري توظيف كلا المسارين لصالح الآخر حيث تسعى الاتصالات والرسائل التي تتلقاها دمشق من واشنطن وتل أبيب، إلى إقناع سوريا بأن الرهان على حزب الله لم يعد مضموناً وان إيران التي تقف وراءه وتدعم مواقف سوريا لن تستمر على هذا النمط ،إذا حصلت على أثمان مقبولة من ملفات أخرى أبرزها الملف النووي وفي المقابل تدرك إيران أن المواقف السورية ليست مطلقة وأن مـــساندة دمـــشق للحزب وتحالفها مع إيران ليس أبدياً ،والمعنى في ذلك أن الحرب الإسرائيلية على لبنان كانت عاملاً قوياً لاستعادة سوريا لدورها الإقليمي، والى تنامي دور إيـــران القائم أصلاً ،فإنها أيضا تفتح الباب أمام نوع من التفكير المنفـــرد لكـــل منهمـــا، تطلعهما إلى مصالح قطرية، ربما تتعارض أو على الأقل لا تراعى الاعتبـــارات المشتركة وموجبات التحالف بينهما (الرفاعي ،2006، ص150).

3.1.5 أزمة الخليج الثانية "الغزو العراقي للكويت " 1990 وحرب 1991 :

أقدم العراق، في صبيحة الثاني من أغسطس \ آب، من عـــام 1990 علـــى خطوة أكثر عنفا، بدخول قواته المسلحة إلى الكويت وإطاحته بالشرعية وتنصيبه حكومة موالية له، ثم إعلانه عن ضم الكويت، في صورة وحدة اندماجيـــة بـــين البلدين، فبالتالي إن مثل هذا الأجراء العراقي قد أخل بالنظام العربـــي المـــشترك الرامي إلى إيجاد حل عربي للنزعات العربية –العربية، وعدم إفـــساح المجـــال لتدويل أي من هذه النزاعات (الهواري ،1992، ص19).

ولكن هذه الأزمة أدت إلى ظهور محاور وتحالفـات جديـدة بـين الأقطـار العربية، واهتزت التجمعات الإقليمية كما اهتزت أيضا الجامعة العربية، وقامـت هناك بعض الحروب الدبلوماسية بين بعض الأقطار العربية، وكان أهم انعكـاس لهذه ألازمة يتمثل بالقضية القومية الأولى للعرب وهي قضية فلسطين، وخاصـة وان العراق نفسه عندما قام بالتنسيق مع منظمة التحرير الفلسطينية قد ربط حـل مسألة الخليج بحل مجمل قضايا الشرق الأوسط وعلى رأسها قضية فلسطين.

وقد يعتبر الغزو العراقي للكويت عملاً من أعمال العدوان وفـق المفهـوم الذي حدده قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 1974 كما انه انتهـاك أيـضاً لمبادئ الشرعية الدولية وللالتزامات العراقية تجاه الكويت بوصـفها دولـة ذات سيادة تربطها بها علاقات دبلوماسية منذ ما يفوق 30 عاماً، وان كان العراق قـد قصد من عملية الاجتياح تغيير الوضع القائم في المنطقة لمصلحته فـإن تعامـل النظام الدولي مع هذه الأزمة اظهر أن مفهوم (الشرعية الدولية) في حـد ذاتـه يعاني من أزمة حقيقية، ذلك أن النظام الدولي كان يعكس دائماً مصالح الطـرف الأقوى في العلاقات كما أن مفهوم الشرعية الدولية وظف دائماً في إطار تـوازن القوى سواء قبل الحرب العالمية الثانية أم بعدها (البزري، 1992، ص48).

أ. الموقف السوري من حرب الخليج الثانية 1991:

دانت سوريا غزو العراق للكويت في بداية الحرب وعملت على تطويـق المؤامرة التي بدأها النظام العراقي؛ إذ أصرت وزارة الخارجيـة بيانـاً بـرفض استخدام القوة بين الدول العربية ودعت أيضاً لحل الخـلاف العربـي بـالحوار والتفاهم، وقد جاء في البيان الذي دانت فيه سوريا الاجتياح العراقي للكويـت :" تنطلق الجمهورية العربية السورية في سياساتها العربية ، بأنه يجب أن تحل هـذه الأزمة عن طريق الحوار وضمن أطار الأسرة العربية وأن اسـتخدام القـوة أو التهديد بين الدول العربية ليس امراً مرفوضاً فحسب، بل يجـب أن يكـون مـن المحرمات ،فضلاً عن كونه يتناقض مع ميثاق جامعة الدول العربية، وقـرارات القمة العربية وميثاق الأمم المتحدة" (الدليمي ،1992 ،ص113).

نظر حافظ الأسد إلى إن هذه الأزمة عائقاً لتدهور العلاقــات العربيــة – العربية ،وحذر الأطراف المتنازعة من إضاعة الوقت في مسائل لا تخدم قــضية الصراع العربي- الإسرائيلي، وشدد أيضاً على سحب العراق قواته بشكل نهــائي من الكويت واعتبر أن هذا الغزو معارض تماماً للشرعية الدولية .

دعت سوريا إلى مؤتمر القمة العربي بان ينهي المشكلة فوراً إذ وجه وزير الخارجية السوري فاروق الشرع بتاريخ 1990/8/8م دعوة رسمية للقمة قائلا : " نظراً للتطورات المتسارعة الناجمة عن اجتياح القوات العراقية دولــة الكويــت ولما سيترتب على هذا الاجتياح من قيام تدخلات إسرائيلية وأجنبية واســعة فــي المنطقة فإن الجمهورية العربية السورية تطلب عقد مؤتمر قمة عربي طارئ في القاهرة المقر الدائم لجامعة الدول العربية"(بركات ،1992،ص156).

ووجه حافظ الأسد رسالة إلــى الــرئيس العراقــي صــدام حــسين فــي عام1991/1/12م أعلن فيها وقوفه إلى جانب العراق في حالة هجوم الحلفاء عليه ،بعد انسحابه من الكويت قائلا " قد يقول قائل إن العراق سيكون مستهدفاً بهجــوم حتى لو خرج من الكويت، إنني أريد أن استخدم في هذا الشأن عهداً اخوياً لاشك فيه أنه لو حدث ذلك بعد الخروج من الكويت فإن سوريا ستقف بكــل إمكاناتهــا المادية والمعنوية إلى جانب العراق في خندق واحد نقاتل معه بكل شدة وبأس إلى إن يتحقق النصر" (بيتر لان ،1998،ص350-351).

وهكذا فإن الموقف السوري من حرب الخليج الثانية كــان يتمثــل بانتقــاد السياسة العراقية التي أدت إلى إدخال الغرب في المنطقة العربية وبلا حــساسية وجعل لها أذرعاً طويلة في المنطقة والخليج العربي ونشر قواتها فــي المنطقــة للوقوف إلى جانب الكويت في الحرب وبالتحديد الولايات المتحدة الأمريكية التــي قامت بتمزيق الوحدة العربية.

ب. الموقف الإيراني من حرب الخليج الثانية :

حفل الموقف الإيراني لجمهورية إيران الإسلامية بالعديد مــن التحركــات الهادفة – علنياً- إلى الصمود والوقوف بجانب العراق وأرضه ضد أي تهديد ينال من سيادة العراق ارضاًوانساناً، وقد وصلت التحركات الإيرانية إلى درجة التنسيق

الدفاعي المشترك مع بعض الدول العربية كاليمن وليبيا والجزائـــر والـــسودان، بالإضافة إلى كوبا وكوريا الشمالية وفيتنام بهدف تشكيل جبهة للدفاع عن العراق تكون مناهضة لأمريكا وتضم فصائل إيرانية مع غيرها من الدول ، وقد أعلنـــت إيران موقفها من الأحداث الجارية على أرض الخليج فيما لو اشتعلت الحرب فقد صرح بذلك قبيل اندلاعها بأيام : (محمود واعظي نائب وزير الخارجية الإيراني) إن بلاده ستلزم الحياد إذا اندلعت الحرب بين العراق والقوات المتحالفة في الخليج (الدليمي ،1992،ص184).

أما موقف إيران أثناء الحرب فأنه يعتبر غير منسجم مع الموقف المعلـــن قبل الحرب بكل ما عليه من مآخذ، وذلك أن تصرفات القيـــادة الإيرانيـــة أثنـــاء الحرب وبعدها تنم عن رضى بكل الذي يجري على ارض العراق مـــن إهـــلاك للعرب والنسل ، وذلك بتأكيد بعض الدبلوماسيين من دول أوروبا والشرق الأوسط إن لإيران موقفاً مزيفاً وهو الذي تصرح به، ففي الوقت الذي تشدد في العلن على ضرورة وضع نهاية للحرب، نجدها في الخفاء تحث الحلفاء على مواصلة الحرب ضد العراق بكل صراحة (الهواري ، 1992، ص195).

في فترة الحرب وما بعد الحرب أرادت إيران أن تحسن صورتها المشوهة دولياً وإقليميا، فانتهزت إيران هذه الفرصة لأخذ مكانة إقليمية لها وذلـــك لحمايـــة نفسها من الزحف الأمريكي في المنطقة، خاصة أن إيران اعتبرت فـــي أنظـــار الغرب أكبر مهدد لمصالحهم في المنطقة العربية والشرق الأوسط خاصه؛ لـــذلك اعتبرت إيران نفسها إنها محايدة في هذه الأزمة مالم تتدخل إسرائيل والتي تعتبر أكبر خطر يهدد إيران في منطقة الشرق الأوسط.

وبعدها طوت إيران صفحة العداء مع العراق إلى غير عـــودة مـــادام أن العراق قد اعترف بخطئه، فراح يعلن تنازله عن كامل ما زعمه يوما ما حقوقـــاً عراقية لا تقبل الجدل، ولكن الحقيقة أن الموقف الإيراني له ظاهر وبـــاطن، إمـــا الظاهر فهو ما أعلنه قبل وأثناء الحرب، أما الباطن فهو هذه المشاركة الـــضمنية أحياناً والمباشرة أحياناً في القـــضاء علـــى خـــصمه اللـــدود العـــراق (البـــزاز ،1993،ص179).

4.1.5 الغزو الأمريكي للعراق عام 2003:

بعد أن نجحت الولايات المتحدة الأمريكية في تغيير نظام طالبان – ومن ثم الإتيان بحكومة أفغانية بقيادة كرزاي، قامت إدارة بوش الابن بتحذير العديد من دول العالم وخاصة الدول العربية ومنها العراق التي قامت الولايات المتحدة بتهديدها، ومطالبة مجلس الأمن باتخاذ قرار ضده يسمح بإجراء تفتيش ضمن آليات وبرامج وشروط تتجاوز كل المبادئ السيادية للعراق، بقصد إخضاعه للإدارة الأمريكية ونزع قدراته الذاتية –كما تطالب الإدارة الأمريكية بأن يسمح قرار مجلس الأمن بمعاقبة العراق(سعد ،2004، ص65).

لا يخفى إن استهداف العراق إنما يأتي لتعزيز إستراتيجية أمريكية جديدة تدعو إلى استبدال الشرعية الدولية وإرادة المجتمع الدولي بالشرعية الأمريكية الدولة الأقوى بالعالم، فالولايات المتحدة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وتحديداً بعد انتهاء حرب الخليج الثانية أعلنت على لسان رئيسها، بوش الأب أن العالم سيشهد نظاماً عالمياً جديداً، ويبدو أن النظام الجديد الذي تريده الإدارة الأمريكية نظاماً ذا صبغة أمريكية، ولذلك تسعى الولايات المتحدة الأمريكية جاهدة لإضعاف مراكز القوى،حتى المحتملة منها، وذلك لسيطرتها على أهم مراكز ومنابع الطاقة في العالم، عصب الصناعة الأمريكية (سيمونز، 2004، ص26).

لقد بدأت عملية غزو العراق في20مارس عام 2003 من قبل قوات الائتلاف بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية بذريعة امتلاك العراق أسلحة الدمار الشامل، والتي لم تعثر عليها فرق التفتيش في العراق التي دامت ستة أشهر مستمرة في البحث عنها ولكن من دون جدوى، وعندها قامت الولايات المتحدة بإصدار قرار مجلس الأمن رقم 1441 الذي دعا إلى عودة لجان التفتيش عن الأسلحة في العراق، وبعدها أدانت الولايات المتحدة العراق بأنها دولة إرهابية بقيادة شخص إرهابي (صدام حسين) والتي كان لها يد في أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام 2001، فبالتالي وضعت الولايات المتحدة هذه الأسباب الوهمية لوجود شرعية دولية لغزوها للعراق (شميط، 2005، ص41).

استطاعت الولايات المتحدة الحصول على التأييد لحملتها لغزو العراق من تسعة وأربعين دوله وكان هذا الائتلاف يتكون 80% ،من القوات العسكرية للولايات المتحدة وبريطانيا، أما ما نسبته 20% فكانت من نصيب الدول الأخرى والتي ساهمت بأعداد صغيرة وقوى (غير قتالية) ، ولكن كان السبب من وجودها زيادة الدعم للرأي العام العالمي على شرعية الغزو الأمريكي للعراق والتي بدأت تنحصر وتتراجع بعد سحب بعض الدول قواتها العسكرية من العراق (سيمونز،2004،ص30).

أ. الموقف السوري من الغزو الأمريكي على العراق :

وكان للموقف السوري بعد ذلك بتحديد خياراته إلى جانب الشرعية الدولية والتضامن مع الشعب العراقي ضد العدوان غير المبرر شرعياً وقانونياً وأخلاقياً، وأن الضغوط وحملات الابتزاز التي تمارس عليها لن تغير من موقفها لأن معارضتها للعدوان تتم في إطار نظرتها لشعب شقيق؛ لقناعتها إن هذا العدوان الذي يعمل على إخضاع العراق لسيطرته ضمن مخطط يرمي إلى فرص الهيمنة والسيطرة الأمريكية والإسرائيلية على المنطقة وترتيب أوضاعها بما يخدم مصالحها في المنطقة (سعد، 2004، ص133).

قامت سوريا بمواصلة التحرك الشعبي العربي لتعبئة الرأي العام بحقيقته بما يهدف إليه المعتدون للوصول إلى جبهة شعبية عربية متراصة تدعم العراق، ويكون لها دوراً في تلائم الوضع الرسمي العربي من ممارسته لتطلعات الشارع العربي في الدفاع عن الأمن القومي العربي، كل ذلك يتطلب مزيداً من التنسيق بين أحزاب التنظيمات الشعبية العربية لوجود حالة من النهضة العربية لترسيخ ثقافة المقاومة كخيار للمواطنين العرب في الدفاع عن أراضيهم ووطنهم.

دحضت سوريا الادعاءات الأمريكية وأكدت مواقفها الثابتة الرافضة للحرب الأمريكية على العراق والعدوان غير الشرعي، وأوضحت سوريا أن خيارها هو الشرعية الدولية والتضامن مع الشعب العراقي في تضامنه ضد العدوان، فالمطلوب من كل العراقيين في مختلف التنظيمات والتجمعات الوطنية العراقية التي تعمل معاً في إطار موحد متجاوزة كل ظروف الماضي وسلبياته لتحرير

العراق من المحتلين الجدد، ولكي يقرر الشعب العراقي مصيره بنفسه دون أي تدخل من الخارج.

وأخيراً نظرت سوريا إلى الحرب الأمريكية على العراق بأنها لم تكن سوى ذريعة للتدخل في المنطقة، وتأثيرها على مصالح الدول العربية وخاصة دول محور الشر التي وضعتها الولايات المتحدة ومنها سوريا، وبالتالي دعت سوريا إقامة عمل سياسي موحد يستند إلى منطلق وطني ومستعد لمواصلة مقاومة المحتلين وتجاوزاتهم لإرادة الشعوب العربية واقتحام أراضيهم (مدن، 2005، ص44).

ب. الموقف الإيراني من الحرب الأمريكية على العراق :

تشابه الموقفان السوري والإيراني من الحرب الأمريكية على العراق؛ إذ اعتبر كل من الطرفين أن الحرب غير شرعية ومهددة لمصالح دول المنطقة وخاصة سوريا وإيران، ولذلك كان الرفض التام للحرب من أبرز التداعيات التي نادت بها سوريا وإيران ضد الولايات المتحدة الأمريكية . فكان موقف الجمهورية الإسلامية الإيرانية معارضاً للحرب، لتخوفها ً من خطورة الحرب على المنطقة وتداعياتها السلبية على أوضاعها الأمنية والاقتصادية والداخلية، ولكنها في نفس الوقت كانت مدركة ومقتنعة بحجم قدرتها على التأثير سلباً وإيجاباً على قرار الحرب ضد العراق، وأنها لا تمتلك شيئاً ليمنعها وإن أفضل ما تستطيع فعلة في هذه الظروف هو محاولة التخفيف من تداعياتها، ومن جهة أخرى كانت معارضة إيران لهذه الحرب خوفاً من أن تكون هي الهدف التالي بعد غزو العراق، معلنة تخوفها من تداعيات الحرب القادمة وآثارها على اقتصادياتها وأوضاعها الأمنية وعبئها النفسي على شعوبها ومعربة عن توجهات طبيعة الأهداف الأمريكية من وراء هذه الحرب (شميط ،2005،ص188).

من الممكن القول أن إيران نجحت في أن تكون من بين الرابحين من نتائج الحرب الأمريكية على العراق، والتي كانت حرباً بين شريكين تحالفا ضدها في حرب الثماني سنوات (الحرب العراقية الإيرانية)، حيث عملت على إغلاق حدودها مع العراق والتي يمكن اعتبارها خطوة وقائية منعا لحصول ثغرات قد

تعطي طابعاً للدعم الرسمي لإيران، وكذلك اعترفت بمجلس الحكم الانتقالي بعد أن أبدت حسن نوايا تجاهها مترجمة بذلك سياسة حسن الجوار التي تحرص عليها، وإعلانها عن مساعدتها العراق وشعبه، وأعربت في الوقت ذاته من موقفها الرافض للاحتلال الأمريكي من باب أيدلوجي ومبدئي على ضرورة ترك الشعب العراقي يقرر مصيره، وإشراف الأمم المتحدة على ذلك، وكذلك دخولها إلى خط دعم المقاومة وعدم تحويل الساحة العراقية إلى ساحة مواجهه لها من قبل مجاهدي خلق الذين تطلق عليهم صفة المنافقين (مدن، 2005، ص52).

وإن سبب رفض إيران للحرب على العراق يعود إلى رغبة إيران بعدم وقوع بغداد تحت سيطرة الأمريكان؛ مما يجعل إيران تقع بين كماشة عسكرية وسياسية تهدد وحدة إيران الجغرافية والسياسية، فبالتالي قاومت إيران هذا الاحتلال من أجل الحفاظ على أمنها القومي وإبقاء مصالحها الإقليمية على عافيتها .

5.1.5 مشروع الشرق أوسط الكبير

أ. مفهوم الشرق الأوسط :

ما يزال المفهوم الإقليمي للشرق الأوسط غير واضح المعالم أو محدداً، فعندما نقول الشرق الأوسط يجب تحديد أبعاده الجغرافية، إلا أن ذلك يصعب تحديده لاختلاف الآراء وفقاً للمصالح والأبعاد الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية لكل دولة، وبشكل عام فإن المفهوم للشرق أوسطية مفهوم طارئ دخل حديثاً على الأدبيات الاقتصادية والسياسية العربية، ولا يشكل أي مضمون حضاري أو اجتماعي أو تاريخي لاسيما بالنسبة إلى الشعب العربي، ويعود في بعده التاريخي إلى المرحلة الاستعمارية التي عاشتها الدول العربية، وبعده الجغرافي يتغير مع تغيير مراكز القوى على الساحة الدولية، وبالتالي ستتغير عناصره وبعده الإقليمي وفقاً لتغير مراكز القوى على الساحة الدولية (الهادي ،2008،ص109).

بدأت التداعيات لمشروع الشرق أوسطي الذي تبنته إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية قبل صيف 1990 الذي شهد غزو العراق للكويت وما تلاه من

حرب، وبعد أن نشبت حرب الخليج الثانية (1990-1991) بـــرزت متغيـــرات جذرية متعددة، دولية وإقليمية وغربية، أسهمت في تكوين حالة جديدة في المنطقة العربية اتسمت بالسيولة في الأفكار والرؤى والآفاق، وشـــرعت الأبـــواب أمـــام مختلف التوقعات والتطورات، وكان أبرز إفرازاتها وأخطرها أن خلفـــت فراغـــاً استراتيجيا في منطقة الشرق الأوسط (علما ،2008،ص235).

طرح مشروع الشرق أوسطي بعدما كتبة شمعون بيريس في كتابه (الشرق أوسط الجديد) في عام 1991، والذي وضـــع فيـــه نهايـــة للـــصراع العربـــي الإسرائيلي، وبناء شرق أوسطي جديد وسوق شرق أوسطية .

يتألف المشروع من شقين اقتصادي وامني، وذلك بوجود (ســـوق مـــشتركة وهيئات مركزية مختارة على غرار الجماعة الأوروبية، ويقوم على أربعة عوامل :الاستقرار السياسي والاقتصادي والأمن القومي وإشـــاعة الديمقراطيـــة ويريـــد بيريس تحقيق إسرائيل العظمى الاقتصادية بدلاً من إسرائيل الكبـــرى الجغرافيـــة بقولة:(إن إسرائيل تواجه خياراً حاداً بين أن تكون إسرائيل اعتماداً علـــى عـــدد الفلسطينيين الذين تحكمهم أو أن تكون إسرائيل اعتماداً على حجم الـــسوق التـــي تحت تصرفها) (الحريري ،2008،ص151).

ومن مشروع الشرق الأوسط الجديد مع شمعون بيريس إلى مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي طرحه الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب، وذلك في خطابه أمام الكونغرس بأن الولايات المتحدة سوف تضع مخططات وتحولات في سياستها تجاه الشرق الأوسط بقوله :(إن الولايات المتحدة تبنـــت سياســـة جديـــدة وهـــي إستراتيجية متقدمة للحرية في الشرق الأوسط وهذه الإستراتجية ســـتتطلب نفـــس المثابرة والجهد التي أثبتناها من قبل (علما ،2008،ص238).

ب. المخاطر المحتملة لمشروع النظام الشرق أوسطي على سوريا وإيران:

يمكن استخلاص المخاطر التي يحتملها البعد الأمني لمشروع النظام الشرق أوسطي وتركيزها على ما يلي (علما، 2008، ص149) :

1.أنه أصبح واضحاً أن غرض الخطة الأمريكية-الإسرائيلية من إقامة نظام الشرق أوسطي هو نزع الهوية القومية من الوجود العربي، وتحويل المنطقة من موطن للأمة العربية إلى مكان لشعوب شتى تجمعها هوية إقليمية ومصالح .

2. إن الآثار المباشرة للبعد الشرق أوسطي على الأمن القومي العربي يمكن أن يتجسد بصورة رئيسية فيما يلي :

1) طي بنية الأمن القومي العربي، مفهوماً وأجهزة وآليات ومسائل .

2) ربط أمن بعض الدول العربية بقوات أجنبية، وفي ذلك هدر للسيادة الوطنية، وخضوع لإرادات دول تلك القوات الأجنبية والتي تتمثل في (أمريكا،إسرائيل، تركيا).

3) إفراغ النظام العربي من مضمونة الاستراتيجي الأمني، لتتحول شعوبه من كيان أمة واحدة إلى شعوب ناطقة باللغة العربية .

4) تعرض الدول العربية للتجزئة والتفكك وإثارة الفتن والنزاعات المختلفة.

ج. الموقف السوري من مشروع الشرق أوسطي:

تتفاوت الرؤى السورية وسياساتها تجاه المشروع الشرق أوسطي مابين مؤيد ورافض ولكن بشروط معينة. وقد انطلق المؤيدون من رؤية مصلحيه للتحولات العالمية مؤداها أن تلك التحولات تدفع في اتجاه إعادة بناء النظام الإقليمي المشرقي ،وأنه من الضروري العمل مع تلك التحولات للاستفادة منها لأخذها ،وكذلك انطلق المؤيدون من تصور أن الشرق أوسطية ليست مباراة صفرية ولكنها تنطوي على مكاسب متبادلة لجميع الأطراف وان ما اخفق العرب في تحقيقه على مدار نصف القرن الأخير يمكن أن يحققه مشروع الشرق أوسطي. وأخيرا فقد أكد المؤيدون على أن مساحة واسعة لحرية الحركة والمناورة في إطار المشروع الجديد وانه من جهة أخرى يمكنها أن تملي على الطرف العربي سياسات معينة ، ومن ثم فإن العرب سيأخذون من هذا المشروع ما يتفق مع مصالحهم . أما الرافضون فقد انطلقوا من رؤية تاريخية للمشروع الشرق أوسطي باعتبارها امتدادا لمشروعات الهيمنة الاستعمارية التي طرحها الغرب في أوائل الخمسينات من القرن العشرين وانه أيضاً جزء من إستراتيجية غربية كبرى

ممتدة للهيمنة على العرب ،وبالتالي فإن مشروعات من هذا النوع ليست إلا مباراة صفرية يخسر فيها العرب لصالح الكيان الصهيوني والغرب وبذلك يخسر العرب تكاملهم وهويتهم وثقافتهم ويتم تذويبها في إطار جغرافي اكبر (الحريري ،2008،ص158-159) .

د. الموقف الإيراني من مشروع الشرق أوسطي :

لم تنجرف إيران وراء التسميات الأمريكية للشرق الأوسط التي ابتكرتها إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية مثل الشرق الأوسط الكبير، والشرق الأوسط الموسع، والشرق الأوسط الجديد ، فبالتالي هي لا تنظر لتسميته ولكن تركز اهتمامها بوظيفة الشرق الأوسط ومدى استقرار مصالحها ونفوذها فيه .

وفي إطار هذا الفهم لا يعتبر الشرق الأوسط من المجالات الجيوسياسية المهمة لإيران، كما أن إيران لا تعارض عملية التسوية السلمية في الشرق الأوسط والدليل على ذلك ما يحدث الآن من مفاوضات بين سوريا وإسرائيل ، مع العلم أن علاقة وثيقة تربط بين سوريا وإيران كان من المكن أن تؤثر على مسار هذه المفاوضات من قبل إيران ،وتعتبر إيران القضية الفلسطينية قضية تهم العالم الإسلامي وإيران ولكنها تهم الفلسطينيين بالأساس، وقد أشار الرئيس الإيراني احمدي نجاد وقبله رفسنجاني إلى إمكانية قيام حكم فلسطيني إلى جانب الحكم الإسرائيلي كخطوة نحو تحقيق الهدف النهائي، واعتبر قيام الحكم بمثابة خطوة ايجابية، وهكذا أفادت السياسة الإيرانية الرسمية بأنها تصنف في خانة السياسة المصرية مع قدر من التشدد فيما يتعلق بالأولوية لتسوية القضية الفلسطينية ولكن في نفس الوقت نجد أن هنالك تياراً من المثقفين الإيرانيين تعبر عنه قيادات الثورة الإيرانية ويرفض التسوية السلمية والمشروع الشرق أوسطي فعندما أعلنت دول مجلس التعاون الخليجي إنهاء بعض أشكال المقاطعة للكيان الصهيوني في إطار الترتيبات الشرق أوسطية الجديدة، وأعلن آية الله خامنئي إدانة هذا القرار باعتباره خيانة عظمى للإسلام والعرب والفلسطينيين (الخالدي ، 2008،ص34).

ومن ثم فإن إيران تتميز بسياسة محددة تجاه قضية الشرق أوسطية تركز على معارضة المشروع إذ لم يسبقه ترتيب للقضايا السياسية والأمنية العربية ،كما

أنها تتميز بتنوع الرؤى السياسية غير الرسمية، مابين رؤية فكرية قوامها قبـــول المشروع ورؤية أخرى ترفض المشروع بأسره .

2.5 المبحث الثاني :المواقف والقضايا العالقة

يوجد بعض القضايا العالقة في العلاقات السورية الإيرانية، والتي لـــم تـــشكل علاقات تنافرية أو صراعية بين الدولتين، وذلك لأن عوامل التقارب أقوى بكثيـــر من عوامل الاختلاف هذه، ومن أهمها:

1.2.5 احتلال إيران للجزر الإماراتية الثلاث:

لم يبرز الخلاف بين العرب والإيرانيين على توصيف الخليج بأنه عربـــي أو فارسي فحسب بل أيضاً على ملكية الجزر الثلاث، حيث بدأت إيـــران بـــاحتلال الجزر الثلاث وهي(ظاهر، 2001م، ص152):

1. طنب الكبرى: ومساحتها 9كم2 ولا يتجاوز عدد سكانها ســـبعمائة نسمة.
2. طنب الصغرى: ومساحتها 2 كم^{2} والتي تخلو تقريباً من السكان.
3. أبو موسى: ومساحتها قرابة 20 كم^{2} وعدد سكانها زهاء ألف نسمة

وقد احتلت إيران جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى قبل يوم واحد من انسحاب بريطانيا من الخليج في الثلاثين من شهر نوفمبر 1971م، وهما تابعتـــان لإمارة رأس الخيمة القريبة من مضيق هرمز، منذ أن غزت إيران الجزر أبقـــت جزءاً من سكانها وطردت الباقين أما جزيرة أبو موسى فكانت الأهم لإيران حيث قامت باحتلالها في نوفمبر أيضاً في عام 1971م، والتي تعتبرها مقسمة بالتساوي تقريباً بين الشارقة وإيران وقامت إيران بإخلاء الجزيرة من مواطني الإمـــارات، وذلك لحاجة إيران لهذه الجزيرة والتي تبعد 70كم من شواطئها (رضا، 2001م، ص27).

وفرضت إيران إدارة عسكرية لضمان حماية الجزر الثلاث وعلى سكانها الإيرانيين الذين تصل أعدادهم إلى نحو ألف وخمسمئة إيرانياً، ونـــصبت عليهـــا قواعد لصواريخ سيلك وورم الصينية الصنع واعتبرت إيران الجزر الثلاث جزراً

إيرانية تسرى عليها كل الأنظمة والقوانين الإيرانية دون النظر إلى وجود أقلية عربية عليها تدين بالولاء لدولة الإمارات العربية المتحدة (ظاهر، 2001م، ص153).

وآخر المطاف تمكنت إيران من أن تفرض على إمارة الشارقة اتفاق عام 1971م الذي يعترف بوجود أمني لإيران في الجزيرة وينص على أن (رضا، 2001م، ص28):

1. تصل قوات إيرانية إلى أبو موسى وتحتل مناطق ضمن الحدود المتفق عليها من الاتفاق.
2. تكون لإيران ضمن المناطق المتفق عليها والمحتلة من القوات الإيرانية صلاحيات كاملة ويرفرف عليها العلم الإيراني.
3. تمارس الشارقة صلاحيات كاملة على باقي أنحاء الجزيرة ويظل علم الشارقة مرفوعاً باستمرار فوق مخفر شرطة الشارقة.

مع وجود كل هذه العلاقات والروابط الحسنة بين سوريا وإيران، إلا أنه من الطبيعي أن يكون لكل بلد مصالح مستقلة عن البلد الآخر وذلك بحسب اختلاف الجغرافيا والقومية والايدولوجيا، فسورية مثلاً ذات أيدلوجية قومية داعية إلى إتحاد الدول العربية، وهو بالتالي يثير النزعة القومية لدى الدول غير العربية بما فيها إيران وهذا ما يجعل سوريا أمام خيارين أحلاهما مر في قضايا عدة، مثل قضايا الجزر العربية الواقعة في الخليج العربي والتي تطالب بها الإمارات العربية المتحدة فالموقف السوري يكون في مأزق أمام هذه القضية وهذا ما يجعل علاقتها مع إيران في مأزق يصعب الخلاص منه، كما أن دعم طرف على حساب آخر معناه تحسين العلاقات مع طرف وقطعها أو تأزمها مع الطرف الأخر، وهو ما لا تجنده السياسة القائمة على الاعتدال والموازنة بين الأمور.

موقف سوريا من إيران جراء احتلال الجزر الثلاث (أبو موسى ،طنب الصغرى، طنب الكبرى) فأنه يتمثل بالرفض التام وذلك بأن سوريا ترى أن إيران لم تجد قوة عربية تتمثل في جبهة متماسكة قوية لتواجهها، والأكثر مأساة أن المواقف العربية حتى بعد احتلال الجزر الثلاث لم تكن ايجابية لبعض الدول ،

فكل ما فعلته بعض الدول العربية هو كلام لا يحرك شيء في هذه القضية علماً بأن بعض الدول ادعت القومية ولكن لم تستطع أن تفعل شيئاً مع إيران غير التنديد والاحتجاج والاستنكار فقط إلى فترة وجيزة (روس ، 1993،ص488).

وقد أكدت سوريا موقفها بأن موضوع الجزر الثلاث لا يخص رأس الخيمة أو منطقة الخليج وحدها وإنما هو موضوع قومي عربي تعود مسؤولية العمل من اجل هذه الجزر على العرب أجمع وتعلن سوريا أيضا تمسكها بأي قرار تتخذه الدول العربية وتلتزم به وتتعهد بتنفيذه وتطالب بأن يحظى هذا الموضوع بأكبر قدر من الاهتمام من جانب الدول العربية بحيث تشعر إيران بان الدول العربية جادة ومهتمة وإنها تواجه جبهة عربية قوية وتؤكد أن المصلحة العربية تتطلب وجود موقف عربي موحد باتجاه الجزر الثلاث (روس ، 1993 ، ص 489).

ورأت سوريا أن احتلال إيران كان باستعمال القوه والتهديد تجاه الجزر الثلاث، خرقاً للأمن العربي الأمر الذي أدى إلي تردي العلاقات السورية - الإيرانية وذلك بما يلي (رضا، 2001، ص 49)، ولكنه لم يهدد تلك العلاقات:

أولا : التأكيد على عروبة الجزر الثلاث (أبو موسى ، طنب الصغرى ، طنب الكبرى) وأنها جزء من الوطن العربي بحكم واقع التاريخ والقانون والشرعية الدولية وأن حق السيادة على هذه الجزر هو حق عربي مطلق.

ثانيا: إدانة هذا الاحتلال الإيراني لجزء من الأرض العربية بالقوة مما يهدد الأمن والاستقرار في المنطقة وتحاشي إيران لميثاق الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية والمعاهدات الدولية.

ثالثا : إن الاحتلال الإيراني للجزر الثلاث أدى إلى توتر العلاقات العربية – الإيرانية ووصولها إلى حالة الخطر وبالتالي هذا يؤدي إلى تراجع العلاقات السورية – الإيرانية ، وتجنب لذلك يجب على إيران أن تعيد النظر في موقفها تجاه جزر الثلاث.

وصفوة القول أن قضية احتلال إيران للجزر الثلاث قد أخذت دوراً في تنافر العلاقات السورية – الإيرانية وذلك لأن هذه القضية هي قضية عربية لا ترضى بها الدول العربية، وبالتالي أقدمت سوريا على الرفض الكامل للاحتلال

الإيراني لهذه الجزر، لتثبت سوريا لإيران بأنه مهما كانت علاقة سوريا بها فــإن هذا لا يعني أن تمس إيران الضرر بأي طرف عربي، وذلك بمنطلــق القوميــة العربية للتحالف العربي ضد أي قضية تمس العرب ككل.

2.2.5 البرنامج النووي الإيراني :

حظي البرنامج النووي الإيراني بالاهتمام منذ حقبة نظام الشاه عندما خطط له لبناء عدد من المفاعلات النووية التي تنتج ما يزيد عن 20 مليار كيلو واط من الطاقة، إلا أن هذه الاهتمامات باءت بالفشل وذلك بعد انتصار الثورة عام 1979 وتم التخلي عن هذه الخطط.

وبعد نجاح الخميني في إقصاء الشاه، رأى أن إيران يجب أن تتنحى جانباً عن البرنامج النووي الإيراني المسبق في عهد الشاه وذلك لأسباب دينية، ووافقت القيادة التابعة للخميني على هذه التعاليم والخطط السياسية التي تنص علــى عــدم تطوير البرنامج النووي وتوسيع طاقته، وذلك لأن هذا البرنامج يلتهم إلى حد كبير الكثير من الموارد المالية لدى إيران، والتي تصطدم مــع تطــويره للاحتياجــات المالية في الصناعات المهمة كالنفط والغاز والتي تحتاج إلى عشرات المليــارات من الدولارات (نوار ، 2008 ،ص22).

ولكن مع بداية الحرب العراقية الإيرانية بدأت أفكــار الخمينــي وقيادتــه تتراجع عن الموقف الذي اتخذته تجاه البرنامج النووي، وبدأت هذه الأفكار بإعادة البرنامج النووي الذي خطط له في عهد الشاه وبدأت الخطط والمشاريع المتعلقــة بالمفاعل النووي تتطور وتتوسع وذلك عندما توصل المسؤولون الإيرانيون إلى أن المفاعل النووي ضرورياً لإيران نظراً للتزايد المستمر في الحاجة إلــى الطاقــة وخوف إيران من نضوب الموارد النفطية في المستقبل القريب (نــاجي ،2006، ص176).

فبعد الحرب العراقية الإيرانية عام 1988، طلب وزير الخارجية الأمريكية وارن كريستوفر الدول الأوروبية بعدم بيع إيران معدات متقدمــة وذلــك لوقــف مساعيها للحصول على أسلحة نووية، ثم بعد ذلك رفع كريستوفر وتيرة التهديــد

بعد عام 1993 قائلا:(تنطوي جهود إيران لامتلاك السلاح النووي على أخطـــار هائلة، وكل عضو في المجتمع الدولي له مصلحة في إفشال هذه الجهود ولا مجال للتهاون). وتوقعت في الفترة نفسها وكالة الاستخبارات الأمريكيـــة المركزيـــة أن تحصل إيران على السلاح النووي عام 2000، ثـــم ابتعـــد ذلـــك التوقـــع إلـــى عام2004، وركزت الاستخبارات الإسرائيلية على التقديرات نفسها في عام 2005 (عتريس ،2008، ص226).

وهكذا بدأ التهويل من البرنامج النووي الإيراني في مطلع التسعينات مـــن دون أي دليل على عدم سلامة البرنامج النووي الإيراني، أو مدى خطـــورة هـــذا البرنامج على الساحة الدولية، خوفاً من تحوله في فترة من الفترات إلى برنـــامج عسكري إيراني يهدد المصالح الأمريكية والغربية في منطقة الشرق الأوسط .

عندما شعرت إيران بالخطر الأمريكي على برنامجها النووي قامت إيـــران بالتفاوض مع الدول الكبرى لتخفيف حدة التوتر، ففي عام 2003 قامـــت إيـــران بالتفاوض مع الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا وألمانيا كمبادرة (حسن النوايا) لتأكيد سلمية برنامجها النووي، فاستجابت إيران لوقف تخصيب اليورانيوم طـــوال فترة التفاوض ولعدم متابعتها الأبحاث العلمية في المجال نفسه، كما وافقت أيـــضا في بيان مشترك – فرنسي – بريطاني – ألماني مع إيران في 2003/10/22 على توقيع البرتوكول الإضافي الذي يسمح لمفتشي الوكالة الدوليـــة للطاقـــة الذريـــة بالتدقيق في كل أنشطة إيران النووية (نوار ،2008 ،ص25).

ولكن على الرغم من التوقف عن التخصيب والتوقيع على البرتوكولات من الجانب الإيراني، إلا أن سوريا كانت قلقة بأن المفاوضات الإيرانية الأمريكية لـــن تصل إلى نهاية جيدة على مستوى من المرونة والتفاوض في إزالـــة الغمـــوض والتشكيك في الأهداف النهائية للبرامج النووية فاستمرت أزمة الثقة، وكانت سوريا لها الرغبة في إعادة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن كما رغبت الولايات المتحدة ليصدر القرار 1696- في 31تموز 2006، الذي أمهل إيران شهراً لوقف التخصيب وفي حال عدم قبولها بذلك،سيتخذ مجلس الأمن التدابير الملائمة بموجب

المادة 41 من الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة لإقناع إيران بالامتثال لهـذا القرار (عتريس ، 2008 ، ص230).

اعتبرت إيران بلسان رئيسها احمدي نجاد أن القرار لا قيمة له ،وإنهـا لـن تتخلى عن التكنولوجيا النووية تحت (التهديد والقوة) ، الأمـر الـذي أدى إلـى إصدار مجلس الأمن القرارات الدولية الثلاث 1737 و 1747 و1803بين عامي 2006 و 2008 بمعدل قرار كل سنة وهي تنطوي على رزمة من العقوبات فـي حق شخصيات ومؤسسات عسكرية ومصرفية إيرانية، ولكنها تشتمل في الوقـت نفسه، على إجراءات تحفيزية تؤكد حق إيران في تطوير الطاقة النووية لأهـداف سلمية ،كما تؤكد التزام تعليق العقوبات في حال التزمت إيران تعليـق تخـصيب اليورانيوم (فياض ،2008 ،ص107 -108).

ولكن إيران ومازالت حتى الآن مصرة علـى امتلاكهـا للـسلاح النـووي فالاتجاهات المستقبلية لإيران لامتلاكها السلاح مازالت مفتوحة تحكمها افتراضات ومتغيرات كثيرة ومتنوعة، ولكن بشكل عام ،يجب تقييم السعي الإيراني لامـتلاك السلاح النووي وذلك حرصا على منطقة الشرق الأوسط في ظل الظروف التـي تعيشها المنطقة العربية وإدراك مدى خطورة هذا السلاح على العـالمين العربـي والإسلامي.

أ.موقف سوريا من البرنامج النووي الإيراني :

لقد وقفت سوريا مترددة ومعارضة بعض الشيء لامتلاك إيران الـسلاح النووي، ورأت أيضا الضرورة القصوى للاستمرار في المطالبة بتخلي إسـرائيل عن سلاحها النووي، وذلك لأن سوريا تنظر بأن الدول العربيـة لا تـستطيع أن تعارض ما أعلنته إيران عن الاستخدام السلمي للطاقة النووية وحقها في تطـوير أبحاثها والأخذ بالتطور العلمي الحديث وبتوليد الطاقة، ولكن هنـاك تخوفـاً مـن امتلاك إيران السلاح النووي ،بما سيترتب عليه دور إقليمي فاعل والـتحكم فـي سياسات المنطقة، فما زال هناك تخوفاً من توجهاتها الدينية وحكم رجـال الـدين المتشددين حلمهم في أن موجة الثورة الإسلامية ستصل قريباً إلى العـالم بأسـره (الجمال ،2006، ص48).

أما عن الموقف السوري الرسمي فهي لا تقبل بظهور قـوة نوويـة فـي المنطقة وترى أهمية التوصل إلى حل دبلوماسي لأزمة الملف النووي الإيراني مع الإشارة إلى ضرورة إخلاء منطقة الشرق الأوسط من السلاح النووي وبهـذا لا يختلف موقف سوريا عن موقف الدول العربية الخليجية مـع ضـرورة مطالبـة إسرائيل بنزع أسلحتها النووية، ولكن الكتاب والمفكرين السوريين يختلفون بين من يرى أن العرب يخطئون إن تصوروا أن الرادع النووي الإيراني سيكون في خدمة قضاياهم وبين من يرون أن لا داعي من القلق من أي تهديـد فارسـي (نـاجي ،2006 ،ص 178).

ولكن الدول العربية بشكل عام وسوريا بشكل خاص ليست على يقين ممـا تملكه إيران بالفعل من أسلحة الردع ،وتتخوف مما يمكـن أن تفعلـه الجبهـات الداخلية وأنظمة الحكم العربية التي تواجه تحديات لم تواجهها مـن قبـل بـسبب إصرار الولايات المتحـدة علـى عمليـات الإصـلاح الـسياسي والاقتـصادي والديمقراطية الغربية وإطلاق الحريات، ومعظمها يصب في النهايـة فـي هـذه المرحلة التاريخية، بشكل مباشر وغير مباشر لـصالح قـوى لا تـؤمن أصـلاً بالديمقراطية مثل بعض الحركات الإسلامية التي اتجهت للعمل النيـابي العلنـي وتخلت عن العمل السري والعنيف مما وضـع أمريكـا والغـرب فـي مـأزق (الجمال،2006،ص49).

فالموقف السوري والعربي يتفق على خلو منطقة الـشرق الأوسـط مـن السلاح النووي بغض النظر عما إذا كان إسرائيلياً أو إيرانياً أو أية دولـة جديـدة أخرى في المنطقة قد تراودها نفسها بامتلاك برنامج نووي يقلـب التـوازن فـي المنطقة فبالتالي يجب على الدول العربية رفض أي مشروع نووي داخل المنطقة سواء من إسرائيل التي تحقن الحقد للعرب والمسلمين، أو من جانب إيران التـي تحاول فرض المذهب الشيعي في المنطقة العربية.

ب. رأي إيران من برنامجها النووي:

اتجهت الرؤيا الإيرانية لملفها النووي إلى الخاتمة التي سيؤول إليها برنامجها النووي، ويقول الأمين العام لمجلس الأمن القومي الإيراني إنه "في النهاية سيتغير

الوضع ويستعين على العالم الاعتراف لإيران بالقدرة على امتلاك دورة الوقــود النووي، فالعالم عارض امتلاك الباكستاني القنبلة النووية ،ولم يرغــب بــامتلاك البرازيل الطاقة النووية، لكنه كان مضطراً إلى القبول بالأمر الواقع والاعتراف بهذه الحقائق" (فياض،2008،ص112).

لقد دخلت إيران مفاوضات طويلة وشاقة مع الترويكــا الأوربيــة وأوقفــت تخصيبها لليورانيوم لمدة عامين (2003-2005) وكذلك في إجــراءات تطمينيــة للمجتمع الدولي بأنها لن تتجح في الاستخدام العسكري للتكنولوجيا النووية مقابــل انتزاعها اعترافاً بحقها في تخصيب اليورانيوم طبقاً لاتفاقية خطر انتشار الأسلحة النووية التي كانت إيران من أوائل الموقعين عليها ،فكانت النتيجة إصرار أوروبا على وقف طهران للتخصيب مقابل رزمة من الحوافز والمغريات التي لم تجــد فيها طهران سوى استخفافاً بحقوقها حيث وصفها الرئيس الإيراني احمدي نجــاد بالمقايضة بين الذهب والحلوى فبادرت طهران إلى فك الأختــام عــن منــشأتها النووية واستأنفت عمليات التخصيب في بدايات عهد الرئيس احمدي نجــاد فــي صيف 2005 (فياض ، 2008،ص113).

نجحت إيران في الالتفاف على الضغوط التي مورست عليها عبر تنــسيقها المتواصل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشكل مواز للمسار الآخر الذي فرض عليها من خلال مجلس الأمن، وعبر تفعيلها لخط المفاوضات مع الدول الكبــرى في إطار جهود رامية للاتفاق على العقوبات التي فرضت عليها.

وخلاصة القول إن إيران تعاملت مع العقوبات الدولية المفروضــة عليهــا على خلفية ملفها النووي في إطار خطة متكاملــة ذات ثــلاث أبعــاد (كــاظمي ،2005،ص28).

الأول: دخولها في مفاوضات مباشرة مع المجتمع الدولي ممــثلاً بالــدول الثمانية الكبرى للتعبير عن إرادتها الكاملة لحل هذا الملف مــن خــلال الحــوار والتفاهم والدبلوماسية.

الثاني:الالتفاف على نتائج وتداعيات العقوبات الدولية، سواء المنجزة أو المحتملة من خلال التحصين الداخلي والعمل على الاكتفاء الذاتي في جميع المجالات

الثالث: العمل على تحصين نفسها عسكرياً عن طريق لجوئها إلى سياسة لمناورات المتتالية على أراضيها وفي مياه الخليج.

3.2.5 إعلان دمشق(1991):

إعلان دمشق هو الإعلان الذي أفرزته أزمة الخليج الثانية في 6 مارس 1991 والذي وقع عليه ثمانية دول عربية وهي: دول الخليج بالإضافة إلى مصر وسوريا، والذي عكس تصوراً أولياً مشتركاً للدول الثمانية في خصوصية كيفية تجاوز المحنة التي ولدتها الحرب، والعمل على بناء نظام عربي جديد من أجل تعزيز العمل العربي المشترك، والاتفاق على ترتيبات يمكن الإبقاء عليها من أجل تحقيق ذلك الهدف، مع ترك المجال مفتوحاً أمام الدول العربية الأخرى للمشاركة في هذا الإعلان، على ضوء اتفاق المصالح والأهداف(عبد الله، 2006).

وأشار إعلان دمشق إلى العمل بموجب المواثيق، العربية والدولية، والمبادئ المستقرة في العمل الدولي في شأن بناء السلام والأمن للمنطقة العربية ككل، وخاصة دول الخليج التي لاقت تهديداً خارجياً سواء من إيران من ناحية أو من الدول الأخرى كالولايات المتحدة وإسرائيل، والتي مازالت حتى الآن مصدر تهديد للأمن العربي.

حدد إعلان دمشق ثلاثة محاور رئيسة وهي المجال السياسي والأمني، والمجال الاقتصادي والاجتماعي ومجال مؤسسات العمل العربي المشترك والتي لا تخرج تفاصيل هذا الإعلان عن التراث التقليدي للخطاب السياسي القومي الداعي إلى العمل المشترك، من اجل مواجهة التحديات والتهديدات التي تتعرض لها المنطقة وخاصة تلك الناجمة عن الصراع العربي الإسرائيلي، والمؤكد الالتزام بمبادئ ميثاق جامعة الدول العربية ومعاهدة الدفاع العربي المشترك، والتعاون الاقتصادي لعام 1950 والراغب في تعزيز التعاون الاقتصادي بين البلاد العربية،

وتبني سياسات تنمية اقتصادية واجتماعية متوازنة ودعم مراكز البحث العلمـــي، وتعزيز التبادل الثقافي والإعلامي، ودعم جامعـــة الـــدول العربيـــة وتطويرهـــا والتصدي لكافة محاولات إضعافها وتقنينها(دوري، 2001).

برز خلال هذا الإعلان الدور السوري السياسي والاستراتيجي في تسوية هذا الإعلان، والتي عبرت من خلاله عن إدارة أزمة الخليج وإيجاد الحـــل المناســـب لهذه الأزمة وتركيزها على الاستعداد العسكري لحل هذه الأزمة، حسب قـــرارات مجلس الأمن التي تتضمن على خروج القوات العراقية مـــن الكويـــت(ســـيف، 2008).

وقد عززت سوريا أيضاً تصريحات أكدت على أن النظام الأمني العربـــي لابد أن يكون عربياً وان القوات العربية هي أساسه، وأن للدول الأخرى في هـــذا الإعلان الدور الأساسي الفعال وأن ترتيبات الأمن تنبـــع مـــن الـــدول الخليجيـــة والعربية، ولكن بعد مرور شهرين على توقيع إعـــلان دمـــشق أعلـــن الـــرئيس المصري حسني مبارك سحب كل القوات المصرية من المملكة العربية السعودية والكويت، الأمر الذي أدى إلى تحمل سوريا والدول الخليجية أعباء هذا الإعـــلان الذي لاقى انتقادات حول محتواه، خاصة وان موقف سوريا المتشدد والذي لاقـــى توظيفاً كبيراً للاهتمام في هذا الإعلان من منطلق وحدة الأمة العربيـــة والقوميـــة العربية الواحدة(عبدالله، 2006).

أ. الرؤية الإيرانية لإعلان دمشق:

التزمت إيران خلال هذا الإعلان موقفاً معارضاً، وكان الـــرئيس الإيرانـــي هاشمي رفسنجاني قد شرح موقف بلاده من هذا الإعلان بقوله: (إننا لن نـــسفك دماءنا لكي تحقق الولايات المتحدة الأمريكية النصر كما أننا لن نعـــرض أنفـــسنا للأهانة جراء هذا الإعلان والذي سيصبح سبباً لتحويل الخليج الفارسي إلى خلـــيج عربي) ، وزادت إيران أيضاً موقفها من هذا الإعلان انه يخل بـــالأمن الإقليمـــي للدول الخليجية وذلك لتدخل الولايات المتحدة الأمريكية "بلا حساسية" فـــي هـــذا الإعلان وقدرة تأثيرها على الدور المهم الذي يقوم به هذا الإعلان فـــي منطقـــة الخليج العربي (الرفيدي، 2007).

ورأت إيران أن دور القوى غير الخليجية أياً كانت عربية أو غير عربية وخاصة سوريا ومصر قد تؤثر على مصالح إيران والتي تعرضها للتهديد وعدم الاستقرار، وان إعلان دمشق هو الأساس في هذا التهديد وبعدها أوضحت إيران للدول الخليجية أن هذا الإعلان ذو تأثير سلبي على دول الخليج نفسها وعلى الدول الممتدة جغرافياً للخليج العربي وقد دعت الدول الخليجية للتخلي عن إعلان دمشق وتبني إيران والدول الخليجية ترتيبات إقليمية تتمثل في(الرفيدي، 2008):

1. إيجاد نوع من الترتيبات الأمنية الإقليمية تضمن استقرار دول الخليج وإيران وسيادة كل دولة على أراضيها من دون أي تدخل خارجي.
2. العمل على خلو منطقة الخليج من مخزون الأسلحة التقليدية الأجنبية وكذلك من الأسلحة النووية والكيماوية والبيولوجية وان يكون عدد القوى الأجنبية في المنطقة اقل ما يمكن لفترة محدودة .
3. اضطلاع دول الخليج بمسؤولية إيران في المنطقة وان الخليج العربي يستحيل أن يحقق أمناً استراتجياً من دون تعاون إيراني-خليجي.

أما موقف إيران من سوريا فإنها وقفت موقفاً نقدياً حاداً وذلك بانتقاد إيران لسوريا بعدم تدخلها في الشؤون الخليجية وأكدت إيران انه لا يجوز أن تأخذ سوريا موقفاً جدياً من هذا الإعلان، ورأت أن الوجود السوري في المملكة العربية السعودية كان عملاً رمزياً وان أي خطط أمنية لايمكن أن تؤخذ على محمل الجد ما لم توجد فيها مشاركة إيرانية، والتي تصف نفسها بأنها أقوى دولة في المنطقة
(محمود، 2008).

وتوالت التعليقات الإيرانية الرسمية على سوريا وذلك بتبنيها هذا الإعلان مجمعة على وضع خطط لا تخدم سوريا في المنطقة، وان هذا الإعلان سوف يلحق الضرر بمصالح سوريا أكثر مما تستحقه من الفائدة، وقد ردت سوريا على هذا الموقف الإيراني بأن سوريا لم ترد من وراء هذا الإعلان إلا توحيد الدول العربية والقومية العربية، وان أي تدخل غير عربي في امن الخليج قد يهدد الأمن

العربي ككل وذلك لأن منطقة الخليج العربي جزء من الوطن العربي الذي لايمكن التنازل عنه.

ورأت إيران أيضاً أن أي دور تقوم به سوريا تجاه المنطقة الخليجية سواء كان عسكرياً أو اقتصادياً سيلحق الضرر أيضاً بالدول الخليجية، وذلك لعدم قدرة سوريا بالتعاون مع الدول الخليجية لانشغالها في لبنان وتوليها كافة الاهتمام خاصة وأنها تعاني من مشاكل اقتصادية متفاقمة وليست مؤهلة لرعاية الأمن في المنطقة الخليجية والتي هي من مسؤولية الدول المشاركة في الحدود الجغرافية للدول الخليجية (الرفيدي، 2007).

ولم تكتف إيران بذلك بل، لأنها أعلنت أن تحالفها مع سوريا قد أخذ بالمنحنى التدريجي ومال للضعف وذلك من منطلق إهمال سوريا مكانة إيران في إعلان دمشق وألقت بعض التحفظات الإيرانية من موقفها على سوريا وأخذت موقفها بأن الأمن الخليجي أمناً إقليمياً لا دور للعرب فيه، ولاسيما مصر وسوريا ولا للأطراف الدولية دوراً في المنطقة الخليجية، وأكدت إيران أن الخليج سيكون غير مكتمل العناصر والقوة مادامت إيران مستبعدة منه لكونها تطل على أكثر من نصفه وان إيران هنا لها المسؤولية الكبرى في الحفاظ على الأمن الخليجي أكثر من الدول المشاركة في الإعلان كسوريا (محمود، 2008).

وقد استندت الدبلوماسية الإيرانية أيضاً في انتقادها للدور السوري في هذه الاتفاقية من مبدأ أن سوريا ليس لها الحق في المشاركة في إعلان دمشق وان إيران أحق منها ، لأن سوريا لا يربطها رابط بدول الخليج جغرافياً و سياسياً، ولذلك نادت إيران إلى تحاور مشترك مع الدول الخليجية للتوصل إلى ترتيبات إقليمية نابعة فقط من دول المنطقة من دون أي تدخل خارجي وذلك لتعزيز دور إيران والدول الخليجية في الخليج العربي(عبدالله، 2006).

أن الموقف الإيراني الرافض لإعلان دمشق وللموقف السوري أيضاً لم يأت من فراغ، بل أن الأسباب التي جعلت إيران تأخذ هذا الموقف هو شعورها بالضعف وافتقادها الأهمية الإستراتيجية في المنطقة خاصة في ضوء تحولات كبرى نتجت في تلك الفترة من انهيار الاتحاد السوفيتي الذي كان يمثل المحور

الأول والأساسي للقوة الإيرانية والخط الدفاعي الأول الذي يتـصدى للهجمـات الأمريكية على إيران وان فقدان إيران للإتحاد السوفيتي قد يكلفها الضعف النسبي لأهميتها الدولية والإستراتيجية.

4.2.5 المفاوضات السورية - الإسرائيلية عام 2008:

لقد برزت متغيرات إقليمية هامة، وأخرى دولية دفعت سوريا وإسرائيل إلى تدشين هذه المفاوضات والتي تمثلت في(عدي، 2008):

أولاً: انتصار حزب الله في تموز"يوليو" 2006 على الكيان الـصهيوني والـذي يعتبر قوةً جديدةً في المنطقة الأمر الذي يثير قلق إسرائيل على أمنها القومي فـي المنطقة.

ثانياً: زيادة التدخل السوري في حركتي حماس والجهاد الإسلامي وإعطاء سوريا الدعم الكامل لهما، مما دفع إسرائيل للمفاوضات مع سوريا لتخفف من هذا الدعم والذي يمثل جانباً آخراً من تهديد إسرائيل ومصالحها في المنطقة.

ثالثاً: تطور الإمكانات العسكرية والنووية الإيرانية وبروز دورها على المـسرح الإقليمي في ظل غياب العراق بعد الغزو الأمريكي لها، وتمدد هذا الدور في لبنان وفلسطين وتوقيع معاهدة دفاع مشترك بين دمشق وطهران وقيام الأخيرة بتعويض سوريا اقتصادياً بدءاً من السيارات إلى مصافي النفط وذلك لمواجهـة العقوبـات الاقتصادية المفروضة عليها.

تنظر إسرائيل على أن المفاوضات مع سوريا بأنها ذات أهمية إسـتراتيجية، رابطة الموضوع بتغيير الواقع الاستراتيجي فـي الـشرق الأوسـط. وان هـذه المفاوضات ستدخل مرحلة عملية في حال يتم طرد قيـادات حمـاس والجهـاد الإسلامي من الأراضي السورية، وبالطبع ربط المفاوضات مع الجهود الإسرائيلية لضرب إيران ومنعها من الوصول للسلاح النووي.

إن استعجال إسرائيل لتحقيق السلام مع سوريا والتهدئة مع حماس، يقـصد منه تحييد الجهات القريبة من العمق الإسرائيلي لتقتصر حربها مع إيران وقعـت على المنطقة البعيدة عنها نسبياً، وان التحالف الأمريكي الإسرائيلي يميل إلى خيار

استعادة صديقته الإستراتيجية من خلال حرب جدية وناجحة أكثر مما يتجه نحـو مسار التسوية وذلك يعني أن الحرب لن تكون مجدية إلا عبر مفاوضات إسرائيلية سورية تقطع القوة الإيرانية في الشرق الأوسط أو تعطلها إقليميا، وهذا كله يشير إلى أن المفاوضات تمر من المنظور الإسرائيلي(الجوجري، 2008).

وقد تؤكد إسرائيل أيضاً أن المفاوضات ليست كما ادعى البعض أنها ملجـأ لأولمرت من قضية الفساد بل إنها ذات أهمية لأضعاف إيران وعزلها سواء مـن ناحية دعمها لحزب الله أو تدخلها في هضبة الجولان وذلك لأن إسـرائيل تـشك بأنها أذا انسحبت من الجولان، فأنها سوف تصبح مركزاً مهماً لإيران تستطيع من خلاله أن تهدد امن إسرائيل الإقليمي(باكير، 2008).

ولكن وجهة النظر الإسرائيلية تقول انه من الممكن أن يـضعف التحـالف السوري الإيراني ما لم تقم إيران بعرقلة السلام الإسرائيلي السوري، ولكن السؤال هنا والذي يبقى معلقاً حول استعداد إسرائيل لتقديمها ثمنا لذلك مثل الانسحاب من الجولان ولذلك يبدو أن الصراع يتجه بصورة خاصة نحو إيران كهدف لكل مـن الولايات المتحدة وإسرائيل، بينما لا يبدو مركز سوريا محسوماً سواء تم التوصل لاتفاقية تسوية أم لا(محارب، 2008).

أما سوريا فإنها تنظر إلى المفاوضات مع إسرائيل أنها مجدية وتشير إلـى الإسراع في التفاوض وأنها مستعدة للانخراط في أي شكل من أشكال التسوية في المنطقة، وذلك لما عانته سوريا من فك العزلة عنها وخوفاً مـن أي تهديـدات أو عقوبات قد تبدأ مع المحكمة الدولية للتحقيق معها باغتيال الحريري، والتـي مـن المفترض أن تبدأ جلساتها بعد أشهر قليلة، وهنا يبدأ الأمر وكأنه سباق مع الزمن ليس من الجانب السوري فقط وإنما من جانب المجتمع الدولي أيضاً الذي سـيبقى يستخدم المحكمة لأغراض سياسية وكأنها عصا يهدد فيها النظام السوري دون أن يغلق أبواب أي مقايضة معها على هذا الصعيد(طالب، 2008).

وتشير سوريا أيضاً إن نظامها ذاهب لكشف العديد من أوراقه التي استطاع إخفاءها في الفترة الماضية في حال قبول المجتمع الدولي بقاء نظامه وإقناعه بعدم التدخل في إسقاطه والطريق إلى ذلك قد يكون عن طريق المفاوضات مع إسرائيل

التي سبق وان أعطت لهذا النظام شهادة تقدير لحفاظه على الأمن لحدودها المشتركة معها وعلى التعاون الذي قد يبديه لإنهاء التحالف الإيراني- السوري وذلك لان إسرائيل لا تريد إسقاط النظام السوري لما فيه ذلك من مصلحة لها والتي تريد أن تثبتها لإقناع أطراف المجتمع الدولي بإمكانية فتح صفحة جديدة مع هذا النظام، وهذا ما يفسر اعتدال الموقف الإسرائيلي وليونته تجاه النظام السوري، إسرائيل إذن مستفيدة في حصار حماس وحزب الله وإيران وبالتالي الحفاظ على أمنها والنظام السوري يفك حصاره عن طريق إسرائيل دون أن يعني أن الجولان هي الهدف من هذه المفاوضات(طالب، 2008).

أما بالنسبة إلى تأثير المفاوضات السورية- الإسرائيلية على التحالف السوري- الإيراني فانه أمر يجب النظر إليه وذلك إذا شئنا أن ندخل دقة التحالف الاستراتيجي بين البلدين فإننا نرى انه قوي جداً وإنها العلاقة الوحيدة في المنطقة التي تتسم بالثبات والرسوخ منذ تسعة وعشرين عاماً في بيئة تتسم بالتوترات والتغيرات المفاجئة، فبالتالي حتى يمكن فك التحالف بين البلدين لابد من العمل على قلب الموازين لذلك التحالف وجعل التحالف بين البلدين عبئاً ومكلفاً للغاية لكليهما أو لأحدهما على الأقل، أي أن تعظيم المكاسب المحتملة وراء توثيق العلاقات السورية الإسرائيلية وهو ما يعتبر محصلة ايجابية بالنسبة لسوريا يترتب على ذلك تمتين العلاقات السورية- الإسرائيلية عوضاً عن الاستمرار في تحالف سوريا مع إيران الذي يعتبر ذو محصلة سلبية بالنسبة للنظام العربي في حال استمرار التحالف الإيراني- السوري على حساب القضايا والهموم العربية، بمعنى آخر لابد من جعل المكاسب التي تجنيها سوريا عبر تحالفها مع إيران(عوض، 2008).

وفي هذا الإطار فالتوصل إلى اتفاق سلام بين إسرائيل وسوريا ليس أمراً سهلاً وسريعاً ولابد من اخذ ردود الفعل الإيرانية على نبأ عودة التفاوض السوري- الإسرائيلي والكيفية التي ستتصرف بها إيران مع سوريا في المرحلة المقبلة، اذ هناك عبء وقيود على حرية العمل السورية، فثمة اهتمام شديد من قبل إيران بسوريا في هذه الأثناء في ظل المتغيرات الدولية الراهنة، وطموحات إيران

الإقليمية واستمرارها في برنامجها النووي وسياستها في العراق والمنطقة، ناهيك عن خطورة المرحلة التي تمر بها إيران بسب تعنتها بخصوص برنامجها النووي وعليه فأن الموقف الإيراني من المفاوضات السورية- الإيرانية لن تكون ايجابيـاً بل إنها سوف تقف عائقاً أمـام التحـرك الـسوري تجـاه هـذه المفاوضـات(باكير،2008).

وعليه فإنه يمكن فك عرى التحالف- السوري- الإيراني فـي ظـل تلـك المتغيرات والبيئة المضطربة التي تعيشها سوريا، والذي أصـبح فكـه شـرطاً إسرائيلياً للوصول إلى اتفاق سلام، فهل يمكن لإسرائيل أن تعوض سوريا فقدان الثقة الذي يرضي هواجسها ويطمئن شعورها القلق والخـوف مـن محـاولات استهدافها وذلك وفقاً للتدخل التركي في التوسط بين سوريا وإيران للوصول إلـى اتفاق سلام بين سوريا وإسرائيل.

أما موقف إيران من المفاوضات فإنها رافضة وتمانع إجـراء سـوريا أي مفاوضات مع إسرائيل، وقد شددت علـى إنهـا تـرفض أي شـروط مـسبقة للمفاوضات أو لاسترجاع سوريا للجولان وذلك لان سوريا لـن تتوقـف عنـد الجولان فقط بل إنها سوف تتفاوض مع إسرائيل حتى تتوصل إلى سلام معهـا، وذلك بما يضر في تحالفها مع سوريا وضعف موقفها الاستراتجي فـي المنطقـة وأضافت إيران أن إسرائيل سوف تطالب سوريا بعدم استمرار استضافة حركـة المقاومة الإسلامية حماس والجهاد الإسلامي أو فتح أراضيها لنقل سـلاح إلـى حزب الله اللبناني، مما يؤدي إلى ضعف الشأن السوري لهذه المفاوضات التي لم تجد إلى موقف ايجابي لاسترجاع الحقوق المسلوبة للعرب(HENRY,2008).

وقد أبدت إيران موقفها بأنها تشعر بالقلق من جراء الحديث عـن اسـتئناف المباحثات بين إسرائيل وسوريا حول الجولان وذلك لان سوريا كانت تطالب دائماً باستعادة الجولان والذي تعتبره سوريا حقاً مسلوباً من قبل إسرائيل، وان استئناف إسرائيل لهذا الحق قد يجعل إسرائيل تنظر إلى أهداف أخرى يجب أن تخرج فيها من خلال مفاوضات مع سوريا وعلى رأسها ضعف التحالف السوري- الإيراني الذي يشكل مصدر إزعاج لإسرائيل في منطقة الشرق الأوسط(عوض، 2008).

وقد أدت وجهة النظر الإيرانية للمفاوضات السورية- الإسرائيلية إلى وقوف سوريا لمعارضة الموقف الإيراني والذي وصفته بأنه غير واقعي، كما عبرت سوريا إنها لها الحق في أن تكون علاقاتها بمحيطها العربي حيوية إلى جانب العلاقات المتميزة مع إيران، وبعدها توصلت محاولات دمشق مع طهران. بإقناعها بأن التقارب مع إسرائيل لا يعني قطيعة معها، لكن ذلك كله لم يشفع لسوريا في تليين المزاج السياسي الإيراني الذي بدأ ينظر إلى خطوات سوريا الأخيرة على أنها إضعاف لحلفها المترابط مع إيران(محارب، 2008).

وقد أوضحت سوريا بأن التباين في وجهات النظر بينها وبين إيران قد برزت في الآونة الأخيرة خاصة بعد تفاوض سوريا مع إسرائيل وانفتاحها نحوها، وذلك لان إيران تنظر إلى هذه الدعوات الإسرائيلية على إنها انفتاح سوري- إسرائيلي والتي يجب التعامل معها بحذر شديد، في حين ترى سوريا أن المفاوضات الجديدة مضطرة لها؛ وذلك لتغيير سياستها تجاه الشرق الأوسط ويجب التعاطي معها بمرونة لتشجيعها على انتهاج سياسات جديدة ومغايرة للتي انتهجتها في إدارة جورج بوش الابن، وبالتالي فإن هذه المفاوضات السورية مع إسرائيل قد أدت وبشكل غير مباشر إلى توتر العلاقات السورية الإيرانية، وجعلها اقل مرونة مما كانت عليه

(محارب، 2008)، ولكنها لم تصل إلى حد التأثير على تلك العلاقات الراسخة بين البلدين، وحتى أن ملامح تلك المفاوضات السورية الإسرائيلية لم تظهر بعد بشكل جلي..

3.5 الخاتمة والاستنتاجات:

بعد محاولة الإجابة عن أسئلة الدراسة فقد خلصت هذه الدراسة إلى مجموعه من الاستنتاجات وكما يلي:

أولاً: تبين أن العلاقات السورية الإيرانية قد شهدت تحسناً ملحوظاً بدءاً من عام 1979، اتضح من خلال عدة مؤشرات ساعدت على تطور العلاقة السورية الإيرانية، فعلى المستوى السياسي شهدت هذه الفترة تطوراً ايجابياً في مضمون

العلاقات السورية الإيرانية منذ قيام الثورة الإيرانية عام 1979 ، والتـــي أكـــدت خلالها إيران وسوريا أنها ثورة إسلامية ذات أهمية كبيرة لعزل نظام الشاة الفاسد والمناهض للعرب، تبعتها الحرب العراقية الإيرانية التي أثبتـــت قـــوة العلاقـــات السورية الإيرانية، لوقوف سوريا بجانب إيران في هذه الحـــرب ضـــد العـــراق. وأيضا العداء المشترك لكل من سوريا وإيران ضد الولايات المتحدة وإســـرائيل؛ الأمر الذي أدى إلى إقامة علاقة أكثر ترابطاً من السابق، وكذلك الرؤى الموحـــدة تجاه القضية الكردية والرافضة لإقامة دولة كردية؛ خوفاً من النزاعـــات القوميـــة الداخلية والنزاعات الحدودية بين الدول المشتركة في هذه القضية. هذا إضافة إلى الدور الإقليمي الذي لعبته كل من سوريا وإيران في المنطقة وخاصـــة حفاظهمـــا على الأمن الخليجي والعربي.

كما شهدت هذه الفترة تنسيقاً مشتركاً تجاه بعض القضايا الدولية والإقليميـــة وتقارباً كثيراً في رؤية كل دولة لهذه القضايا بدءاً من التسوية السلمية للـــصراع العربي الإسرائيلي، وإبراز موقف سوريا وإيـــران بـــالوقوف بجانـــب الـــشعب الفلسطيني في قضيته، والتوافق الكبير بينهما في لبنان والتي تمثل فيها نقطة التقاء سواء من ناحية مصالح كل من الدولتين داخل لبنان أو من ناحية؛ أخذ لبنان موقعاً للحفاظ على مصالح كلا الدولتين في المنطقة واتخاذ الدولتين المواقف المتـــشابهة تجاه الغزو العراقي للكويت، اعتبرته سوريا وإيران اختراقاً للقوانين الدولية وأيضاً تجاه الاحتلال الأمريكي للعراق، والذي أخذت به الدولتان موقف التـــضامن مـــع الشعب العراقي مروراً بمشروع الشرق الأوسط الكبير، الذي اعتبرته كلا الدولتين تهديداً لمصالحهما في المنطقة العربية والشرق الأوسط .

ثانيا: وعلى الصعيد الأمني، فقد شهدت العلاقات السورية الإيرانية تطوراً ملموساً وذلك بما يسمى بالحرب على الإرهاب، والذي يشمل واحداً من أهم نقاط الالتقـــاء الأمني بين البلدين؛ إذ بلغ التنسيق الأمني في هذا المجال مستويات غير مـــسبوقة، وشهد تصريحات ثنائية ذات أبعاد أمنية تؤكد علـــى مركزيـــة كـــل دولـــة فـــي إستراتيجية الدولة الأخرى وخصوصاً عل المستوى الأمني . ولـــم يبـــرز هـــذا التنسيق على مستوى مواجهة الدولتين لأحداث إرهابية داخلية. أو على مـــستوى

موقفهما من ظاهرة الإرهاب، بل تجاوز ذلك والسبب هو اتهام سوريا وإيران بأنهما دولتان إرهابيتان سواء من ناحية امتلاكهما لأسلحة الدمار الشامل أو دخولهما إلى قائمة دول (محور الشر) كما أدعت الولايات المتحدة الأمريكية. كما دعم الموقف المشترك لمواجهة تلك التحديات والصعوبات التي تواجه كلا الدولتين في المنطقة وقوتهما أمام التحديات الخارجية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل والتي ما زالت تشكل حتى الآن خطراً على كلا الدولتين.

ثالثا: وعلى صعيد العلاقات الاقتصادية فقد شهدت العلاقات تطوراً وتغيراً ملحوظاً خلال الفترة (1979_2008) ، مثلما اتضح من خلال مؤشرات التبادل التجاري وتوقيع عدد من الاتفاقيات الدولية وتقديم مساعدات إيرانية لسوريا، تتمثل في مساعدات مالية واستثمارات داخل سوريا تمثلت في إقامة بعض المصانع والمشاريع، التي أدت إلي زيادة التبادل التجاري لكلا الطرفين. كما تم توقيع عدد من الاتفاقيات التجارية وتبادل الخبرات أيضاً بين البلدين، ومن المؤشرات الاقتصادية الدالة على هذا التطور المكانة التي احتلتها إيران خلال فترة الدراسة ضمن الشركاء التجاريين لسوريا، إذ جاءت إيران خلال هذه الفترة بمكانة هامة كأحد أهم الشركاء التجاريين لسوريا في المنطقة.

رابعا: وعلى الصعيد الأيدلوجي فعلى الرغم من البراجيماتية التي تمتعت بها إيران، إلا إن الترابط الشيعي العلوي كان له الدور المؤثر في العلاقات السورية الإيرانية، وقد لعب دوراً هاماً في تطور هذه العلاقة واعتبرت كإحدى المحركات الرئيسية لنشوء التحالف بين البلدين.كما شهدت العلاقات السورية الإيرانية نوعاً من الترابط الثقافي والفني، وذلك بتوقيع البلدين اتفاقيات عديدة للتعاون الثقافي التي شملت مجالات التربية والثقافة والتعليم العالي؛ مما أدى إلى زيادة مستوى التقارب الثقافي بين البلدين وأيضاً بممارستها نشاطات ثقافية وفنية مشتركة فعلت الحوار الثقافي المتبادل بينهما.

خامسا: على الرغم من أن العلاقات السورية الإيرانية وثيقة جداً، لكن هذه العلاقات تعرضت لنقاط خلافية فمثلاً لم تقم إيران بمشاركة سورية في المعرفة النووية التي تمتلكها أو تكنولوجيا الصورايخ المتطورة، علما بأن الموقف السوري

من البرنامج النووي الإيراني كان محايداً له، وذلك لعدم رغبة سوريا بامتلاك أي دولة في المنطقة سلاحاً نووياً يهدد امن المنطقة، وأيضاً احتلال إيـــران للجـــزر الثلاث الأمر الذي أدى إلى معارضة سوريا للاحتلال الإيراني بوصفها دولة غير عربية تؤثر على وحدة الأمة العربية، وأن الجزر الثلاث جزء من الوطن العربي الذي لا يمكن التنازل عنه. وكذلك إعلان دمشق عام 1991 الذي كان لـــه الأثـــر البالغ في توتر العلاقات السورية الإيرانية؛ خاصة وأن سوريا قد همشت من خلال هذا الإعلان الدور الإيراني في الخليج العربي. وكذلك الحال بالنسبة لمفاوضـــات السلام السورية الإسرائيلية.

سادسا: إن ما يمكن أن نصف به العلاقات بين البلدين انه " تحالف مصلحة " لـــه حدود ويمكن تجاوزه، وربما من هنا جاء الحديث عن فك حلقـــة التحـــالف بـــين طهران ودمشق، لكن التحدي أمام سيناريو (إغراء الحلقة الأضعف) سوريا، هو أن الإدارة الأمريكية والإسرائيلية لا تبدوان مستعدتين ولم تطرحا على الإطـــلاق فكرة مشروع شامل للسلام في المنطقة، فهما لا تودان أن تبدأ الخطـــوة الأولـــى بدون إشارة ما من سوريا على فك ارتباطها بإيران، كما أن الولايـــات المتحـــدة وإسرائيل لم يكن لديهما أي خطط واضحة المعالم للعلاقات مع سوريا، وهذا مـــا سيكون عليه الحال تجاه الإدارة الأمريكية الجديدة بغض النظر عمن سيصل البيت الأبيض؛ لذلك يعتقد أن المشروع المفترض لفك علاقات دمشق وطهران مجـــرد تمنيات وتفكير ساذج من قبل الولايات المتحدة وإسرائيل، واللتان تعتقـــدان إنهمـــا قادرتان على فك هذه الروابط بين دمشق وطهران .

سابعا: إن مسالة حصول انقسام سوري إيراني وتغيير سوريا توجهات تحالفاتهـــا باتجاه الغرب والابتعاد عن إيران بسبب تصاعد الضغوط عليها، مسالة غير ممكنة في الفترة المقبلة، فالتحالف السوري الإيراني هو تحالف استراتيجي وهما يؤلفـــان معاً بالإضافة إلى قوى أخرى في المنطقة محور ممانعة لأي مشروع خـــارجي لا يأخذ بالحسبان مصالح شعوب المنطقة، وبالتالي فإن ســـوريا وإيـــران تواجهـــان المشروع الأمريكي، والحديث عن توتر في العلاقات السورية الإيرانية هو محض أمنيات أمريكية ولا إمكانية واقعية لتحققها حتى في حال افتـــراض عـــودة أمنيـــة

الحوار بين سوريا والولايات المتحدة؛ فإن ذلك لا يعني أي خلل في العلاقات السورية الإيرانية فدمشق لا ترفض الحوار مع واشنطن من حيث المبدأ؛ بل ترغب بهذا الحوار لكن هذه الرغبة مقترنة لديها بوضع رزمة من الحلول لكافة القضايا، وهو ما لا ترغب به الولايات المتحدة وتصر على كسر محور الممانعة عبر إضعاف حزب الله والفصائل الفلسطينية، ومن ثم السعي نحو فك ارتباط سوريا وإيران ببث الشائعات والتلويح تارة بصفقات بين سوريا والولايات المتحدة وتارة بين الولايات المتحدة وإيران، وكلما ازدادت المحاولات الأمريكية في هذا الاتجاه زاد التحالف السوري الإيراني التحاماً.

هذا لا يعني في المقابل أن مسار العلاقات السورية الإيرانية لا يمكن أن يتغير، بل هو قابل لهذا التغير، ولكن ليس من المنظور المستقبلي القريب ، فهذا يتطلب تحولاً في السياسة الأمريكية في الشرق الاوسط من أجل إقناع سوريا بكسر حلقة وصلها مع طهران، أو على الجانب الآخر أن تتغير سوريا داخليا بمعنى أخر سيكون على واشنطن أن تحول بشكل جذري سياساتها حيال سوريا، أو أن تقوم سوريا بالموافقة على المطالب الأمريكية المتعلقة بحزب الله وفصائل المقاومة الفلسطينية وإيران، وكلا الخيارين غير وارد في هذه الفترة بل على العكس مواقف كل من واشنطن ودمشق تزداد حدة حيال الطرف الآخر؛ فالولايات المتحدة ترى سوريا محركاً للأزمة الحالية وسوريا ترى أن الولايات المتحدة تتحرك بدافع من إسرائيل، وبالتالي عملية فك الارتباط بين طهران ودمشق غير واقعية في الوقت الراهن فالمخاطر التي تواجه البلدين تعمل على توحيدهما وهي الولايات المتحدة وإسرائيل. فطالما ظلت إسرائيل متمسكة بهضبة الجولان وليست لديها خطط للدخول في مفاوضات حقيقية لإعادة الجولان إلى سوريا، فإن لدمشق مصالح في الإبقاء على علاقتها الدافئة مع طهران وطالما بقيت الدول العربية تشن هجوما ضد ما تسمية بالنفوذ الإيراني في المنطقة فإن لإيران مصالح في الإبقاء على علاقات دافئة مع سوريا.

المراجع

أ_ المراجع باللغة العربية:

آغا، حسين، (1997)، **سوريا وإيران: تنافس وتعاون**، ترجمة عدنان حسين،دار الكنوز الأدبية، بيروت.

أبو رحمة، محمد، (1992)، **سطوع نجم الشيعة**، مكتبة مدبولي للنشر، القاهرة.

أبو الخير، مصطفى، (2006)، **أزمات السودان الداخلية**، إيتراك للطباعة والنشر،القاهرة.

أبو طالب، حسن، (2005)، سوريا ولبنان نحو حقبة جديدة، **مجلة السياسة الدولية**،العدد(159)، ص160- ص165.

إدريس، محمد سعيد، (2006)، الخليج والأزمة النووية الإيرانية، **مجلة السياسة الدولية**، العدد(165)، ص96- ص105.

احمدي، هوشنك أمير، (1994)، سياسة إيران الإقليمية، **مجلة شؤون الأوسط**،العدد(27)، ص4- ص21.

البزاز، سعد، (1993)، **حرب تلد الأخرى**، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان.

البزري، دلال، (1992)، **أزمة الخليج قبل الحرب وبعدها**، الطبعة الأولى المجلس القومي للثقافة العربية.

البطنيجي، عياد، (2008)، **ماهو مستقبل المفاوضات السورية- الإسرائيلية**،صحيفة الثورة، العدد 22،2320-6.

بلقزيز، عبد الإله، (2000)، **المقاومة وتحرير جنوب لبنان**، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

بدر الدين، صلاح، (2001)، **القضية الكردية إمام التحديات**، كاوا للثقافة الكردية،بيروت.

بيترلان، لوسيان، (1998)، **الحروب والسلام في الشرق الأوسط**، ترجمة عرب محمد، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق.

بيلونة، عدنان مصطفى، (1999)، **الأسد والأمن القومي العربي**، دار بلال للنشر والطباعة، بيروت.

بركات، حليم، (1992)، **حرب الخليج: خطوط الرمل في والزمن**، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

بلقزيز، عبد الإله، (1992)، القضية الفلسطينية والمنعطف الجديد، **مجلة المستقبل العربي**، العدد، (158)، ص40- ص48.

باهض، احمد، (1990)، **الأسد يزور طهران يوم أمس**، صحيفة الثورة،19-11.باكير، حسين/ (2008)، **كيف تنظر إسرائيل إلى المفاوضات مع سوريا؟** معهد دراسات الأمن القومي الإسرائيلي، العدد(2)، متوفر عبر http://allbakeer 842601. Com/ Maktoobblog. .

تويني، غسان، (1998)، **1982 عام الاجتياح**، دار النهار للنشر، بيروت.

ثابت، احمد، (1991)، سوريا والأزمة: فرص المكاسب الاقليمة والدولية، **مجلة السياسية الدولية**، العدد(103)، ص54- ص68.

الجمال، احمد مختار، (2006)، إستراتيجية إيران الإقليمية، **مجلة شؤون عربية**، العدد(162)، ص42- ص64.

الجوجري، عادل، (2008)، **ماهو مستقبل المفاوضات السورية الإسرائيلية؟** صحيفة مصر الحرة، 5-27، متوفر عبر
http://misralher. Word press. Com

جبريل، امجد احمد، (2002)، حزب الله من الحوزة العلمية إلى الجبهة، **مجلة المستقبل العربي**، العدد(284)، ص145-ص152.

جبر، سوسن، (1989)، **العلاقات السورية الإيرانية وبعدها الاستراتيجي**، صحيفة الثورة، 18-1.

الحسني، علي، (1992)، **دراسة تاريخية للحرب العراقية الإيرانية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

حقي، سعد، (2004)، **مبادئ العلاقات الدولية**، دار العائل للنشر والتوزيع، عمان.

حمودة منتصر سعيد، (2006)، **الإرهاب الــدولي**، دار الجامعــة الجديــدة للنــشر، ألإسكندرية.

حلاق، حسان، (1998)، **فلسطين في المؤتمرات العربية والدولية**، مجدلاوي للنشر، عمان.

حداد، أنطوان، (1992)، العلاقات الأمريكية- السورية، **مجلــة شــؤون الأوســط**، العدد(14)، ص51- ص72.

حسين، سوسن، (1988)، التحالف غير الطبيعي بين سوريا وإيران، **مجلة السياسة الدولية**، العدد(91)، ص313- ص325.

الخالدي، أحمد سامح، (2008)، معضلة العلاقات العربية- الإيرانية، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد(75)، ص32- ص41.

الخوري، هاني، (2008)، سوريا وإيران: العلاقة الاســراتيجية، **مجلــة المعــارج**، العدد(102)، ص218- ص251.

خليل، احمد، (2004)، **ملحق وموسوعة**، المؤسسة العربية للنشر، بيروت.

خضر، جاسم، (2007)، **الهيمنة الإيرانية في منطقــة الــشرق الاوســط**، مركــز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

الدسوقي، إبراهيم، (1986)، **الثورة الإيرانية**، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة.

الدليمي، عبد الوهاب، (1992)، **موقف الإسلاميين من أزمة الخليج**، الطبعة الأولى، مكتبة الإرشاد للنشر، صنعاء.

دمياطي، نادية، (2003)، **الزيارة الرسمية لخاتمي في دمشق**، صحيفة البعث،15-5.

دوري، ثائر، (2001)، **عودة الحيــاة إلــى إعــلان دمــشق**، صــحيفة النهــار، العدد(1698)، متوفر عبر

http://www. Swissinfo.ch/ara/arehive. Htm? Sitesect.

الرشيد، حسن، (2000)، **التحالف السوري الإيراني في اتجاه واحد**، مراكز دراسات الوحدة العربية، بيروت .

الرفاعي، رنا، (2006)، **لبنان في عهد الأمم المتحدة**، الطبعة الأولى، دار الحـــرف العربي للطباعة والنشر، بيروت.

الرفيدي، احمد، (2007)، **رؤى لبعض القوى الدولية والإقليمية لأمن الخليج**، مجلة المقاتل الكويتية، العدد(2)، متوفر عبر
. Com/ opnshare/ bohoth/ kwuait/30/.http://www.mogatel

الرشيدي، حسن، (1997)، **التحالف والتضامن السوري - الإيراني**، صحيفة تشرين 6-19.

رضا، محمد، (2001)، **العلاقات الإيرانية الخليجية**، مركـــز الدراســـات العربـــي-الأوروبي، باريس.

روس، محمد العيد، (1983)، **التطورات السياسية في دولة الإمارات**، دار الـــسلال للنشر، الكويت.

راشد، سامح، (2004)، الثورة الإيرانية بعد25 عاماً، **مجلـــة الـــسياسة الدوليـــة**، العدد(157)، ص54- ص60.

راشد، سامح، (2005)، سوريا ولبنان: حسابات تقليدية وتحـــديات جديـــدة، **مجلـــة السياسة الدولية**، العدد(159)، ص160- ص165.

راشد، سامح، (2006)، إيران وسوريا: التحالف حول لبنان، **مجلة السياسة الدولية**، العدد(166)، ص135- ص140.

الزعبي، خيام، (2007)، **الاقتصاد السوري في بدايات القرن الحـــادي والعـــشرين**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

الزوبي، ممدوح، (2000)، **القضية الكردية بين الواقع والطموح**، دار المنار للنشر، بيروت.

زايد، محمود، (2008)،**إسرائيل والشرق الأوسط**، شـــركة المطبوعـــات للتوزيـــع والنشر، بيروت.

السيد، عمر، (2008)، **دارفور بين إدارة الأزمة والإدارة بالأزمة**، الـــدار العالميـــة للنشر والتوزيع، القاهرة .

السعدون، جاسم خالد، (1995)، العلاقات الاقتصادية العربيـــة- الإيرانيـــة، **مجلـــة المستقبل العربي**، العدد(202)، ص113- ص137.

سعد، عصام، (2004)، **الأمركة**، الطبعة الأولى، مكتبة الفقيـــه للطباعـــة والنـــشر، بيروت.

سيمونز، جيف، (2004)، **استهداف العراق**، الطبعة الثانية، مركز دراسات الوحـــدة العربية، بيروت.

سيل، باتريك، (2004)، **الأسد والصراع على الشرق الأوســـط**، الطبعـــة التاســـعة، المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت.

سنايدر، روبرت، (2003)، **الولايات المتحدة الأمريكية وإيران**، مركـــز دراســـات البحوث الأسراتيجية، ابوظبي.

سعيد حميد، (1983)، **قراءات في أوراق عربية علـــى ضـــوء الحـــرب العراقيـــة الإيرانية**، منشورات وزارة الثقافة والإعلام العراقية، بغداد.

سيف، رياض، (2008)، **إعلان دمشق للتغير الوطني الديمقراطي**، شبكة الأعـــلام العربي متوفر عبر

seif Syria.org/ar/info/riad- http://www.nidaa

سليم، سعيد، (1997)، **زيارة حافظ الأسد دليل على التقارب الـــسوري- الإيرانـــي**، صحيفة تشرين، 20-8.

شميط، وليد، (2005)، **إمبراطورية المحافظين الجـــدد**، دار الساقي للطباعة والنشر، بيروت.

شحادة، مهدي، (1999)، **إيران: تحديات العقيدة والثورة**، دار بلال للنشر والتوزيع، بيروت.

شميط، وليد، (2005)، **إمبراطورية المحافظين الجـــدد**، دار الساقي للطباعة والنشر، بيروت.

شحادة، مهدي، (1999)، **إيران: تحديات العقيدة والثورة**، دار بلال للنشر والتوزيع، بيروت.

شعبان، حسين، (1994)، المناعة الاقتصادي السلمية للاقتـــصاد الـــسوري، **مجلـــة شؤون الأوسط**، العدد(30)، ص116- ص121.

شحادة، حسين احمد، (2008)، إيران والأمن القـــومي العربـــي، **مجلـــة المعـــارج** العدد(105)، ص410-ص439.

شينكر، ديفيد، (2008)، فصل سوريا وإيران: العوائق إمام التقـــارب الأمريكـــي- السوري، **مجلة شؤون الأوسط**، العدد(128)، ص59- ص71.

الضوا، احمد، (2007)، **العلاقات الدافئة بين سوريا وإيران**، صحيفة الثورة، العـــدد 12039، 8-2.

طالب، أديب، (2008)، **المفاوضات الـــسورية- الإســـرائيلية.... عـــسى خيـــراً؟!** المرصد السوري لحقوق الإنسان، 6-14، متوفر عبر
Http://www.syriahr. com/ Syrian%20 bservatory 3.htm.

ظاهر، مسعود، (2001)، إيران والعرب: الحوار الحضاري لحل المنازعات، **مجلة شؤون الأوسط**، العدد(104)، ص149- ص163.

العوايدي، منذر، (1984)، **الاجتياح الإسرائيلي للبنـــان 1982**، مؤسسة الدراســـات الفلسطينية، بيروت.

العودات، حسن، (2001)، **إطار التعاون بين سوريا وإيران**، صحيفة البعث العـــدد 114060،24-1.

عثمان، هاشم، (1997)، **العلويين وقائع وإحداث**، مؤســـسة الأعلمـــي للمطبوعـــات والنشر، بيروت.

عادل، حسين، (1993)، **إيران الدولة الإسلامية.... ماذا تعني**، المركـــز العربـــي الإسلامي للدراسات، القاهرة.

عبد الناصر، وليد، (1997)، **إيران والثورة**، دار الشروق، القاهرة .

عزيزي، يوسف، (2001)، **إيران الحائرة بين الشمولية والديمقراطيـــة**، دار الكنوز الأدبية، بيروت.

عواد، رياض سليمان، (2000)، **إيران بين الماضي والحاضر**، مركز الرضا للنشر، دمشق.

عاروري، نصير، (2002)، حملة جورج بوش المناهضة للإرهاب، **مجلة المستقبل العربي**، العدد(284)، ص54- ص69.

عتريس، طلال، (2008)، البرنامج النووي الإيراني وتحديات الممانعة، **مجلة المعارج**، العدد(102)، ص119- ص234.

عبد الوهاب، أيمن السيد، (1996)، سوريا وإسرائيل وإشكالية صنع السلام، **مجلة السياسة الدولية**، العدد(124)، ص146-ص150.

عبد الوهاب، أيمن السيد، (1997)، سوريا بين المواجهة والحتمية، **مجلة السياسة الدولية**، العدد(128)، ص131- ص15.

علما، نضال احمد، (2008)، البدائل السورية الإيرانية لمشروع الشرق الأوسط الكبير، **مجلة المعارج**، العدد(102)، ص235- ص249.

عكرمة، حسن، (2008)، 2008 عام سوريا بامتياز، **مجلة الدراسات العسكرية الإستراتيجية**، العدد(9)، ص5- ص14.

عدي، زهور، (2008)، **تفسيرات المفاوضات السورية الإيرانية**، مجلة الصفحات السورية6- 8، متوفر عبر

http://www. Alsafanat. Net/bbg/?=p3257

عوض، ميخائيل، (2008)، **المفاوضات السورية- الإسرائيلية جارية... هل من أفق؟** صحيفة قاسيون، العدد(405)، متوفر عبر

http://www. Kassioun. Org/ index. Php? d=43id=1556.

عبد الله، رفيق، (2006)، **إعلان(دمشق) وحدة المعارضة وأوقاف الرهان على الحوار مع السلطة**، صحيفة المستقبل، العدد(2166)، متوفر عبر

http://www.arraee.Com//modules.php?nema=newsfile=articlesid.

عبد المنعم، نيفين، (1999)، إيران وتحدي العولمة الثقافية، **مجلة المستقبل العربي**، العدد(249)، ص15- ص30.

علي، عبد الكريم، نصير، (2005)، الثقافة الإيرانية في سطور، **مجلة الثقافة الإسلامية**، العدد(155)، ص90- ص110.

علي، محمد، (1987)، **الحرب العراقية الإيرانية تخدم مصالح أعداء العرب المسلمين**، صحيفة البعث، 10-9.

عبود، أنيسة، (2005)، **الاقتصاد السوري وآفاقه المستقبلية**، صحيفة تشرين، العدد 12637، 21-1.

الغازي، مسلم، (1991)، **المصالح الإيرانية وآثارها الجلية**، صحيفة الثورة 28-4.

فياض، خالد، (1997)، العلاقات العربية الإيرانيــة، **مجلــة الــسياسية الدوليــة**، العدد(127)، ص203- ص207.

فياض، حبيب، (2008)، البرنامج النووي الإيراني والقرارات الدولية، **مجلة شؤون الأوسط**، العدد(129)، ص107- ص117.

فياض، خالد، (2008)، العلاقات السورية- الإيرانيــة: الــشروط الــصعبة لفــك التحالف، **مجلة الحياة**، العدد(24)، ص9- ص22.

فريج، محمود، (2007)، **العلاقات السورية الإيرانية تصل إلــى أعلــى مراحلهــا**، صحيفة الوطن السورية، العدد 71، 8-2.

القيسي، محمود عبد اللطيف، (2006)، **الجذور الفلسطينية**، الطبعة الثانية، المكتبــة الوطنية، الأردن.

القلم، محمود سريع، (2006)، الإطار النظري للسياسة الخارجية الإيرانيــة، **مجلــة شؤون الأوسط**، العدد(121)، ص36- ص48.

القصاب، لطيف، (2001)، **الرئيس بشار الأسد في طهران**، صحيفة البعــث العــدد 11400، 26-12.

قبيسي، هادي، (2008)، **السياسة الخارجية الأمريكية**، الطبعة الأولى، الدار العربية للعلوم، بيروت.

قهوجي، رياض، (2007)، الخيارات العسكرية للمواجهة الأمريكية- الإيرانية، **مجلة السياسة الدولية**، العدد(168)، ص120- ص133.

القصاب، لطيف، (2001)، **الرئيس بشار الأسد في طهران**، صحيفة البعــث العــدد 11400، 26-12.

كيوان، مأمون، (1999)، العلاقات السورية- الإيرانية، **مجلــة شــؤون الأوســط**، العدد(84)، ص77- ص88.

كاظمي، علي اصغر، (2005)، التهديدات بعد 11 أيلول والتخوف من البرنامج النووي الإيراني، **مجلة شؤون الأوسط**، العدد(117)، ص21- ص42.

كشك، اشرف، (2006)، التحالف الإقليمية لإيران، **مجلة السياسة الدولية**، العدد(165)، ص96- ص120.

كيوان، مأمون، (2001)، زيارة الأسد لطهران: تعزيز العلاقات المميزة، **مجلة شؤون الأوسط**، العدد(102)، ص218- ص224.

لكريني، إدريس، (2002)، مكافحة الإرهاب الدولي، **مجلة المستقبل العربي**، العدد(281)، ص37- ص60.

المراغي، محمد، (2003)، **الإرهاب الدولي وتأثيره على الشرق الأوسط**، دار الشروق للنشر، الطبعة الأولى، الإسكندرية.

الموصلي، محمد، (2000)، **مستقبل القضية الكردية في الشرق الأوسط**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

المديني، توفيق، (1997)، حزب الله وإشكالية التوفيق بين الايدولوجيا والواقع، **مجلة شؤون الأوسط**، العدد(66)، ص61- ص68.

مهاجري، مسيح، (1984)، **الثورة الإسلامية مسيرة ظافرة ومستقبل زاهر**، مركز إعلام الذكرى للنشر، طهران.

مقلد، إسماعيل، (1987)، **نظريات السياسية الدولية**، الطبعة الأولى، دار السلال، الكويت.

مومني، محمد احمد، (1988)، **الحرب العراقية الإيرانية: دراسة في الجغرافيا السياسية**، مديرية المكتبات والوثائق الوطنية، عمان.

مسعد، نيفين، (2002)، **صنع القرار في إيران**، الطبعة الثانية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

مرهون، عبد الجليل، (1997)، **امن الخليج بعد الحرب الباردة**، مركز النهار للنشر، بيروت.

مهنا، محمد نصر، (2005)، **مشكلة القرن الإفريقي وقضية شعب الصومال**، دار المعارف للنشر، القاهرة.

مدن، حسن، (2005)، **لاقمر في بغداد**، دار الخليج للـصحافة والطباعـة والنـشر، الشارقة.

محمود، وليد، (1994)، إيران: نحو التصعيد أم الاستمرار، **مجلة السياسة الدولية**، العدد(117)، ص24- ص37.

موسوي، حسين، (2001)، الاقتصاد الإيراني: ضرورة التصحيح البنيـوي، **مجلـة شؤون الأوسط**، العدد(104)، ص164- ص183.

مجيد، ياسين، (1997)، إيران في عهد الرئيس خاتمي، **مجلة شؤون الأوسط**، العدد، (164)، ص75- ص94.

مزاحم، هيثم، (1999)، حزب الله وسوريا: سياسة المواجهة في الجنـوب اللبنـاني، **مجلة شؤون الأوسط**، العدد(80)، ص45- ص55.

ماريني، بهية، (2005)، العلاقات السورية- الإيرانيـة وتأثيرهـا علـى الـشرق الأوسط، **مجلة شؤون الأوسط**، العدد (119)، ص41- ص52.

محمود، جديد، (2008)، **إعلان دمشق بين مطرقة النظام وأزمته الداخلية**، مجلة مقاربات، العدد(12-13)، مركز دمشق للدراسات النظرية، متوفر عبر http://www. Mokarabat.com/mo 13.34-htm.

محارب، محمود، (2008)، **المفاوضات السورية- الإسرائيلية إلى أين؟**، مركز الجزيرة للدراسات متوفر عبر http://www.algazeera.net/nr/exeres/oza6cf96- 1253

النجم، مهدي عبد المحسن، (2002)، **ثورات العلويين وآثرها في نشوء المذاهب الإسلامية**، مؤسسة البلاغ للطباعة والنشر، بيروت.

النمر، فريد، (2001)، **الزيارات السورية- الإيرانية تعمق التحالف السوري- الإيراني**، صحيفة تشرين الأسبوعي، العدد196، 26-12.

نوفل، ميشال، (1997)، إيران والتطبيع المزدوج، **مجلة شؤون الأوسط** ،العدد(66)، ص4- ص9.

نور الدين، محمود، (2005)، إيران والتحديات الإقليمية والدوليـة، **مجلـة شـؤون الأوسط**، العدد(117)، ص103- ص120.

نوار، إبراهيم، (2008)، الخيـــار النـــووي الإيرانـــي، **مجلـــة الـــسياسة الدوليـــة** ،العدد(171)، ص22- ص28.

ناجي، محمد عباس، (2006)، الملف النووي الإيراني ومرحلة تقريـــب المـــسافات، **مجلة السياسة الدولية**، العدد(166)، ص176- ص180.

نصر الله، علي، (2005)، **التعاون الثقافي بين سوريا وإيران**، صحيفة الثورة، العدد 12638، 23-2.

ناجي، غسان، (2003)، **زيارة الرئيس خاتمي لسوريا**، صحيفة البعث، 1880، 14-5.

الهواري، عادل مختار،(1992)، **أزمة الخليج وإشكالية النظام العربي الراهن**، الطبعة الأولى، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، الكويت.

الهادي، أحمد حسين، (2008)، ضوابط ومحددات السياسية السوية المستقبلية، **مجلة دراسات عسكرية- إستراتيجية**، العدد(12)، (ص83- ص192).

هوليس، روزماوي(2000)، إيران: العلاقات الخارجية والدور الإقليمي، **مجلة المستقبل العربي** ، العدد(258)، ص170-ص186.

هنتر، شيرين، (2001)، **إيران بين الخليج العربي وحوض بحر قزوين**، الطبعة الأولى، مركز الإمارات للدراسات والبحوث، ابوظبي.

وزارة الإعلام السورية، (2008)، **المستشارية الإيرانية في دمشق**، مركز الرضا للنشر، دمشق.

وزارة الثقافة السورية، (2004)، **العلاقات الثقافية المتبادلة**، الدار الإسلامية للنشر، دمشق.

يحيى، جلال، (2006)، **التنافس الدولي في بلاد الصومال**، دار المعارف للنشر، القاهرة.

يحيى، هيثم، (2003)، **تأثير احتلال العراق على سوريا**، صحيفة الثورة، العدد 12039، 16-5.

ب _ المراجع باللغة الانجليزية:

Hon. heana Ros-Lehtinen chair (2003) **international rlations**, **Syria: implications foruis, security and regicanal stability**.

Henry, Terrence, (2008) **Iran journal of midal east**, vol. 15, no.iv.s.a April, p p-2-b.

Peimani. hooman (2003). **Syria expecds the worstesia**. Times intent at.es/ com.

معلومات شخصية

الاسم: المعتصم بالله احمد الخلايلة

تاريخ الولادة: 1986/10/1

الكلية: العلوم الاجتماعية

التخصص: علاقات دولية

المؤهل العلمي: بكالوريوس علوم سياسية / ماجستير علاقات دولية

الرقم الشخصي: 0788349811